

## حالة المرأة فى العالم الإسلامى

فى هذا العالم. يتجه المكون الثانى إلى رصد عالم الأفكار بمعنى استقراء تلك القضايا الفكرية والمشكلات التى تثيرها الأحداث وتضعها تحت أنظار المهتمين. وأخيرا هناك عالم الأشخاص نضع فيه تحت دائرة الضوء عددا من الشخصيات النسائية البارزة التى أسهمت بقوة فى دفع حركة الأحداث.

والبحث يتعامل مع مصادر غربية، وربما مفاهيم وردت فى حقل الدراسات النسوية. والواقع أن هذه المصادر توظف مادتها فى سياق رؤية كلية، بحيث لا نستطيع أن نعتبرها رؤية غربية من خلال مصادرها، بل هي توظيف للمصادر الغربية فى سياق رؤية إسلامية متكاملة، تضع نماذج مختلفة، ولكنها تعبر مع اختلافها عن ائتلاف فى الرؤية، وكلية وشمول المنظور. إن المنظور الحضارى قادر على أن يستوعب تلك المصادر من غير أن يستوعب فيها، وكذا عالم المفاهيم المستخدم مثل "الاستضعاف"، و"التمكين"، و"الفاعلية"، والتي ترد فى معظمها وتتداول ضمن حقل الدراسات النسوية الغربية، إلا أن إقرار هذه المفاهيم لا يعنى بحال استخدامها للأغراض ذاتها داخل دراسات هذا الحقل، فإن مفهوم الاستضعاف يشير إلى أن إضعاف المرأة من خلال حالها المتدهور ليس إلا طاقة محتملة ومضافة، ولكنها مهدرة

يكتسب رصد واقع وحركة المرأة المسلمة عام ١٩٩٩ أهمية خاصة؛ فالعام الذى نختمت به قرنا من الزمان هو بمثابة كشف حساب ختامى لحركة نضال المرأة التى بدأت مع مطلع القرن أو قبله بسنوات معدودة من أجل تغيير واقعها والمدرجات الدائرة حولها. ورصد أحداث هذا العام وما يثيره من قضايا يطرح أسئلة هامة: كيف تغير واقع المرأة؟ وعلى أى الأصعدة؟ وإلى أى حد؟ وما هى الجوانب الملحة التى لا تزال تنتظر التغيير؟... رصد أحداث ١٩٩٩ يكتسب أهمية إضافية كذلك تتعلق بكوننا ندلف إلى أفية جديدة تحمل معها عالما جديدا تتطلع المرأة أن يكون لها فيه نصيب أكثر عدالة. فالألفية الجديدة تبدو للكثيرات من النساء نقلة نوعية تحمل فى رحمها مشروعا آخر وأقفا جديدا للنساء ربما كان القرن الماضى بكل تحولاته إرھاصة هامة نحوه.

تستهل حولية "أمتى فى العالم" عام ألفين بتخصيص تقرير حول حالة المرأة المسلمة فى عام. وينبنى التقرير على مكونات موضوعية ثلاثة هى عالم الأحداث وهو البنية الأساسية للتقرير، وفيه رصد لأبرز الأحداث الهامة التى كانت النساء المسلمات رقما أساسيا فى معادلتها مع الاعتراف باستحالة فصل النساء عن حركة الأحداث الأخرى بوصفهن شركاء

## ١ - الاستضعاف

تعنى هذه الفئة بعدد كبير من الوقائع الى كانت فيها النساء "ضحايا" لممارسات قوة أو عنف أو إكراه مادي أو معنوي بصفتهم نساء. وقد شهد عام ١٩٩٩ أحداثا كثيرة تتدرج تحت هذه الفئة ترواحت بين العنف المنظم، وغير المنظم، والعنف الجماعي من جانب والفردى - المتكرر الى حد يصبح معه ظاهرة تستحق الرصد - من جانب آخر، وهناك القهر السياسي والاجتماعي وغير ذلك من أنماط القهر ضد المرأة. وفيما يلي عرض لأهم وقائع عام ١٩٩٩ التي تتدرج في طائفة الاستضعاف بمعناه السابق.

## حالة البلقان: نساء كوسوفا وسياسة

## الاغتصاب

استمدت حملة التطهير العرقي الصربي ضد مسلمي كوسوفا ( التي شهدت أخطر مراحلها في النصف الأول من عام ١٩٩٩ ) استمدت مدلولها من جملة من ممارسات العنف جمعت بين القتل الجماعي، والترويع وتهجير السكان، وحرق المنازل والممتلكات والحقول ( سياسة الأرض المحروقة ).. الى جانب اغتصاب النساء..

وحيث أن المذابح الجماعية تتطلب قرائن تثبت حدوثها وتحديد هوية مرتكبيها، فقد كان الاغتصاب هو الشاهد الحى على الجرائم العرقية الصربية ضد المسلمين فى كوسوفا، إذ هو مأساة حية يعيش كافة أطرافها وتستمر عواقبها لسنوات طويلة.

بحالتها الحابسة لطاقت نهوضها وإسهامها العمراني والحضاري. أي أنها بهذا الاعتبار طاقة حضارية مهددة ومعطلة، وفي النهاية مخذولة. ومن ثم، ليس من مفهوم الاستضعاف استنفار المرأة للتركيز على بنات جنسها، وإنما استنفار حضاري لعمارة الأمة. وكذا مفهومها "التمكين" و"الفاعلية" لا يعنيان بحال التمكين لجنس المرأة أكثر من التعبير عن القيام بأدوارها ووظائفها في الأمة، غير مقطوعة منها ولا ممنوعة. التمكين حالة عامة تحقق أقصى درجات الفاعلية للمرأة في إطار تغيير حالها، واستثمار طاقتها أقصى استثمار ممكن في عمارة المؤسسات التي تحفز أدوارها. وحال التمكين لا يعني إلا التمكين لكل عناصر الفاعلية الحافزة لعمارة الأمة على تنوع فئاتها.

## الاتجاهات العامة لعالم الأحداث:

برصد الاتجاهات العامة لحركة المرأة المسلمة عام ١٩٩٩، فقد تم تصنيف أحداث وتطورات العام فى ثلاث فئات كبرى تعد من التوصيفات الشائعة المدلول فى دراسات المرأة، والمفيدة كذلك فى توصيف واقعها؛ هى فئات الاستضعاف، والتمكين، والفاعلية. فالفئات الثلاثة تقدم فى إجمالها صورة عامة لا تنقصها الدقة كثيرا عن واقع المرأة المعاصرة عموما والمرأة المسلمة على وجه الخصوص. ونضيف الى الفئات الثلاثة السابقة فئة رابعة تطلبها المحور الذى تبنته الحولية هذا العام وهو العلاقات الإسلامية - الإسلامية التى تعنى بالتفاعلات البينية بين النساء المسلمات سواء كانت ذات طابع مؤسسى أم غير ذلك.

مباغيات للجنود الصرب للمناطق المدنية القريبة من ثكناتهم واقتياد الشابات المسلمات الى معسكراتهم كما حدث في مدينة داكوفيتشا جنوب غربى كوسوفا. فى حالات أخرى تمت الجريمة إثر اقتحام الجنود الصرب للقرى فى إطار عمليات الترويع والتهجير، حيث قاموا بتجميع الأهالى فى بعض الدور تمهيدا لترحيلهم وعزلوا بعض النساء ثم قاموا باغتصابهن كما حدث فى قرية دراغاتشين Dragacin غربى كوسوفا. فى وقائع أخرى تمت عمليات الاغتصاب بعد اعتراض الدوريات الصربية لقوافل وطوابير النازحين الى خارج الإقليم حيث قاموا بعزل النساء واغتصابهن. وقد أشار تقرير قدمته الطبيبة الفرنسية دمونيسك سيرانو مانومون باسم صندوق السكان التابع للأمم المتحدة الى أن أكثر المناطق فى كوسوفا التى شهدت جرائم الاغتصاب الجماعى هى بلدات جياكوف وبيتش و درينترا.<sup>٢</sup>

كما أفادت التقارير أن ارتكاب الجنود الصرب هذا النوع من الاعتداء يكون عادة مصحوبا بممارسات أخرى تضاعف من بشاعة الجريمة مثل الاعتداءات الجماعية أو المتكررة على الضحايا، أو القتل بعد الاغتصاب، أو الاغتصاب على مرأى من الأهل إمعاناً فى إذلال الجميع، أو الابتزاز.. الخ غير أن أخطر أبعاد جرائم الاغتصاب الصربى لمسلمات كوسوفا هى ما عبرت عنه وسائل الإعلام والمسؤولين الغربيين بمصطلح الاغتصاب المنظم

فى شهر إبريل ١٩٩٩ إبان الزخم الأول للضربة الجوية الأطنطية ضد يوغوسلافيا (٢٣ مارس)، بدأ التركيز الإعلامى الغربى على مأساة اغتصاب الكوسوفيات المسلمات كجزء من حملة كسب الأنصار وحشد التأييد الدولى لحملة الأطلسى. وبعيدا عن التوظيف السياسى لقضية الاغتصاب والجرائم الإنسانية للصرب، فقد كشفت تلك المادة الصحفية والإعلامية عن الأبعاد الخطيرة لتلك الجريمة غير الإنسانية. فى ذلك الشهر أصدر عدد من المسؤولين الغربيين والدوليين، منهم وزير الخارجية البريطانى روبن كوك والمتحدث باسم البنتاجون كينيث باكون ورئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين صاداكو أوجاتا تصريحات صحفية وبيانات يؤكدون فيها أن لديهم من الأدلة ما يشير الى قيام الجنود اليوغوسلاف باغتصاب أعداد كبيرة من الكوسوفيات المسلمات. وقد دفع ذلك المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى لاهاي الى بدء فى التحقيق فى القضية وذلك بارسال محققين فى ابريل الى معسكرات اللاجئين فى ألبانيا لجمع الأدلة والشهادات المكتوبة من ضحايا الاغتصاب.<sup>١</sup> كذلك حفلت وسائل الإعلام الدولية على مدى شهرى مايو ويونيو بتقارير تضمنت شهادات ضحايا الاغتصاب فى معسكرات اللاجئين فى ألبانيا ومقدونيا.<sup>٢</sup>

حسب التقارير الصحفية المنشورة وما صدر عن مسئولى الأمم المتحدة فقد تنوعت ظروف ارتكاب جرائم الاغتصاب الجماعى ضد نساء كوسوفا ؛ إذ تم بعضها خلال

تشارك فى الحوار أى جهة أو مؤسسة إسلامية!). فقد أدان الفاتيكان مجدداً استخدام وسائل منع الحمل بعد عمليات اغتصاب النساء مما يؤدى لإجهاضهن وإزهاق أرواح الأجنة. فى حين اتهمت المنظمات النسائية وبعض المسؤولين الدوليين -مثل نفيس الصادق المسئولة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان - اتهموا الكنيسة بتجاهل مأساة ومشاعر المغتصابات. وقد تقدمت أكثر من ١٣٠ جماعة ومنظمة غير حكومية ونسوية بالتماس الى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب فيه بتخفيض تمثيل الفاتيكان الى دولة مراقب فى المنظمة الدولية احتجاجا على هذا الموقف. وقد أثار موقف الفاتيكان الملح فى قضية حمل واجهاض المسلمات الكوسوفيات تساؤلا منطقيا حول حدود الولاية والسلطة الروحية للكنيسة الكاثوليكية كما يجب أن تكون وكما تدرکها قيادة الكنيسة خاصة وأن القضية تتعلق بنساء مسلمات لا ولاية للكنيسة الرومانية الكاثوليكية عليهن.<sup>٥</sup>

وأخيرا تجدر الإشارة الى أن الحجم الفعلى لمأساة الاغتصاب لدى نساء كوسوفا لم تتحدد أبعاده بعد. ويرجع ذلك الى الطبيعة الإسلامية المحافظة لنساء كوسوفا، وارتباط موضوع الاغتصاب بشرف المرأة وأسرتها مما أدى الى إخفاء أعداد كبيرة من المغتصابات تعرضهن لهذه الجريمة رغم تيقن الفرق الطبية المشرفة على معسكرات اللاجئين من وقوعها نتيجة للكشف الإكلينيكي على الضحايا.<sup>٦</sup>

systematic rape الذي يشير الى وجود مخطط مسبق لاستخدام الاغتصاب ضد المدنيين كأحد وسائل الإذلال والترويع والتهجير القسرى حيث تتحول هذه الجريمة غير الإنسانية الى سياسة رسمية، أو تكتيك عسكرى ضد الخصم قد لا تؤدى الى تصفيته ماديا وإنما الى تدميره نفسيا وإنسانيا. وقد تجلت تلك السياسة الصربية من قبل إبان حرب البوسنة حيث تحدث مسئولو الناتو عن وجود ما يسمى بـ "نزل الاغتصاب" rape motels التى خصصها الصرب لتنفيذ هذا المخطط غير الإنسانى. وفى تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أذيع فى مايو أعلن الأمريكيون عن وجود مثل تلك المقرات فى كوسوفا مشيرين الى معسكر للجيش الصربى فى جاكوفيتشا Djakovica وكذلك الى فندق كراجاك Karajak فى مدينة بيتش pec.<sup>4</sup>

أثارت قضية اغتصاب مسلمات كوسوفا مشكلات أخرى تحولت من إطار القضايا النوعية الى قضايا سياسية وخلافية عامة مثل مشكلة الحمل غير الشرعى، وإجهاض حالات الحمل الناتج عن اغتصاب الإناث والتى أشار مسئولو الإغاثة الدولية الى وجود عشرات منها فى معسكرات اللاجئين. وقد تولت الأمم المتحدة امداد اللاجئين الكوسوفيات بوسائل متعددة لمنع الحمل أو التخلص المبكر منه. وقد فجرت هذه القضية سجالا علنيا فى شهر مايو بين جماعات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية غير الحكومية من جانب وبين الكنيسة الكاثوليكية فى الفاتيكان من جانب آخر ( لم

موقفها من المرأة. وتكمن خطورة هذه الحالة في أمرين أولهما تبنى موقف عزل وتهميش النساء كسياسة رسمية معلنة. ثانيا ارتكاز تلك السياسة على قراءة متشددة للدين الإسلامي بدءاً من التفسيرات والتخرجات الفقهية، الى عدم اعتبار المقاصد وشروط تطبيق الأحكام وفقه الواقع. من جانب آخر يثير رصد الحالة الأفغانية الارتباك لدى المراقب المحايد بالنظر الى التعتيم والعزلة التي تخيم على الشأن الأفغاني، وانعدام التوازن في مصادر الأخبار، الى جانب الخلط بين الدعاية والإعلام مما يجعل النظرة الموضوعية بشأن الحالة الأفغانية أمراً بالغ الصعوبة.

أوضاع المرأة الأفغانية عام ١٩٩٩ لا تزال محكومة بالسياسة والمراسيم التي أعلنتها طالبان عام ١٩٩٧ بعد شهور من استيلائها على كابول. وتقوم هذه السياسة على إلزام النساء البيوت ومنعهن من الخروج من المنازل، وما استتبع ذلك من فصل جماعي للنساء العاملات حتى من تعمل منهن في مجال الرعاية الصحية ( طبيبات أو ممرضات) أو بالتدريس. كما استتبع ذلك منع خروج الفتيات فوق ٨ سنوات الى المدارس العامة. وارتبط بهذا النهج إزاء المرأة اجبار النساء على التزم زي خاص ( البرقع) يغطي المرأة تماماً من الرأس الى القدم. وطبقا لهذا المرسوم تعاقب المرأة التي لا تلتزم بقواعد الزي - هي وولي أمرها- بالضرب. بل فرضت مراسيم طالبان لون الملابس وطبيعة الحذاء والجوارب المسموح بها. وتلى ما سبق سلسلة أخرى من

لم تقتصر مأساة الكوسوفيات على ما تعرضن له على أيدي الصرب، وإنما امتدت تبعات "استضعافهن" الى مخيمات اللاجئين المكدسة التي افتقد أغلبها الى الحدود الدنيا الملائمة للحياة الإنسانية. ففي معسكرات اللاجئين في شمال ألبانيا نشطت مافيا الدعارة المنظمة ومارست صنوفاً من الضغط والإرهاب لنقل اللاجئات الى أوروبا الغربية واجبارهن على ممارسة الرزيلة الأمر الذي أشارت اليه صادكو أوجاتا رئيسة مفوضية اللاجئين في تقرير لها حول الدعارة القسرية في معسكرات اللاجئين وجهته الى مجلس الأمن.<sup>٧</sup>

وفي معسكرات اللاجئين أشارت التقارير الى تعرض اللاجئين -رجال ونساء - الى شكل آخر من أنماط الاستغلال والضغط المعنوي من جانب بعض منظمات الإغاثة غير الحكومية القائمة على تلك المعسكرات وتمثل ذلك في أنشطة المنظمات التبشيرية - خاصة الإيطالية منها- التي شاركت في الإغاثة بتلك المعسكرات التي بلغت نسبة المسلمين بها ٩٦% حيث اعتمدت على استغلال الحاجة الملحة لدى هؤلاء الى المساعدات الإنسانية، لممارسة أنشطتها في التبشير.<sup>٨</sup>

## ٢- حالة أفغانستان: سياسة عزل النساء

بين كل النظم السياسية والاجتماعية المعاصرة في العالم الإسلامي خاصة والعالم بصفة عامة، تقف الحالة الأفغانية عند مشارف القرن الحادي والعشرين فريدة بلا مناس في

المتعلمين فيه ٤٧% فيما بلغت نسبة الإناث ١٥% على أفضل تقدير.<sup>١١</sup> على صعيد الرعاية الصحية أنتجت القيود والإجراءات السابقة عجزاً بالغاً في مجال الرعاية الصحية للنساء والأطفال؛ ففي تقرير صدر في فبراير عن وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في أفغانستان ذكر أن الرعاية الصحية للنساء في كابول تقدم في مستشفى واحد مما يجعل الحصول على الخدمة عسيراً وأفاض التقرير في بيان النتائج الوخيمة للقيود المفروضة على تردد السيدات على المستشفيات، فضلاً عن قيود الخروج من المنازل مما أدى إلى حالات وفيات عديدة. أما في مجال صحة الطفل فقد أورد التقرير أن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة قد بلغت ٢٥٠ في الألف، وتموت أعداد كبيرة من الأطفال سنوياً بسبب سوء التغذية.<sup>١٢</sup>

وبسبب ما أفرزته تلك السياسات القسرية من قبل حكومة طالبان من مشكلات واقعية، فضلاً عن الضغوط الدولية، فقد عمدت حكومة طالبان هذا العام إلى القيام بتعديلات جزئية وتراجعات محدودة؛ منها استثناءات تتعلق بتلقي النساء العلاج على أيدي الأطباء الذكور في "الحالات الحرجة". وصدرت قرارات تحدد ما هي الحالات الحرجة أو الطارئة التي تجيز ذلك.<sup>١٣</sup> وفي تقريره المقدم في أبريل أمام الدورة ٥٥ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف أشار مقرر اللجنة أنه رغم استمرار تردى الوضع العام لحقوق الإنسان خاصة المرأة في أفغانستان، إلا أن

المحظورات مثل عدم السماح للنساء بمغادرة منازلهن إلا بصحبة محارمهن، وعدم السماح لهن بالصلاة في المساجد، أو قيادة السيارات، أو تلقي العلاج على أيدي أطباء ذكور.

وقد دافع مسئولو طالبان عن هذا السياسة إزاء النساء بأنها "حفاظ على كرامة المرأة" وفق المبادئ الإسلامية. ويضيف عبد الحى مطمئن المتحدث باسم طالبان إلى ذلك حجج الضرورة وحالة الحرب والظرف الاقتصادي فيقول أنه "في ظل الظروف الطارئة حالياً فإن شروط تعليم المرأة غير موثية نظراً للمصاعب الاقتصادية. ولدينا شئون أخرى مهمة يتعين علينا القيام بها بدلاً من حل هذه المشاكل"<sup>٩</sup> أما مولوى سعيد الرحمن حقاني مبعوث طالبان في أفغانستان وأحد المتحدثين باسمها فيؤكد "أن مائة بالمائة من النساء الأفغانيات سعيدات بالسياسات الطالبانية".<sup>١٠</sup>

لا تستمد تلك السياسة خطورتها من عزلها للمرأة فحسب بل كذلك من العواقب المترتبة عليها على صعيد المجتمع ككل والتي تضيف المزيد من المعاناة للشعب الأفغانى إلى معاناته الناتجة عن الحرب. تشير التقارير الغربية والدولية - والتي تكاد تكون المصدر الوحيد عن الحادث في أفغانستان - إلى أن فصل المدرسات اللاتي يشكلن ما يقرب من ٧٠% من قوة العمل في مجال التعليم قد ألحق ضرراً بالغاً بالعملية التعليمية للإناث والذكور على حد سواء. وطبقاً لليونسيف فإن ٨ بين كل ١٠ فتيات، و ٢ بين كل ٣ أطفال ذكور لا يذهبون إلى المدرسة في بلد بلغت نسبة الذكور

والضغوط الغربية والدولية (خاصة في إطار الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها) للضغط على حكومة طالبان من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق المرأة هناك. كذلك لم تتقطع التحركات والبعثات وزيارات الموفدين لتفقد تلك الأوضاع وتقصى الحقائق. ولا مناص من الاقرار بهذه المفارقة بين موقف العالم الإسلامي والغرب إزاء مشكلة المرأة في أفغانستان رغم الاعتراف بالتوظيف السياسي من قبل المؤسسات الغربية لقضية المرأة في أفغانستان على وجه الخصوص وفي العالم الإسلامي عموماً.

في المحصلة الأخيرة فإن أي من الجهود التي بذلت خلال العام من أجل تعديل سياسات طالبان إزاء المرأة لم تسفر عن نجاح يذكر. وقد لخصت المحققة التي كلفتها الأمم المتحدة برصد حقوق الإنسان في أفغانستان الوضع في تقرير قدمته للمنظمة في سبتمبر، أدانت فيه وبشدة طالبان بسبب "انتهاكاتها المنظمة والرسمية والمقننة لحقوق النساء".<sup>١٦</sup> كما دعت رادريكا كوماراسوامي Coomaraswamy بعد تحقيقات مكثفة أجرت خلالها مقابلات مع عشرات النساء الأفغانيات في أفغانستان وباكستان - حيث يعيش عشرات الآلاف من اللاجئين الأفغان في بيشاور وغيرها- دعت العالم الى ممارسة ضغوط دولية لانهاء تلك السياسة. وأفاضت كوماراسوامي في بيان سوء أوضاع المرأة هناك، خاصة في كابول حيث لوحظ تضخم أعداد النساء المتسولات، وانحياز الأوضاع الصحية للنساء الملازمات للبيوت

طالبان سمحت باستثناء للأرامل -اللاتى تضخمت أعدادهن نتيجة الحرب الأهلية الممتدة ويعتبرن أكثر الفئات تضرراً من حظر العمل على النساء- بمزاولة العمل للإنفاق على أنفسهن. غير أن طالبان لم تف بما وعدت به المسئول الدولي من السماح بعودة البنات الى التعليم النظامي إذا ما تم إصلاح المدارس التي هدمتها الحرب، فلم تذهب أى من الفتيات الى المدارس فيما استوعب التعليم العام ٢٤% من الأولاد الذكور.<sup>١٤</sup> ومن بين الاستثناءات المحدودة التي سمحت بها طالبان خروجاً عن سياسة عزل النساء، المرسوم الذى أصدرته هذا العام والذي يسمح لخمسين امرأة أفغانية بالعمل مع إحدى منظمات الإغاثة الدولية وهى منظمة أرض البشر Terre des Hommes فى الأنشطة الصحية الرامية الى الحد من وفيات الأطفال وتحسين الرعاية الصحية لحديثي الولادة.<sup>١٥</sup>

رغم تلك الاستثناءات الجزئية ظلت سياسة طالبان الرسمية كما هى إزاء ؛ تعتمد مبدأ محاصرة المرأة وعزلها فى المنزل، وتتنظر الى وجودها خارج المنزل كمصدر للفتنة والفساد. ويجدر التنويه الى أننا لم نرصد أى تقرير أو بيان يشير من قريب أو بعيد الى مبادرات أو جهود إسلامية سواء فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى أو فى أطر دولية ثنائية أو منفردة على النطاق الإسلامى تستهدف التحرك لرفع الضغوط والسياسات الطالبانية الجائرة عن نساء أفغانستان أو تعديلها. فى مقابل ذلك لم تتوقف الجهود

## مظاهر ومؤشرات أخرى متنوعة لاستضعاف النساء

حيث يظل الاستضعاف هو اليرث التقليدي المتبقي للمرأة - في كل أنحاء العالم - من التاريخ القديم والوسيط، وحيث تتجسد بقايا ذلك النظام فيما تبقى من تقاليد اقطاعية وقبلية لا تزال تناضل للبقاء في العديد من المجتمعات في شتى أنحاء العالم خاصة المجتمعات النامية، فإن مظاهر استضعاف النساء لا تقتصر بأى حال على الحالات الاستثنائية السابقة وإنما تنتشر في شتى البلدان الإسلامية ( التي تقع إجمالاً في فئة البلدان النامية). وتكتسب ظاهرة استضعاف النساء في تلك المجتمعات عدة سمات لعل أخطرها التغطية الدينية لتلك الممارسات والعادات كآلية من آليات الدفاع عن المصالح المرتبطة بها وضمان استدامتها.

من أبرز القضايا التي فرضت نفسها في واقع المرأة المسلمة عام ١٩٩٩ والتي جسدت هذا الخلط المغلوط بين التقاليد والدين قضية القتل دفاعاً عن الشرف honor killing التي أسهم اهتمام منظمات المرأة وحقوق الإنسان إلى جانب الإعلام الغربي في إبرازها هذا العام كإحدى المشكلات الهامة التي تواجه نساء العالم الإسلامي.

تكتسب عادة القتل دفاعاً عن الشرف حساسيتها من تداخلها - في بعض الوقائع - مع أحد الحدود الإسلامية الشرعية وهو حد الزنا. غير أن عمليات التكييف والتطويع الاجتماعي الطويلة انتزعت هذا الإجراء

مشيرة الى وجود تقارير حول حالات للزواج القسري والدعارة الإجبارية. وأدانت المحققة الدولية تحديدا وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تجند شرطة خاصة يجوب عسكرها الشوارع مدججين بالسلاح في سيارات نقل بحثا عن نساء يخالفن تعليمات طالبان، ومن تخالف التعليمات فجزاؤها الضرب علنا.

لم يخل التقرير من إدانة لخصوم طالبان من قوات التحالف الشمالي؛ فهم رغم حرصهم على إبداء موقف أكثر تسامحا إزاء النساء وتعليم البنات، إلا أن المحققة الدولية حملتهم مسؤولية تدمير ما يقرب من ٧٠% من مدارس العاصمة كابل أثناء حكمهم بسبب القتال المستمر فيما بينهم. وحرص التقرير على إلقاء الضوء على مأساة أخرى نتيجة المعارك العنيفة بين طالبان وقوات التحالف الشمالي والتي بلغت ذروتها في صيف هذا العام؛ فأشار إلى ما تعرضت له جموع من النساء في سهول شومالي التي كانت ساحة للكر والفر بين الفريقين، حيث انتزعت النساء من منازلهن، وفرقن عن أزواجهن وزُج بهن الى المعسكرات كسبايا ثم تعرضن للاغتصاب.

وحرصت كوماناسوامي في تقريرها على الإشارة الى أن ما يحدث في أفغانستان لا يعبر عن الإسلام والقرآن بقدر ما يستمد أصوله من تقاليد وأعراف قبلية. وأخيرا انتهت الى القول بأنها لم تعرف شعباً عانى مثل الشعب الأفغانى، وأن الموقف هناك يبدو قاتما في ظل الفقر، والحرب.. وحالة النساء.<sup>١٧</sup>



لفتت قضية سامية عمران الأنظار الى خطورة الجرائم التي ترتكب باسم القتل دفاعا عن الشرف واتساع مداها في العالم الإسلامي بحيث تشكل سيفا مسلطا في بعض المجتمعات التقليدية على عدد كبير من النساء. ففي عام ١٩٩٨ قتلت ٥٠٠ امرأة باكستانية في إطار حوادث القتل للشرف، وسجلت التقارير ارتفاعا في معدلات ارتكاب تلك الجريمة بنسبة ٩٠%٢٠ كما تشكل هذه الوقائع نسبة ٢٥% من إجمالي الجرائم في الأردن ورصدت بعض التقارير أن عددا كبيرا من الضحايا هن من المغتصابات عنوة.<sup>٢١</sup> ومما يزيد من خطورة الظاهرة التهاون الرسمي إزائها سواء في صورة التشريعات المتعلقة بالعقوبات،<sup>٢٢</sup> أو في صورة الإجراءات الإدارية مما يشكل نوعا من التهادن من قبل الدولة والتخلي عن أهم اختصاصاتها للقوى والجماعات التقليدية. وكان آخر مظاهر التراجع الرسمي رفض مجلس الشيوخ الباكستاني في أغسطس إقرار تشريع يقضى بتجريم القتل للشرف بعد أن نجحت ضغوط المنظمات غير الحكومية الباكستانية وناشطي حقوق الإنسان في دفع حزب الشعب الباكستاني الى التقدم بالمشروع.<sup>٢٣</sup>

لا يمثل القتل دفاعا عن الشرف سوى أحد تجليات ظاهرة العنف تجاه النساء في المجتمعات التقليدية - ومنها عدد كبير من المجتمعات الإسلامية- حيث تتعدد أشكالها ويتسع نطاق ضحاياها. وقد عقد في يناير مؤتمر عالمي في بنجلاديش ضم ٣٠٠ مندوبة

الضبطي الإسلامي من سياقه وانحرفت به عن مقاصده الشرعية الى مقاصد لا شأن لها بالشرع. تمثل هذا الانحراف في ملامح عدة لنظام القتل دفاعا عن الشرف؛ منها الإخلال بالشروط الشرعية الصارمة للعقوبة (مثل ولاية الإمام على تطبيق الحد، الاعتراف أو شهادة الأربعة العدول، تكافؤ المسؤولية وعقوبة طرفي الجريمة لا طرف دون الآخر.. الخ) الى جانب التوسع الشديد في تطبيق العقوبة لتشمل ممارسات أو وقائع غير مجرمة دينيا مثل الزواج أو الطلاق خارج رغبة الأهل والتعرض للاغتصاب قسرا.

وقد تصاعدت حدة تلك القضية وأثارت ردود فعل دولية واسعة النطاق بمناسبة إحدى وقائع القتل للشرف في باكستان وهي قضية سامية عمران. وقد قتلت سامية عمران في إيريل بتدبير من والديها بسبب مضيها قدما في إجراءات الطلاق من زوجها دون رغبة والديها، فاعتيلت علنا باسم انتهاك الشرف في مكتب محاميتها "أسما جهانجير" إحدى الناشطات الباكستانيات في مجال حقوق المرأة. وقد أدت تلك الحادثة الى تحريك مظاهرات واحتجاجات عديدة على عادة القتل للشرف سواء في باكستان أو في العديد من بلدان العالم.<sup>١٨</sup> كما امتدت المطالبة الى الأمم المتحدة فدعت المحققة في قضايا العنف التابعة للجنة الدولية لحقوق الإنسان - دعت للجنة الى التدخل لدى حكومة باكستان لتوفير المأوى الآمن للمهددات بالقتل دفاعا عن الشرف.<sup>١٩</sup>

المجرمين على تكرار جرائمهم (حسب ما أكده وزير العدل وعدد من كبار رجال القانون)<sup>٢٦</sup>، فإن التعديل وجد في مجلس الشعب معارضة ذات شأن بحجة أن التعديل يضر بالنساء وأسرهن إذ يبقى المرأة المغتصبة غير المتزوجة موصومة بالعار طوال حياتها.<sup>٢٧</sup>

في المغرب نظمت جماعات الدفاع عن حقوق المرأة في شهر يناير حملة تعبئة لكسر جدار الصمت ضد ظاهرة العنف ضد المرأة. وأذاعت تلك المنظمات بهذه المناسبة بيانات حول اتساع ظاهرة العنف هناك أشارت فيه الى وجود نحو ٣٠٠ ألف حالة عنف ضد النساء خلال السنوات الثلاثة الأخيرة تراوحت بين الضرب، والجرح، والاعتصاب هذا بخلاف أشكال العنف المعنوي المنتشرة التي تتعرض لها النساء في مختلف مؤسسات المجتمع بدءاً من المنزل وانتهاءً بالشوارع والمدارس والعمل.. الخ. كما أشارت التقارير والدراسات الى أن ٣٣% من القضايا المعروضة أمام المحاكم في المغرب تتعلق بجرائم العنف الجنسي ضد النساء، وهي جزء محدود من الجرائم المرتكبة فعلياً والتي لا تصل الى المحاكم خوفاً من الفضيحة.<sup>٢٨</sup>

وفي إطار الحملة الدولية التي نشطت هذا العام ضد العنف إزاء النساء، نظمت الأمم المتحدة في ٨ مارس، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، مؤتمراً دولياً عن طريق الدوائر التلفزيونية والقمر الصناعي ضم ممثلين وصحافيين وخبراء الى جانب شهادات من نساء تعرضن للعنف من مختلف أنحاء العالم.

من مختلف أنحاء العالم لمناقشة واحدة من أشنع مظاهر العنف والاستغلال البدني للمرأة وهو الاستغلال الجنسي للمرأة (مثل التحرش والاعتصاب، والاعتداء على الزوجات والبرنوجرافيا والدعارة) وقد طرحت الوفود احصاءات وبيانات خطيرة حول أبعاد هذه الجرائم في جميع أنحاء العالم ومنها ما يخص العالم الإسلامي. ومن جملة تلك البيانات على سبيل المثال احصاء يشير الى نحو ٢٠٠ ألف امرأة وفتاة قد تم تهريبها من بنجلاديش الى باكستان للعمل في مجال الدعارة.<sup>٢٤</sup>

من جانبه تضمن تقرير مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch رسداً لموضوع الاستغلال الجنسي القسري للنساء مع التركيز على نساء العالم الثالث، وكان من أخطر ما نوه إليه دور عناصر السلطة ممثلاً في تواطؤ بعض الموظفين الرسميين من الحكومات والشرطة في إزدهار تلك الظاهرة غير الإنسانية من خلال التغاضي عن عمليات نقل وتجارة الرقيق الأبيض بين الدول، الى جانب تعويق العدالة، أو المشاركة الإيجابية في إكراه النساء بدلاً من حمايتهن.<sup>٢٥</sup>

في مصر تفاعلت هذا العام قضية خطف الإناث وَاغتصابهن بمناسبة تحرك السلطة في مصر لتعديل المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي تقضى بإلغاء عقوبة خاطف الأنثى في حالة زواجه منها. ورغم ما يمثله هذا التحرك من مبادرة إيجابية من قبل الأجهزة التنفيذية المصرية (الرئاسة ووزارة العدل) لمواجهة هذه الثغرة القانونية التي أسهمت في تشجيع

ومحتجين فلسطينيين على بناء بؤرة استيطانية جديدة فى حى رأس العامود بالقدس المحتل، أسفرت عن إصابة العشرات من الفلسطينيين من بينهم نساء فلسطينيات لعل أبرزهن السيدة حنان عشراوي عضو المجلس التشريعى الفلسطينى.<sup>٣٠</sup> من مظاهر العنف السياسى الأخرى ضد النساء ما أشارت إليه بعض التقارير بشأن إجبار السلطات الأريترية الفتيات على التجنيد وتسكينهن فى معسكرات مختلطة، مما دفع العديد من الأسر المسلمة الى تهريب بناتهن خارج أريتريا، وترتب على ذلك إلقاء القبض على ذويهن وسجنهن.<sup>٣١</sup> وكذلك يشهد إقليم أمبون الأندونيسى صراعات طائفية بين السكان المسلمين والمسيحيين اتهم فيها جنود الجيش الأندونيسى - المجندين من مناطق وطوائف أخرى- بالانحياز للجانب المسيحى وإساءة معاملة المسلمين مما أثار موجة احتجاجات امتدت فى شهر مارس الى العاصمة، فقد نظمت النساء تظاهرات فى شوارع جاكرتا احتجاجن فيها على إساءة الجيش معاملة النساء المسلمات فى أمبون.<sup>٣٢</sup>

### القهر الاجتماعى - الأسرى كأكثر أشكال

#### الاستضعاف ذيوغاً

ظاهرة الاستضعاف لا تقتصر على استخدام العنف المادى المباشر ضد النساء، الذى - رغم اتساع مدها- يمثل طرفاً استثنائياً، ويبقى المجال الأكثر خطورة وشيوعاً للاستضعاف هو اختلاطه بالعمليات والتفاعلات الاجتماعية اليومية مثل عمليات التنشئة وتفاعلات الأسرة والزواج والعمل. فى بنجلاديش على سبيل

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان فى كلمته أمام المؤتمر العنف ضد النساء بأنه قد يكون أكثر الجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية عاراً، فهى جريمة لا تعرف حدوداً فى الجغرافيا أو الثقافة أو الثروة. كما أورد المشاركون فى المؤتمر إحصاءات خطيرة تتعلق بأنماط مختلفة من العنف ضد النساء ؛ من بينها أن ٢ مليون فتاة تعاني من عادة الختان الفرعونى فى ٢٨ دولة، وأن حجم تجارة الرقيق الأبيض قد بلغت فى آسيا وحدها نحو ٧ مليارات دولار سنوياً.<sup>٢٩</sup>

العنف ضد المرأة قد لا يكون قضية نوعية فقط ترتبط بالأمراض الاجتماعية، فقد يتخذ أشكالاً سياسية أو يتداعى عن مشكلات سياسية على النحو الذى أشرنا إليه فى كوسوفا. من الأمثلة الأخرى لهذا النمط من أنماط العنف: العنف الذى تتعرض له النساء الفلسطينيات تحت نير الاحتلال الإسرائيلى والذى يعد جزءاً لا يتجزأ من أبشع ظواهر القمع الإنسانى بصفة عامة؛ ألا وهى ظاهرة الاستعمار. وتتعرض النساء الفلسطينيات - والشعب الفلسطينى بأسره- لهذا العنف بشكل يومية، مع تزايد حدته فى مناطق المواجهة الساخنة كالقدس الشريف التى تشهد سابقاً يهودياً محموماً مع الزمن لتغيير طبيعة المدينة، وتهويدها وإفراغها من سكانها العرب- مسلمين ومسيحيين- والاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم فى المدينة القديمة وحولها. وقد بلغ الصدام ذروته هذا العام فى شهر مايو حيث وقعت مواجهات عنيفة بين قوات الاحتلال

هذا النموذج الذي قدمته الدراسة يستمد قيمته من كونه نموذجا متكررا للأوضاع الحياتية اليومية لملايين النساء في العالم الإسلامي - والنامى على وجه العموم - خاصة في الريف. وهو نموذج تؤكد بوضوح الأرقام الخاصة بالتنمية البشرية كما أوردها كل من "تقرير التنمية الدولي" الصادر عن البنك الدولي، و"تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لعام ١٩٩٩. تتناول إحصاءات تقرير التنمية الدولي أوضاع المرأة في مجالات الصحة والتعليم والعمل؛ ففي مجال الصحة تسجل اليمن ثاني أكبر أرقام وفيات الأمهات في عمليات الولادة (بعد أنجولا ونيبال) حيث تقدر نسبة الوفيات ٤٠٠ حالة وفاة سنويا لكل مائة ألف ولادة. وتسجل دولاً إسلامية أخرى أرقاماً مرتفعة بدورها مثل أريتريا (١٠٠٠) وبنجلاديش (٨٥٠) وتشاد (٨٤٠).<sup>٣٤</sup> في مجال التعليم لا تزال مشكلة الأمية بين الإناث تمثل معضلة حقيقية أمام جهود التنمية؛ ففي اليمن بلغت نسبة الأميات ٧٩% من الإناث وهي من أعلى النسب في العالم، وتبلغ هذه النسبة ٧٥% في كل من باكستان والسنغال، و٧٣% في بنجلاديش، و٧٢% في مالي، و٦٧% في المغرب، ونحو ٦٠% في مصر.<sup>٣٥</sup> وقد قدر اليونسكو في تقرير أصدره مكتبه الإقليمي في بيروت في سبتمبر نسبة أمية الإناث في العالم العربي بنحو ٥٦% من جملة الأميين البالغ عددهم ٦٥ مليوناً.<sup>٣٦</sup> في مجال العمل تراوحت معدلات الزيادة في العمالة النسائية -

المثال صدر هذا العام تقرير حول أوضاع النساء هناك يعد نموذجا نمطيا متكررا لتغلغل مفهوم الاستضعاف في صميم العمليات الاجتماعية التي تشارك فيها المرأة في كافة مراحل حياتها في العالم النامي عموما والعالم الإسلامي على وجه الخصوص. نوه التقرير على سبيل المثال الى توطن مفهوم التمييز والدونية في عملية التنشئة الاجتماعية للمرأة؛ حيث تقوم تنشئة الإناث على تدريبين على الخضوع وتحمل القمع في صمت وعدم الاعتداد بالنفس. وفي مجال العمل أشار التقرير الى أن المرأة الريفية تعمل فترة أطول من الرجل تقدر بنحو ٢١ ساعة زائدة في الإِسبوع، ويشمل عملها طائفة شاقة من الأعمال بدءا من الاعتناء بالحيوانات، والعمل في الحقول ورعاية الأطفال والمنزل والطهي، ورعاية المرضى وأبناء الأقارب. غير أن هذا الجهد لا ينظر له في النهاية كـ"عمل" لأنه لا يجلب المال. أما في مجال العمل المأجور في الريف فتحصل المرأة على ٤٠% من أجر الرجل. وأشار تقرير لليونسيف الى أن الأطفال الذكور الذين لا يذهبون الى المدرسة يقضون ١٢ دقيقة فقط في العمل المنزلي يوميا في مقابل ٥ ساعات تقضيها الفتيات. وفي المحصلة ينتهي التقرير إلى بيان تأثير تلك الأعباء الحياتية المستمرة منذ الطفولة على صحة المرأة حيث يؤدي بها إلى الشيخوخة المبكرة والأنيميا والمشكلات المتعلقة بنقص المناعة.<sup>٣٣</sup>

المسلمة ( البلدان العربية وإيران وباكستان ) عند حاجز الثلث أو أدنى منه كثيراً. أما تقرير التنمية البشرية فيطرح مؤشراً مقارنياً بين أوضاع المرأة والرجل في المجالات السابقة يعبر عنه بمفهوم "الفجوة النوعية" Gender gaps. في مجال التعليم يرصد التقرير نسبة "المسجلين" من الإناث في مراحل التعليم المختلفة. لذا فالمقياس لا يمثل بدقة الواقع الذي يعرف في كثير من البلدان النامية ومنها - البلدان الإسلامية - ظاهرة التسرب من التعليم. وإذا أخذنا مجموعة الدول العربية إجمالاً كنموذج للحال في البلدان الإسلامية نجد أن مؤشرات الفجوة النوعية بين الرجال والنساء ليست كبيرة من واقع المسجلين رسمياً فعدد النساء المتعلقات يمثل ٦٦% من عدد الرجال، أما المسجلات في مجال التعليم الابتدائي فنسبتهن ٩١% من الذكور، وفي مجال التعليم الثانوي ٨٥% أما في مجال التعليم العالي فنسبتهن ٧٣%. وتدور غالب البلدان الإسلامية حول هذا الرقم فيما تشهد بعضها ارتفاعاً بارزاً في المؤشرات كماليزيا (٩٠% - ١٠٠% - ١١٥% - ....) أو انخفاضاً بارزاً كتنشاد (٥٨% - ٥٨% - ٣٧% - ١٥%)<sup>٣٨</sup>.

فيما يتعلق بالفجوة النوعية في النشاط الاقتصادي تسجل القوة العاملة للإناث ( في البلاد العربية التي يخصها التقرير بمتوسط إحصائي عام ونتخذها هنا كنموذج للبلدان الإسلامية) نسبة ٣٨% من الذكور. وترتفع هذه النسبة لدى العديد من البلدان المسلمة ذات

المأجورة- في أغلب بلدان العالم الإسلامي على مدى ١٨ عاماً (١٩٨٠-١٩٩٨) بين السلب الذي يشير الى اتجاه نسبة العمالة النسائية الى الانخفاض قياساً لمجموع القوى العاملة (أذربيجان -٤، واليمن -٥) وبين الارتفاع بنسب متوسطة تصل إلى ٨% (الأردن). بينما حققت دولة إسلامية وحيدة هي الكويت طفرة حقيقية في ارتفاع نسبة النساء الى القوى العاملة المنتجة والمأجورة في الدولة في تلك الفترة حيث ارتفعت هذه النسبة من ١٣% الى ٣١% أي بنسبة ١٨%.. أما عن نسبة العمالة الأنثوية إلى مجموع القوى العاملة في آخر أرقام لها صدرت عام ١٩٩٨ فقد تراوحت في بلدان العالم الإسلامي بين ١٥% (السعودية) و٤٧% (إريتريا) وقرخستان وجمهورية القرغيز).<sup>٣٧</sup> وتنتمي أغلب البلدان المسلمة التي تجاوزت حاجز الثلث النسائي من مجموع القوى العاملة الى ثلاث مناطق لها ظروفها التي تبرر ذلك هي جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق (متأثرة بسياسات التوظيف العام غير التمييزي في ظل النظام الماركسي السوفييتي السابق)، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء ( حيث تستمر أنماط العمالة النسائية التقليدية في الريف والتي تمثل نسباً مرتفعة من العمالة في القطاع الزراعي التقليدي) ودول جنوب وشرق آسيا (التي شهدت طفرة اقتصادية وصناعية في السنوات الماضية في ظل ما يعرف بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية). هذا في حين توقفت بلدان الشرق الأوسط

يلقى عليهم من مسؤوليات والتزامات، فإنه في ذات الوقت قد يشجع المواطنين على الإقدام على بعض التصرفات بما يتيح لهم من حقوق ومزايا.

يشكل الإطار لقانوني أحد عوامل الضغط المفروضة على المرأة في العالم الإسلامي وبخاصة ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والأسرة. ويثير الحديث عن تلك المجموعة من القوانين بدوره العديد من الحساسيات نتيجة للخلط بين تلك الأنظمة القانونية الوضعية التي تتبنى على اختيارات واجتهادات فقهية معينة - يوجد اجتهادات أخرى مخالفة لها- وبين الشريعة. تتجه أغلب انتقادات الجماعات والحركات المعنية بالمرأة في البلدان المسلمة للأنظمة القانونية التي تحكم وضع المرأة والأسرة الى عدة جوانب هامة: أولها عدم التوازن في منظومة الحقوق والالتزامات بين المرأة والرجل في الأسرة. الثاني إطلاق الإرادة الفردية المطلقة للرجل في تقرير مصير الأسرة أثناء قيامها وبعد انهيارها من خلال تحكمه في مسائل الطلاق والنفقة والطاعة.. الخ. وأخيرا هناك الخلل والثغرات الخطيرة في إجراءات التقاضي مما يضيف مزيدا من العسف بحقوق النساء والأطفال من خلال مد فترة التقاضي لسنوات، وإتاحة المجال للتلاعب في مسائل النفقة وخلافه مما يعرض مصير النساء والأبناء للضياع. ويلاحظ أن عناصر الخلل هذه التي يلصقها أنصار النظام الحالي لقوانين الأسرة بالدين بزعم أنها تمثل رادعا لتسرع النساء في هدم

التنمية البشرية المتوسطة أو المنخفضة فتصل إلى ٧٨% في تشاد، و٧٤% في السنغال، و٧٣% في ألبانيا، و٦٧% في أندونيسيا، و٦٠% في ماليزيا.<sup>٣٩</sup> وأخيرا ففي مجال الفجوة النوعية فيما يتعلق بـ"عبء العمل وتخصيص الوقت" خلاص تقرير التنمية -من واقع بعض الأرقام لبلدان نامية منتقاة- خلاص الى المتوسطات الآتية التي يمكن سحبها على البلدان الإسلامية كبلدان نامية: متوسط الوقت المخصص للعمل اليومي هو ٥٤٤ دقيقة يوميا للإناث مقابل ٤٨٣ دقيقة يوميا للذكور. وبذلك يمثل الوقت المخصص للعمل لدى الإناث ١١٣% بالنسبة للذكور. يمثل العمل المأجور نسبة ٣٤% من إجمالي الوقت المخصص للعمل لدى الإناث بينما تحتل الأعمال غير المأجورة كالعامل المنزلي نسبة ٦٦%. أما لدى الذكور فالعمل المأجور يمثل ٧٦% من إجمالي العمل لدى الرجل فيما يمثل العمل غير المأجور نسبة ٢٤%.<sup>٤٠</sup>

#### الاستضعاف والإطار التشريعي

لانتقنن وضعية الاستضعاف بعوامل الثقافة التقليدية والنظام الاجتماعي فحسب بل يمثل النظام القانوني أحد العوامل الهامة التي تساعد على تعزيز أو تخفيف تلك الوضعية. فالقانون هو بمثابة السياج الذي يحدد حقوق وحدود مختلف الأفراد في المجتمع وهو يلقي بظلاله وتأثيراته المؤكدة على النظام الاجتماعي والأسرى وعلاقات الأفراد والجماعات. وفي مجال السلوك والحركة الاجتماعية فمتلما يؤدي القانون أحيانا دور الرادع للمواطنين بما

حيث تركزت المطالبات حول سد الثغرات المختلفة في القانون الراهن في مجالات عدة مثل النفقة من خلال إصلاح نظام النفقة ومشمولاتها ليس فقط في حالات الطلاق بل كذلك داخل إطار الزوجية. كما ناقشت تلك المنتقيات الصعوبات التي تواجهها النساء لإثبات امتناع الزوج عن النفقة، أو هجر الزوج للمنزل، أو حقيقة دخل الزوج.. الخ مما يؤدي لتشرّد وضياع الأبناء.<sup>٣</sup> لم يلبث موضوع تشريعات المرأة أن أصبح هذا العام كذلك أحد مصادر الاحتقان والأزمة في النظام السياسي المغربي في ظل حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي الذي أعلن عما أسمى بخطة "إدماج المرأة في التنمية". وقد انطوت الخطة على رؤية متعددة الأبعاد استهدفت -حسب رأى واضعيها- تعزيز وضع المرأة المغربية في مختلف المجالات بما يتلائم أو يقترب بها من المعايير والأهداف التي تضعها الأمم المتحدة وأجهزتها في مجال تمكين النساء. ومن جملة تلك الإجراءات ما يمس وضع المرأة في تشريعات الأسرة والأحوال الشخصية. وقد أثارت مقترحات الحكومة بشأن "مدونة جديدة للأحوال الشخصية" اعتراض علماء المغرب والقوى الإسلامية هناك الذين اعتبروا بعض تلك المقترحات مناقضة للشريعة؛ من بين نقاط الاعتراض ما اعتُبر تجاوزاً لبعض الحقوق التي نص عليها الشرع مثل رفع سن الزواج إلى ١٨ عاماً بدلاً من ١٥ عاماً، وربط حق الزوج في الزواج من امرأة أخرى بموافقة صريحة من زوجته

البناء الأسرى لم تحل دون تفشى ظاهرة الطلاق في مختلف المجتمعات الإسلامية وارتفاعها إلى نسب تتذر بالخطر حيث بلغت في بعض البلاد نسبة الثلث من عقود الزواج الجديدة.

في العام الحالي ارتفعت الأصوات في العديد من البلدان الإسلامية مطالبة بالتحرك نحو تعديل قوانين الأسرة والأحوال الشخصية تحقيقاً لمزيد من الإنصاف وتأمين المرأة والأبناء.

ففي الجزائر دعت الحركات النسائية الرئيس بوتفليقة عقب انتخابه إلى العمل على تصحيح مواد قانون الأسرة الذي صدر في الثمانينيات وتعديل بعض بنوده التي وصفت بأنها مجحفة حيث أفرزت حالات مزرية آلت بكثير من المطلقات إلى التشرّد لفقدانهن الحق في البقاء في بيت الزوجية.<sup>٤</sup> وفي الأردن تكررت نفس المطالبات بشأن تعديل القانون القائم للأحوال الشخصية منذ عام ١٩٩٦ والمؤسس على الفقه الحنفي. ودعت المعنيات بحقوق المرأة إلى سد الثغرات التي يستغلها الأزواج للتهرب من التزام الزوج تجاه الزوجة والأولاد، وإلى جعل شرب الخمر والزنا من الأسباب الموجبة للتفريق، وإعادة النظر في تقدير النفقة.. الخ.<sup>٥</sup> أما في المغرب فقد هيمنت قضية إصلاح تشريعات الأسرة على الخطاب الخاص بالمرأة؛ حيث نظم دعاة إصلاح التشريع ملتقيات اتخذت صيغة المحاكم الرمزية وضمت ممثلين عن مختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني

كبير من التعديلات المقترحة في مدونة الأحوال الشخصية في المغرب التي أشرنا إليها سلفاً، لكن هذا التشريع الذي استلهم بعض أحكامه من خارج إطار الشرع، كما تم إخراج بصيغة سلطوية حاولت القفز على المعارضة الذكورية له من المجتمع بدعوى تعارضه مع الحقوق التي ينص عليها الدين للرجال في العلاقة الزوجية لم يلبث أن سقط بعد اختفاء القوى التي دعمته وتم التراجع عنه في عام ١٩٨٥. وكان اختفاء هذا القانون درساً للجماعة النسائية والمعنيين بإنصاف المرأة في مصر يشير إلى أهمية بناء أي إصلاح تشريعي بشأن المرأة على أساس شرعي قوى، فضلاً عن أهمية تحقيق حد أدنى من الوفاق العام حول أي تشريع في هذا الصدد ضماناً لاستمراره.

إلى جانب هذا القانون هناك قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٧٥ والذي يقصر انتقال الجنسية للأبناء على من كان أبوه متمتعاً بالجنسية المصرية ولا يجيز ذلك بالنسبة للأم مما أدى إلى الإضرار بأبناء المصريات المتزوجات من أجانب ( يقدر عددهن إجمالاً بـ ٢٠٠ ألف مصرية طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وإدارة التوثيق بوزارة العدل)<sup>٤٥</sup>. ويتفاقم الضرر أضعافاً في حالات الزيجات الفاشلة -وهي متفشية- حيث يقيم الأبناء في مصر وتتقطع صلة أعداد كبيرة منهم بذوى الأب نتيجة الطلاق أو غيره. كما اعتبر هذا القانون متعارضاً مع ما ينص عليه الدستور من المساواة في المواطنة.. ومن

الأولى، ووضع إجراءات الطلاق في يد القاضى بدلاً من المأذون، وإقرار حق المطلقة في بيت الزوجية، والمطالبة بتغيير الفصل (٥٣) من المدونة المتعلق برابط التظليق بالضرر - حيث أدى عدم وجود تعريف واضح للضرر وطرق اثباته إلى تعليق النساء لسنوات في محاولات لإثبات الإضرار بهن- وأخيراً هناك رفع وصاية الزوج على زوجته في العديد من الأمور، وقضية إعطاء الأطفال غير الشرعيين " إسمًا طبيعيًا" وتسجيله مكان الأب فيما اعتبره العلماء تشجيعاً للنساء على الرزيلة.<sup>٤٤</sup>

تمثل مصر حالة نموذجية لاستعراض ما يسمى بالإطار التشريعي الذي يعزز وضعية الاستضعاف للمرأة. غير أن مصر قدمت في عام ١٩٩٩ في الوقت نفسه خبرة هامة في التحرك لتعديل ذلك الإطار بمنظور إصلاحى متدرج يتعامل برفق مع حساسيات الموضوع. على صعيد المنظومة التشريعية تواجه النساء في مصر تكتلاً من القوانين غير الملائمة لتمكين المرأة خاصة على صعيد دورها الاجتماعي والأسرى على رأسها قانون الأحوال الشخصية الذي ترتب عليه وقوف ما يقرب من ٢٠ ألف امرأة في ساحات القضاء بمناسبة قضايا النفقة والحضانة والطلاق، بعضهن لا تزال قضاياهن مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات. وقد جرت سابقاً محاولات لإحداث نقلة نوعية في فحوى قانون الأحوال الشخصية من أهمها القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩-الذي اقترب في فحواه إلى حد



الضمانات المالية والشروط الإدارية والموضوعية التي تضمن حداً أدنى من مصلحة هؤلاء الفتيات القاصرات وصغيرات السن.

يظل الإصلاح التشريعي في قانون الأحوال الشخصية هو التحدي الأكبر لمواجهة وضعية استضعاف المرأة في الأسرة وهي المؤسسة الرئيسية في البناء الاجتماعي. وقد اتجهت الجهود - في ظل المعارضة الكبيرة والخلافات الكثيرة فقهاً وبين علماء الوقت، فضلاً عن غياب مفهوم الاجتهاد - لجأت إلى مخرج يتجنب التغيير في الفحوى الموضوعي للقانون بالتركيز على اجراءات التقاضي التي تلعب دوراً لا يقل أهمية في التأثير على واقع المرأة والأسرة. ويقوم مشروع قانون اجراءات التقاضي للأحوال الشخصية الذي وافق عليه رئيس الجمهورية هذا العام على ثلاثة عناصر هامة. أولها تفعيل آليات وإجراءات شرعية تجاهلها القانون السابق مثل قاعدة الخلع كمخرج أخير من ظاهرة الإمساك ضراراً الشائعة في نزاعات الأحوال الشخصية، ومخرج أيضاً لشرط إثبات الضرر الذي ينص عليه القانون للتطبيق والذي أعيا أعداداً كبيرة من النساء المتضررات. ومن الأحكام الشرعية الأخرى التي يسعى القانون إلى تفعيلها قاعدة التحكيم عند النزاع بين الزوجين.

**العنصر الثاني** هو وضع حد لاستغلال الأمد الزمني للتقاضي والذي يمتد لسنوات وذلك باشتراط مهلة محددة لصدور الأحكام في الأحوال الشخصية بما يقضى على معاناة

القوانين التي أثارت الجدل بسبب مضمونها التمييزي قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ؛ فرغم اتجاهه العام للمساواة بين الجنسين فقد ميز الرجال - دون أساس شرعي - في بعض نصوصه مثل حالة جريمة الزنا حيث تعاقب المرأة بالسجن ولا يعاقب شريكها في الجرم إلا إذا تمت الجريمة في بيت الزوجية. وينزل القانون بعقوبة الزوج قاتل زوجته المتلبسة بالخيانة الزوجية إلى حد الحبس بينما تخضع الزوجة في نفس الموقف لأحكام القانون الخاصة بالقتل العمد والتي تودي بها إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. وفي جريمة الدعارة تعاقب المرأة فيما يعد الشريك في الجرم شاهداً.

وقد شهد هذا العام نشاطاً ملحوظاً في حركة الإصلاح التشريعي نحو تحقيق قدر من الإنصاف للمرأة لعبت فيها الإدارة بالاشتراك مع بعض عناصر المجتمع المدني دوراً هاماً في طرح حلول تشريعية إصلاحية وغير تصادية للمشكلات التي تواجه المرأة قانونياً. كان على رأس تلك التشريعات إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي تعفى مغتصب الأنثى من العقوبة في حالة زواجه من ضحيته. وفي هذا العام أصدرت وزارة العدل المصرية ضوابط لزواج المصريات من الأجانب لمواجهة ظاهرة اتجار الأسر الفقيرة ببناتها صغار السن بتزويجهن من كبار السن من غير المصريين. وهي زيجات انتهت أعداد كبيرة منها بالفشل وتحمل المجتمع المصري والفتيات عواقبها. وتضمن التشريع عدداً من

الاستضعاف أو التهميش التي توارثتها النساء. التمكين إذن هو نوع من "الدعم" الخارجى من قبل السلطة المستتيرة فى المجتمع التى يفترض أنها تنظر بروح المسؤولية الى كافة المواطنين، وتلتزم بدفع عملية التطوير والتنمية فى المجتمع. والتمكين بهذا المعنى هو مرحلة وقتية من مراحل التطور تقترن بوضعية التخلف الاستثنائية للمرأة والمجتمع، وهو مرهون بنجاح النساء والمجتمع كله فى تجاوز هذه الحالة وقيام المرأة بأعباء المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكاملة دون قيود أو معوقات.

ويتجلى التمكين فى جانبين أولهما العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعية، وإدارية، واجتماعية.. الخ) التى تعرقل مشاركة النساء. والثانى إيجابى يتمثل فى تقديم التسهيلات واتخاذ الاجراءات السياسية والبرامج التى تدعم مشاركة المرأة وفرصها سواء على صعيد تشكيل القدرات (الصحة والتعليم.. الخ) أو استخدام وتوظيف تلك القدرات. وقد شهد العالم الإسلامى هذا العام اضطرابا فى الخطوات التى انتهجتها مؤسسة الدولة الحديثة لتأكيد أبعاد حداتها ومنها العمل على تمكين النساء وإتاحة مزيدا من المشاركة لهن فى فرص التعليم والعمل وصنع القرار باعتبار عملية تطوير المرأة فى تلك المجالات جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية وإنهاء واقع التخلف الذى تعد حالة النساء من أبرز تجلياته. وفى السطور التالية سنرصد أهم الاتجاهات فيما يتعلق بتمكين المرأة فى العالم الإسلامى.

آلاف النساء والأطفال المتضررين من امتداد النزاع. أما العنصر الثالث فيتمثل فى تحمل الدولة لمسئوليتها المفترضة فى حماية مواطنيها من المستضعفين عن طريق ضمان حصول النساء والأطفال على حقوقهم من خلال مؤسساتها المالية كبنك ناصر على أن تتولى بمكانتها وسلطانها تحصيل حقوقها من الأزواج.

لا شك أن هذا التشريع الذى ينتظر موافقة مجلس الشعب (البرلمان المصرى) سيعيد خطوة كبيرة تحاصر الأضرار والمشكلات التى تنجم عن انهيار الأسر بعد أن فشل قانون الأحوال الشخصية فى ردع حالات الانهيار تلك نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدلات الطلاق بصورة كبيرة؛ ففي عام ١٩٩٦ بلغت أعداد المطلقات - حسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ٧٠ ألف حالة، وارتفع الرقم عام ١٩٩٧ إلى ٩٠ ألف حالة بزيادة ٢٠ ألف حالة فى عام واحد.<sup>٤٦</sup> كما قدرت حالات الطلاق بنسبة ٣٧% من الزيجات الحديثة (خلال عامين من الزواج)<sup>٤٧</sup>

## ٢ - التمكين

التمكين هو مفهوم ينصرف إلى السياسات العامة والإجراءات التى تهدف الى دعم مشاركة النساء سواء فى الحياة السياسية أو الاقتصادية أو غيرها وصولا الى مشاركتهن فى صنع القرارات التى تؤثر عليهن فى مختلف مؤسسات المجتمع، وتجاوز وضعية

على درجات علمية عليا،<sup>٤٩</sup> وذلك ضمن ٢٢٧ مرشحا يتنافسون على ٢٩ مقعدا فى أول مجلس بلدى مركزى. مثلت المرشحات بذلك نسبة ٢,٦% من إجمالى المرشحين فى الوقت الذى وصل فيه عدد الناخبات الى ١٠ آلاف سيدة مثلن ٤٥% من إجمالى الناخبين.<sup>٥٠</sup> وقد أسفرت العملية الانتخابية عن إخفاق المرشحات الست فى الفوز بأى من المقاعد رغم حصول بعضهن على نسب كبيرة من الأصوات اقتربت بهن من الفوز.

تراوحت التفسيرات التى قدمتها الصحافة أو المرشحات أنفسهن لهذه النتيجة بين عاملين: أولهما التحيز الذكورى ضد النساء سواء اتخذ طابعا فرديا ينبع من الثقافة القبلية التقليدية للمجتمع القطرى المحافظ وينعكس فى عدم الثقة بقدرات المرأة فى الحياة العامة، أو اتخذ صبغة أيديولوجية منظمة تحت غطاء الدين كما ظهر واضحا فى الحملة التى شنتها العناصر الأصولية المتشددة إبان الحملة الانتخابية بدعوى معارضة الإسلام للولاية العامة للمرأة.<sup>٥١</sup> العامل الثانى الذى أشير إليه فى تفسير هزيمة المرشحات القطريات الست هو عدم استقلال القرار الانتخابى للناخبات من النساء أو ضعف وعيهن بالدور الذى يمكن ان تلعبه النساء فى مواقع القرار فى دعم قضايا المرأة ومطالبها؛ حيث فشلت ٤٥% من القوة الانتخابية فى نجاح أقل من ٣% من المرشحين.<sup>٥٢</sup> وربما يمكن أن نضيف فى هذ السياق عامل ثالث يتعلق بمسؤولية المرشحات الست أنفسهن ومدى نجاحهن فى مخاطبة

## التمكين السياسى

لقد شهد العالم الإسلامى عام ١٩٩٩ تطورات هامة على صعيد تمكين النساء سياسيا. تركزت تلك التطورات فى واحدة من أكثر مناطق العالم الإسلامى خضوعا للقيم والتقاليد القبلية التقليدية هى منطقة الخليج العربى، وتجلى ذلك فى تجربتين هامتين لتمكين المرأة سياسيا فى قطر والكويت.

### ١- قطر: نحو نموذج متوازن وسلس فى

#### التمكين

تعد مشاركة النساء القطريات فى الانتخابات البلدية التى جرت فى ٨ مارس (يوم المرأة العالمى) علامة فارقة حقيقية فى طريق تطور المرأة الخليجية حيث هى أول مشاركة انتخابية عامة للنساء فى هذه المنطقة. ولايمكن فصل هذا الحدث عن سياق التطور العام للنظام القطرى الذى شهد اتجاها متناميا نحو التطور السياسى (بناء مؤسسات الدولة الحديثة) على أسس ديمقراطية - تدرجية- منذ تولى قيادته الشابة الحالية الحكم عام ١٩٩٥. فى هذا الإطار جاء صدور قانون الانتخابات البلدية الذى أعطى المرأة حق التنافس على مقاعد المجلس البلدى المركزى حلقة فى سلسلة من المبادرات السياسية الهامة التى ميزت التجربة القطرية فى محيطها الإقليمى على مدى السنوات الأربعة السابقة بدءا بإلغاء الرقابة المباشرة على الصحف، والإعلان عن وضع نظام أساسى دائم للبلاد(دستور)..الخ.<sup>٤٨</sup>

تقدمت لخوض معركة الانتخابات البلدية ست سيدات معظمهن أكاديميات حاصلات

إذا كان إقرار الحقوق السياسية لنساء قطر قد جرى تمريره بيسر من قبل السلطة لكونه جزءاً من الدفعة الأولى للحقوق السياسية للمواطنين القطريين على وجه العموم، فإن عام ١٩٩٩ قد شهد تجربة جد مختلفة في الكويت.

رغم الريادة التاريخية للتجربة النيابية في الكويت خليجياً (بدأت ١٩٦٣)، ورغم تبني النخبة الكويتية الحاكمة نهجا يقوم على تمكين النساء على نطاق واسع من فرص التعليم والرعاية وتبوء المناصب العامة، إلا أن التجربة السياسية الرائدة في الكويت احتلمت منذ البداية نقیصة حجب الحقوق السياسية في الانتخاب والترشيح عن النساء اللاتي يشكلن ما يزيد عن نصف السكان (٥٠,٤%). وقد أدى ذلك الى إثارة سلسلة من المطالبات والضغط من النساء بدءاً من السبعينيات تمثلت في رفع العرائض والتظاهرات ومحاولات اقتحام مجلس الأمة فضلا عن تقديم مشروعات بقوانين الى المجلس من جانب النواب المؤيدين للحقوق السياسية للمرأة. إلا أن تلك المحاولات تصدعت على صخرة المعارضة القوية من جانب بعض القوى الاجتماعية والسياسية المسيطرة. وقد جددت المشاركة النسائية في الانتخابات البلدية بقطر المطالبات هذا العام فدعت المشاركات في المؤتمر الوطني للمرأة الكويتية (١٣/٣/١٩٩٩) مجددا الى منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية أسوة بالنساء في قطر.<sup>٥٤</sup>

الناخبين رجالا ونساء لاقتناعهم بقدرتهن على التعبير عن مصالح المواطنين في المجلس. اتفقت المرشحات أنه رغم الهزيمة فإن مجرد مشاركتهن في الانتخابات تعد انتصارا بحد ذاته.<sup>٥٣</sup> ومع التجاوز عن المدلول الرمزي لتلك العبارة فإنها تحمل درجة من المصادقية التحليلية. إن القيمة الحقيقية للمشاركة النسائية في انتخابات المجلس البلدي المركزي إنما تكمن في الاقتران أو الدمج العضوي بين مفهوم المشاركة النسائية الكاملة وميلاد التجربة الديمقراطية في قطر منذ لحظة نشوئها بما يعنى ترسيخ حقوق النساء في الانتخاب والترشيح وإكسابها على المدى المنظور شرعية هي جزء لا يتجزأ من شرعية التجربة الديمقراطية ذاتها. ولعل قيمة هذا الارتباط تتضح بالمقارنة مع حالة الكويت التي افتقرت الى هذا الدمج منذ البداية مما خلف تداعياته السلبية على قضية مشاركة المرأة حتى اليوم. على الجانب الآخر فإن التجربة القطرية تكتسب قيمة أخرى هامة تتمثل في تداعياتها المنظورة وغير المنظورة على التجارب السياسية المجاورة الأمر الذي تجلت إرهاباته هذا العام إذ تبع المشاركة النسائية في الانتخابات البلدية القطرية سلسلة من المطالبات النسائية، أو الوعود من قبل النخب الحاكمة في البلدان المجاورة بإتاحة مزيد من فرص المشاركة للنساء حذوا لما نالته النساء في قطر.

**الكويت: المخاض الصعب لتمكين النساء**

سياسياً

السياسي، كما أسهم بدوره في تعميق حدة الصراع القائم بين أقطاب هذا النظام (الإسلاميين في مواجهة الحكومة، والقوى الليبرالية في مواجهة القوى الإسلامية.. الخ).

من جانبها اتخذت القوى الإسلامية الأصولية المتعاضدة مع القوى القبلية التقليدية موقف المعارض الرئيسي من القرار. وعبرت عن ذلك في حملة صاخبة شارك فيها خطباء المساجد وأعضاء الجمعيات الإسلامية محورها كما جاء على لسان السيد عبد الله العلي المطوع رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي (إخوان) أن هذا المرسوم الأميري هو "مخالفة شرعية ومعصية"<sup>٥٧</sup>. أما الحجة التي استند إليها هذا الاتجاه فهي آراء السلف من فقهاء السنة في عدم صلاحية المرأة في القيام بالولاية العامة.<sup>٥٨</sup> في إطار هذا التيار العام تفاوتت مواقف الإسلاميين جزئياً؛ ففي حين اتخذ السلفيون (يمثلهم كتلة التجمع الإسلامي) موقف مناهضة حق الانتخاب والترشيح للمرأة إجمالاً، رأى البعض في تيار الإخوان (تمثلهم الحركة الدستورية) إمكان منح المرأة حق الانتخاب دون الترشيح. واتخذ "التجمع الشيعي" موقفاً مقارباً للإخوان.<sup>٥٩</sup> وقد استند الرأي الثاني على أن الانتخاب لا يدخل في باب الولاية وإنما يدخل في باب الشهادة التي يقرها الشرع للنساء.

انسحبت ظاهرة التشرذم كذلك على مواقف التيار الليبرالي؛ فقد أيد الجانب الأكبر منه القرار الأميري معتبراً إياه خطوة تاريخية توازي في عمقها وأثرها السياسي إعلان

في ١٦ مايو هذا العام وخلال غياب مجلس الأمة بعد حله دستورياً فاجأ أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح المجتمع الكويتي بإصدار مرسوم أميري بمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح اعتباراً من الانتخابات البرلمانية القادمة والمقرر إجراؤها عام ٢٠٠٣ وذلك إعمالاً للمادة ٢٩ من الدستور التي تنص على المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات. وتبع ذلك اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة لتعديل مواد قانون الانتخابات التي تقصر حق الترشيح على الذكور من الكويتيين.

وقد تباينت التفسيرات لصدور القرار الأميري في هذا التوقيت؛ فسر الجانب الحكومي القرار رسمياً بأنه صدر لـ "ينسجم مع أحكام وروح الدستور، ويجسد الغاية المنشودة فيه بتوسيع المشاركة الشعبية وأن تسهم المرأة بدورها في مسيرة الديمقراطية وإثرائها".<sup>٥٥</sup> أما أكثر التفسيرات رواجاً لدى المحللين ووسائل الإعلام فقد رأى أن المرسوم الأميري إنما استهدف إعادة التوازن إلى الخريطة السياسية والبرلمانية التي تسيطر عليها القوى الإسلامية منذ أكثر من عقد حيث سيؤدي هذا القرار إلى مضاعفة قاعدة المشاركة السياسية التي تقتصر حالياً على ١١٣ ألف مواطن يمثلون ١٤% فقط من الشعب الكويتي.<sup>٥٦</sup>

لقد أثار هذا القرار ردود فعل وتداعيات واسعة النطاق في النظام السياسي الكويتي جسدت حالة الاستقطاب والاستنفار في النظام

التضحيات التي قدمتها النساء إبان الغزو العراقي وصمودهن في مواجهة قوى الغزو وما دفعته شهيدات وأسيرات من النساء من ثمن لمواطنتهن وانتمائهن لهذا الوطن.<sup>٦٢</sup>

لم ينحصر الجدل الذي أثاره المرسوم الأميري عند حيز "الخطاب" و"السجال" بين أطراف العملية السياسية وإنما امتد بدرجة أكثر حدة الى صميم عملية الصراع السياسي بما تنطوي عليه من مواجهات ومساومات بين مختلف القوى خاصة النخبة الحاكمة والقوى التقليدية والأصولية النافذة في الحياة السياسية الكويتية. وقد مر الصراع بين الجانبين حول القرار بمرحلتين؛ الأولى إبان الحملة الانتخابية التي بدأت في أول يونيو حيث نجحت الحكومة في محاصرة هجوم السلفيين وحملتهم لإثارة الشارع ضد المرسوم وذلك من خلال حملة حكومية مضادة لقضية تمويل الجمعيات الإسلامية ومصارف إنفاق أموال الزكاة الواردة لها، والوضع القانوني للجانب الخيرية التي تديرها تلك الجمعيات والتي تعمل بدون ترخيص. وأدت هذه الحملة الحكومية المضادة -وما رافقها من شد وجذب وعمليات تساومية - أدت الى احتواء الصدام مؤقتا وتعديل بعض المواقف المتشددة لبعض تلك الرموز والجماعات مثل لجنة "استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية" التي تراجع رئيسها خالد المذكور عن موقفه المتشدد من حقوق المرأة السياسية بعد أسبوعين من القرار وأعلن للرأي العام أن "حقوق المرأة السياسية حسمت. وأن حقوق المرأة لها أبعادها الشرعية

الدستور عام ١٩٦٢"، معربا عن أمله في أن يفتح ذلك الباب أمام تقلد المرأة للوظائف الوزارية (بيان التجمع الوطني الديمقراطي). غير أن جانبا من الليبراليين أبدى معارضته لا على مضمون القرار المتعلق بتمثيل المرأة نيابيا ومشاركتها في الانتخابات، وإنما على طريقة صدوره في غيبة مجلس الأمة والتي تفتقد مشروعيتها من افتقادها لشرط الضرورة الذي ينص عليه الدستور لصدور المراسيم متخوفين من ان يؤدي ذلك الى التوسع مستقبلا في استخدام المراسيم في غيبة المجلس دون ضرورة.<sup>٦٠</sup>

بين هذا التيار وذاك هناك من وصفوا بالمعتدلين الذين لم يكتسبوا صبغة أيديولوجية معينة وقد أبدوا قبولهم المتحفظ للمرسوم الأميري بشرط "عدم التفريط بالقيم الأخلاقية والدينية"<sup>٦١</sup> ولم يوضح أصحاب هذا الرأي الصلة بين قضية مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح وبين التفريط في القيم الأخلاقية والدينية.

أما عن رأى النساء في هذه الخطوة-كما عبرت عنه النخبة النسائية في الكويت من عضوات جماعات النفع العام ورموز المثقفات- فمحوره أن إتاحة حق الانتخاب والترشيح للمرأة هو حق رجع الى أصحابه بمقتضى الدستور أولا الذى سوى بين الكويتيين جميعا في حقوق المواطنة، ثم بحكم الدور الكبير الذى تلعبه المرأة فى الكويت بالفعل فى الحياة الاجتماعية والعمل العام جنبا الى جنب مع الرجل، ثم أخيرا بحكم

أيا ما كانت مصداقية تلك التحليلات فإن الأمر الذي لا مناص منه أن قضية حقوق المرأة السياسية في الكويت بعد وقائع المرسوم الأميري ونهايته الدرامية لن تعود الى ماكانت عليه ما قبل هذه المرحلة. إن تلك القضية التي تعامل معها البعض كلعبة من "ألعاب الحرب" أو المناورة بين الحكومة وخصومها الأصوليين قد تجاوزت حدود الدور المرسوم لها لأنها أحدثت ثورة أخرى غير محسوبة في التوقعات وفي الوعي ليس فقط لدى ٥٠% من الشعب الكويتي وإنما لدى قطاع كبير من نساء ورجال المنطقة والعالم العربي والإسلامي الذين تابعوا باهتمام المراحل المختلفة لمعركة الحقوق السياسية للنساء في الكويت. ولا شك أن هذه المعركة بكل ملامحتها وتعقيداتها قد أنتجت رؤى أكثر نضجاً لدى هؤلاء حول قيم ومشكلات المواطنة والمساواة في المجتمع الإسلامي، وأهمية الحقوق السياسية للمحرومين منها رجالاً ونساءً، كما أنتجت وعياً بخطاب وآليات القوى المعادية لنهوض المرأة المسلمة وتفعيل دورها وإن استتر خطابها وآلياتها بشعار ومقولات الإسلام، وكشفت أزمة المرسوم الكويتي أن تلك القوى "التقليدية" المعادية لنهضة الأمة لم تعد تستمد ما بقي لها من قوة إلا من الإبقاء على وضعيتها استضعاف النساء فصار جل هدفها كما قال أحد رموزها التصدي لـ "مشروع المرأة وليس المرسوم فقط".<sup>٦٥</sup>

أوضاع التمكين السياسي للنساء في المجالس التمثيلية في مناطق أخرى

والاجتماعية. وهي من المواضيع المختلف عليها من الناحية الشرعية.. وكل له دليله وحجته.. إذا كان هذا الموضوع مختلفاً فيه شرعاً وليس هناك دليل قاطع فيه، فإنه يجوز لولى الأمر أن يختار من هذه الأقوال ما يراه مناسباً.. وباختياره يحسم النزاع".<sup>٦٣</sup>

المرحلة الثانية للصراع حول إقرار حقوق النساء الكويتيات بدأت مع بدء اجتماعات مجلس الأمة الجديد في أكتوبر حيث دخلت دورها الحاسم بعرض المرسوم الأميري على المجلس لإقراره. وقد أدى التحالف الأصولي - القبلي الى جانب الدستوريين الى إسقاط المرسوم في ٢٣ نوفمبر بأغلبية ٤١ نائباً وتأيد ٢١ منهم ١٣ وزيراً. ورغم إعداد أنصار حقوق المرأة في البرلمان مشروع قانون يتجاوز المآخذ الشكلية والدستورية للمرسوم الأميري وإن طابقه في المضمون فقد نجح التحالف القبلي - الأصولي مرة أخرى في إسقاط القانون في نهاية شهر نوفمبر بفارق صوتين ( ٣٢ من الرفضين مقابل ٣٠ من المؤيدين وامتناع اثنين عن التصويت).

لقد وصف المراقبون هذه النتيجة بأنها "انتصار للإسلاميين وتأكيدهم لحضورهم القوى وقدرتهم على رفض ما لا يتفق مع قناعاتهم"، وأشار رأي آخر الى أنها نهاية أرادتها كذلك الحكومة التي لم تستهدف حقاً إعطاء المرأة حقوقها وإنما مجرد إثارة قبلة دخان لصرف أنظار الشعب عن مشاكل رئيسية يفترض في الحكومة معالجتها.<sup>٦٤</sup>

يهمش دورها الفاعل في خدمة دينها وبلادها".<sup>٦٩</sup> ورغم منطقيّة هذه العبارة وعموميتها فقد أثارت في ظل الواقع السعودي المحافظ الذي يسوده المذهب الوهابي المتشدد إزاء المرأة ردود فعل واسعة وتفسيرات وتأويلات عدة حول عزم النظام السعودي إفساح المزيد من مجالات الحركة والتمكين أمام المرأة. وقد كان للخطاب تداعياته تلك التي حد استدعى أن يدلى مصدر مسئول بتصريح قال فيه إن خطاب الأمير عبد الله "ارتكز على ضوابط شرعية لا تحتل التأويل، فهي تفسر نفسها. أما جنوح البعض ولجوئهم الى تفسيرات لا تمت للخطاب بصلة سواء الدعوة الى تحرير المرأة أو غيره فهذه ينظر اليها على انها تجاوزات واجتهادات فردية".<sup>٧٠</sup>

كان خطاب الأمير عبد الله بما يحمل من روح جديدة ومنهج جديد في التعاطي مع دور المرأة قد سبقته اراءصات هامة تمثلت في تصريحات نسبتها وسائل الإعلام الى مصادر سعودية "رفيعة المستوى". وتعد تلك التصريحات من الأهمية بمكان في لغتها ومضمونها بما يشير إلى تنامي فكر جديد بشأن المرأة في المملكة وداخل بنية السلطة. وقد دعت تلك المصادر إلى **توسيع دور المرأة** بعد أن تعلمت وحصلت على الإجازات العلمية مؤكدة أن **المجتمع لن يتوازن إلا بدور المرأة**. وشدد هذا المصدر رفيع المستوى على أهمية عمل المرأة وانه لا يعنى إفسادها أو تعطيل قدراتها. ودعا إلى فتح حوار حول الموضوع بعيدا عن فرض الآراء وصولا الى

أولاً- في منطقة الخليج أحدثت التطورات سאלفة الذكر في كل من قطر والكويت صداها في بلدان الخليج المجاورة ؛ في البحرين تعهد رئيس الحكومة البحريني عقب تولى أمير البحرين الجديد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بتعزيز دور المرأة كأحد أهداف حكومته الجديدة وبرامجها.<sup>٦٦</sup> وفي ديسمبر أعلن أمير البحرين إحياء نظام الانتخابات البلدية بمشاركة المرأة وكل الفئات الاجتماعية باعتبار الانتخابات البلدية "هي البداية الصحيحة للتمثيل الشعبي على مستوى القاعدة".<sup>٦٧</sup> وفي عُمان أعلن رئيس مجلس الدولة العماني أنه لا حدود لدور المرأة اجتماعيا وسياسيا مشيرا إلى الطابع التدرجي لتطور دور المرأة الذي يسير متوازيًا جنبًا الى جنب مع تطور النهضة في عمان. كما أشار الى المواقع التي تحتلها المرأة في مراكز صنع القرار ذات الصلة شبه التمثيلية حيث تحتل ٤ مقاعد في مجلس الدولة المعين بقرار سلطاني والذي يتولى مراجعة مشروعات القوانين، كما تحتل مقعدين في مجلس الشورى.<sup>٦٨</sup>

يبقى من أبرز التداعيات الخليجية لأحداث قطر والكويت ذلك الجدل الذي ثار في المملكة العربية السعودية - الدولة المحورية بين دول الخليج وأكثرها محافظة- حول تدعيم دور المرأة هناك. تفجر الجدل عقب خطاب الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في المنطقة الشرقية لذي تعرض فيه لدور المرأة والتزام حكومة المملكة إزاءها بقوله " لن نسمح لكائن من كان أن يقلل من شأنها، أو



المراقبات بالمشاركة في النقاش والمداولة أثناء الجلسات، كما أكد أن تعيين النساء أعضاء في المجلس "غير وارد إطلاقاً ولم يجر بحثه أو التفكير فيه ذلك أن عمل الشورى من الولايات العامة وهو نوع من القوامة الخاصة بالرجال".<sup>٧٤</sup>

من الطرح السابق يظهر جلياً أن فرص مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً في منطقة الخليج تتراوح بين تجارب سلسلة تتقدم فيها حقوق المرأة بمقدار تطور النظام سياسياً كما في التجريبتين العمانية والقطرية، وبين نماذج أخرى تنبئ بتطور محفوف بالصراعات بين قوى سياسية متناقضة؛ بعضها لا يجد تناقضا بين مشاركة المرأة الفعالة والدين الإسلامي، وقوى أخرى تقليدية سلفية المنزع تصر على وضع المرأة في الإطار والحدود التي رسمتها بعض المدارس الفقهية قبل قرون معتبرة أن هذا الاستتباب الفقهي هو الدين أو على الأقل هو التفسير الوحيد والنهائي لأحكام المرأة في الدين الإسلامي.

**رؤية عامة عن حالة مشاركة المرأة في مؤسسات صنع القرار في النظم العربية أولاً الانتخابات والمؤسسات التمثيلية**

رغم مضي ما يقرب من نصف قرن على إقرار حقوق المرأة سياسياً في العالم العربي (إقرار حقها الدستوري/لبنان ١٩٥٢، وانتخاب أول امرأة عربية في مجلس تشريعي/مصر ١٩٥٧) إلا أن السمة العامة للمشاركة الفعلية للنساء في الحياة النيابية -انتخاباً وترشيحاً- وفي المؤسسات العليا لاتخاذ القرار

رؤية وسط لتفعيل القدرات المعطلة والإفادة منها. أكد هذا المصدر - أو هذه المصادر - على أن الاجتهادات الفردية الموجودة الآن غير كافية، وركز على ضرورة الابتعاد عن قشور قضية المرأة مثل كشف الوجه وقيادة السيارات، حيث الأولى هي قضية خلافية والثانية تقنية فنية. وأخيراً أشار إلى أن هذه الدعوة لا تخل بالثوابت في أحكام الشريعة، وأن الدين الإسلامي يخاطب الجميع وأنه "لا كهنة في السعودية".<sup>٧١</sup>

وفي بادرة لها دلالتها أعلن رئيس مجلس الشورى السعودي عن السماح للنساء اعتباراً من شهر أكتوبر بحضور جلسات المجلس المكون كله من الذكور بصفة مراقب. غير أن رئيس المجلس الذي ينتمي إلى التيار التقليدي للعلماء في السعودية رهن ذلك بسلسلة من القيود والإجراءات والمحددات بدعوى "أن على النساء اللاتي سيحضرن الجلسات أن يحترمن القواعد والعادات والتقاليد ومبادئ الدين".<sup>٧٢</sup> من بين تلك الإجراءات الفصل الكامل بين النساء من الحضور والرجال في المجلس (جلوس النساء في شرفات مستقلة مرتفعة ومنفصلة لها مدخل خاص خارج المجلس، وبعيدة عن الاحتكاك والاتصال بأعضائه، ووضع حاجز بين النساء بحيث لا يسمح برؤية أحد من القاعة لمن في الشرفة).<sup>٧٣</sup> غير أن تلك الشروط لم تلبث أن اتسعت بحيث تسلب قرار حضور النساء الجلسات مضمونه ومعناه الحقيقي وفرص تطوره؛ فقد شدد رئيس المجلس على عدم السماح للنساء

المرأة حق الترشيح والانتخاب على مستوى الممارسة العملية.<sup>٧٦</sup> وفي الانتخابات البلدية الأردنية التي جرت في يوليو بالأردن أشارت وسائل الإعلام إلى تواضع مشاركة النساء في تلك الانتخابات بشدة.<sup>٧٧</sup> وتكاد تكون التجربة الإيجابية الوحيدة في المشاركة النسائية في الانتخابات على المستوى العربي هذا العام هي التجربة التونسية، حيث سجلت الانتخابات النيابية التي جرت في الرابع والعشرين من أكتوبر زيادة في نسبة النساء المرشحات (بلغ عدد المرشحات ١١٠ من إجمالي ٩٥٠ مرشحا بنسبة ١١,٥% تقريباً). وقد فازت النساء في الانتخابات بـ ٢١ مقعداً من مجموع ١٨٢ مقعداً بنسبة ١١,٥% تقريباً). غير أن هذا الإنجاز النسبي يمكن تفسيره بمساندة الحزب الحاكم لمرشحاته من النساء عبر نظام القوائم حيث فازت كل مرشحات الحزب الحاكم (عددهن ٢٠ من ٢١ امرأة هن إجمالي النساء الفائزات).

وقد أشار تقرير دولي صادر هذا العام حول نصيب المرأة في المجلس النيابية الى ظاهرة تراجع إسهام المرأة العربية في المشاركة في تلك المجالس. حيث الوطن العربي هو أقل مناطق العالم من حيث نسبة تمثيل المرأة نيابياً ولم يتجاوز المقاعد التي حصلت عليها النساء في مجالس النواب نسبة ٣,٦% بفارق كبير عن الرقم السابق مباشرة وهو مشاركة النساء في أفريقيا جنوب الصحراء التي تجاوزت ١٠%، وآسيا حيث حصلت النساء على

السياسي قد اتسمت بالتعثر المطرد خاصة إذا ما خرجت تلك المشاركات عن إطار الدعم الحكومي المباشر واتخذت طابع الاستقلالية كما هو مفترض.

في الجزائر هذا العام أخفقت السيدة لويزة حنون زعيمة حزب العمال الجزائري (منذ عام ١٩٩٠) في التأهل للانتخابات الرئاسية بعد أن عجزت عن جمع ٧٥ ألف توقيع يؤيد ترشيحها في بلد تمثل فيه النساء ما يقرب من ٥٠% من السكان. بل لقد رصد المراقبون لانتخابات الرئاسة الجزائرية انخفاض نسبة مشاركة النساء بشكل ملموس، واستمرار ظاهرة توكيل أعداد كبيرة من النساء أزواجهن وأقربهن من الذكور في الإدلاء بالصوت نيابة عنهن في صناديق الاقتراع، مما يعني -في الحالتين- تخلي النساء عن ممارسة حقهن الانتخابي.<sup>٧٥</sup>

في اليمن رشحت سيدة الأعمال ابتسام الحمدي نفسها في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أواخر مارس لتكون أول امرأة يمنية تتنافس على منصب الرئيس. وقد اعترفت السيدة ابتسام أنها لا تعول أي أمل على فرص نجاحها منوهة الى الطابع الرمزي لقرارها بالمشاركة. وعللت قرارها بأن النظر للأشياء بعين المستحيل يجعل الإنسان عاجزاً عن تحقيق أي شيء لنفسه ولمجتمعه، وأن دافعها لخوض المعركة هو حرصها على ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واختبار مدى صمود النصوص الدستورية التي تعطي

اليمن ( أمة العليم السوسوة) وعُمان (خديجة بنت حسن اللواتي) والبحرين ( هيا بنت راشد)، كما ازداد اعتماد وزارة الخارجية المصرية بوضوح على العنصر النسائي في المناصب القيادية العليا فبلغ عدد رئيسات البعثات الدبلوماسية ١٧ سيدة من بين ١٤٩ بعثة في مختلف أنحاء العالم وتولت سيدتان منصب مساعد وزير الخارجية. في عمان تم تعيين أول امرأة في مجلس إدارة الغرفة التجارية العمانية، وأول امرأة في أول مجلس لرجال الأعمال في عمان بقرار سلطاني. في اليمن تم كذلك إسناد منصب رئيس هيئة عامة لأول مرة إلى سيدة هي د. فتحية سهران رئيسة هيئة التأمينات والمعاشات. وفي المغرب تم تعيين امرأة ( السيدة نزهة حياة) كأول رئيسة لجمعية مهنيو شركات البورصة المغربية. أما في قطر فقد تم تشكيل مجلس أعلى للأسرة أسندت رئاسته للشيخة موزة بنت مسند قرينة أمير الدولة. وفي السعودية عينت أول سيدة في منصب مستشار وزير الإعلام. وفي مصر كذلك تولت سيدة رئاسة الوحدة المحلية لقرية شبرا منت لتكون بذلك أول امرأة تتولى رئاسة وحدة محلية منذ بدء نظام الإدارة المحلية في مصر.

أما المقاعد الوزارية فلا يزال نصيب النساء منها - حتى الكوادر العليا منهن - عند حدوده الدنيا، بل فقدت النساء في بعض البلدان ما كان لهن من نصيب محدود أصلا كما في المغرب حيث خصصت الحكومة المغربية الجديدة حقيبتين وزاريتين فقط للنساء ( مقابل

١٤,٦% من المقاعد النيابية.<sup>٧٨</sup> وتشير تلك الظاهرة الى مسئولية ثلاثة أطراف عن هذا التدهور في إسهام المرأة في واحد من أهم مؤسسات صنع القرار في النظم السياسية المعاصرة: أولها المجتمع (من خلال القوى التقليدية النافذة فيه التي تواصل بدأب وضع العراقيل أمام تفعيل مشاركة النساء)، والطرف الثاني هو الدولة عبر إهمالها تفعيل النساء في مجال الانتخاب والترشيح من خلال تبني ترشيحهن عبر القوائم الحكومية وغيرها، وأخيرا النساء أنفسهن اللاتي يهدرن طواعية المكاسب التي ناضلت من أجلها أجيال سابقة من النساء، كما يتخلين عن أهم أدوات الدفاع عن مصالحهن في التشريعات والقوانين.

### التمكين على صعيد المناصب الحكومية

#### والإدارية العليا

واصلت النظم العربية نهجها في الاستعانة بين حين وآخر بعدد من الرموز النسائية في مناصب الإدارة العليا بما في ذلك فتح مجالات جديدة أمام تلك الرموز، غير أن هذا النهج ظل كدأبه يسير بمنهجية محسوبة وفي أطر رمزية فسرتها إحدى المثقفات الجزائريات بأنها استهدفت "مجرد تزيين الواجهة من دون إحداث تغيير".<sup>٧٩</sup>

في هذا الإطار يذكر على سبيل المثال إسناد منصب حاكم مدينة تيباز في الجزائر الى السيدة نوريامينا زرهوني بقرار من الرئيس بوتفليقة لتكون أول امرأة تتولى منصب المحافظ ( الوالي) في تاريخ الجزائر. في هذا العام تم أيضا تعيين أول سفيرة في كل من

٥,٦%) مصر (٣,١% - ٤,٥%) نيجيريا (٧,٧% - ٥,٦%).

وتثير حالة التعثر التي تكتنف الجهود الخاصة بتمكين النساء من المناصب الوزارية والإدارية العليا في البلدان الإسلامية العريقة في فتح أبواب العمل العام أمام المرأة العديد من التفسيرات؛ من بين تلك التفسيرات القول بأن قضية توظيف المرأة أو التعامل معها في تلك النظم لا تزال رهن معايير نوعية خاصة (تهدف غالبا إلى مجرد الإثبات الرمزي لموقف النظم الداعم للمرأة) وهي لم تصر بعد بأى حال جزءاً من المعايير العامة للاختيار والتجنيد. وفي المقابل قد يفسر ذلك أيضا بضعف أو ندرة الكفاءات النسائية أو ربما عدم تميزها نتيجة الشواغل التقليدية للمرأة التي تصرفها كثيرا عن اكتساب المهارت اللازمة للعمل العام قياسا بالرجل المتفرغ لهذه المهمة. وهذا ما ينتقل بنا إلى سياسات التمكين في الفرص التعليمية والعملية التي تنصب حول تشكيل القدرات.

### سياسات التمكين من المشاركة في فرص

#### التعليم والعمل والصحة

إذا كانت توجهات التمكين السياسى في العالم العربى والإسلامى تنسم إلى حد كبير بطابع التحفظ نتيجة اصطدامها بمصالح وطيدة للقوى صاحبة التأثير والنفوذ في المجتمع والتي تجد في منافسة المرأة مزاحمة لها على مراكز صنع القرار المحدودة أصلا، فإنه من المفترض أن تكون سياسات وبرامج تمكين المرأة في مجالات التعليم والعمل

٣٨ حقبية وزارية للرجال) بعد أن كان النساء يحظين بأربعة مقاعد حكومية في ظل وزارة عبد اللطيف الفيلالى رئيس الوزراء الأسبق.

لقد تناول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ما أسماه بالفجوات النوعية فيما يتعلق بمساهمة الجنسين فى المناصب الوزارية والإدارية العليا ( ما تحت الوزارية) مقدما طائفة واسعة من الإحصاءات الخاصة بمختلف البلدان الإسلامية طبقا لآخر إحصاءات متاحة (١٩٩٦).<sup>٨٠</sup> سجلت بعض البلدان الإسلامية صفرا على المستويين الوزارى وما تحت الوزارى مثل قطر والبحرين والإمارات والسعودية ولبنان والعراق واليمن ( يلاحظ أن كلها دولا عربية). بخلاف تلك الدول فقد تحققت أعلى نسب "توزيع" النساء فى كل من قرغيزيا (١٠,٥%) مالى ١٠% تشاد ٨,٧%، بنجلاديش ونيجريا وأذربيجان ٧,٧%. أما أعلى رقم للتوزيع فى المنطقة العربية فقد سجلته سوريا ٦,٨% يليها الأردن ٦,١%.

على المستويات الإدارية العليا (تحت الوزارية) سجلت أعلى أرقام توظيف النساء فى كل من ألبانيا ١٤%، قرغيزيا ١٢%، تونس ١٠,٩%، الجزائر ٨,٣%، الكويت ٦,٧%. هذا بينما حققت دولا إسلامية مركزية أرقاما متواضعة أو متوسطة على مستوى التوزيع والقيادات العليا على حد سواء مثل: أندونيسيا (٣,٦% - ٦,٩%) باكستان (٤% - ٢,٢%) إيران (صفر - ٥%) تركيا (٢,٩% -

(. كما تعكس بعض تلك الأرقام نجاحا في السياسات والبرامج الصحية الخاصة بالمرأة والتي حققت فيها بعض البلدان إنجازات ملموسة مثل الحالة المصرية التي نجحت بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة في إحراز نتائج باهرة في مجال صحة الأم والطفل وخفض الوفيات بين هاتين الشريحتين. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغت نسبة الوفيات من الأمهات أثناء الولادة وبعدها في عام (١٩٩٨) ١٧٤ لكل مائة ألف حالة، واستطاعت الحكومة المصرية من خلال مشروع "الأمومة الآمنة" لزيادة بنوك الدم على مستوى الجمهورية أن تحقق انخفاضا في نسبة وفيات الأمهات بسبب الولادة إلى ١٣٢ حالة لكل مائة ألف خلال ستة شهور فقط.<sup>٨٢</sup>

٢- فيما يخص الأرقام الخاصة بمعدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامي فالملاحظ أن الجدول يتسم بنقص كبير في البيانات يجعل من العسير استنباط أية اتجاهات منه. غير أن هذا النقص - كما هو واضح في الجدول الأصلي الوارد في تقرير البنك الدولي - لا يقتصر على البلدان الإسلامية والنامية، بل نجد قصورا في بيانات العديد من الدول المتقدمة كذلك كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

٣- تشير الأرقام الخاصة بتطور نسبة العمالة النسائية إلى إجمالي القوى العاملة إلى درجة عالية من التذبذب بين مختلف البلدان الإسلامية. يلاحظ أن بعض البلدان قد شهدت استمرارا في ارتفاع النسبة بمعدل متدرج متوسط (مثل مصر، إندونيسيا، إيران، باكستان

والصحة على العكس من ذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المتسارعة والقضاء على مكامن التخلف. ويرجع ذلك إلى محورية العملية التنموية في السياسات العامة لتلك البلدان، فضلا عن كون الأوضاع الخاصة بالمرأة من أكثر المجالات والمناطق تخلفا بما يستقطب جهود التنمية إليها. غير أن هذه الرؤية لا تبدو بدورها واضحة في البيانات المتاحة بشأن جهود التمكين في البلدان الإسلامية في مجالات التعليم والعمل والصحة كما يظهر من الجدول المستخرج من إحصاءات تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك الدولي لعام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.<sup>٨١</sup> (انظر الجدول ص: ٢٧٠)

من بيانات الجدول نرصد عدداً من الملاحظات:

١- فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الميلاد والذي يشير إلى مستويات العناية الصحية التي يتلقاها الفرد يظهر بصفة عامة ارتفاع العمر المتوقع عند الإناث عن الذكور. ويرجع ذلك من حيث المبدأ إلى اعتبارات بيولوجية وفسولوجية تسود في كل مناطق العالم دون تخصيص. غير أنه في إطار هذه القاعدة العامة تتضح بشدة الفوارق بين المناطق الأكثر تطورا أو ثراء والبلدان الأكثر تخلفا وفقرا مثل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تعصف بها الأمراض ومعضلات الفقر مما يؤدي إلى الانخفاض النسبي لأعمار النساء والرجال على حد سواء (راجع الأرقام الخاصة بكل من تشاد والسنغال ونيجريا ومالي وإريتريا وموريتانيا

الحكومة اليمنية قرارا بإعفاء الإناث من رسوم التعليم في كل المراحل، إلا أن الأرقام الخاصة بإقبال الفتيات على الاستفادة من تلك الفرصة جاءت مخيبة للأمل. ففي المرحلتين الأساسية والثانوية لم تتجاوز نسبة الفتيات ٣٢%، وينخفض هذا الرقم الضئيل أصلا إلى ١٧% في التعليم الجامعي. وتشير التقارير إلى أن الاتجاهات الثقافية السلبية لدى الأسرة اليمنية إزاء المؤسسة التعليمية كمؤسسة حديثة والاعتقاد في وجود تأثير سلبي للتعليم الحديث - خاصة المستوى الجامعي - على مؤسسات الأسرة والزواج هو العامل الأساسي لهذا التعثر. ويشير أحد التقارير الهامة في هذا الصدد إلى شيوع الاعتقاد لدى الأسر والآباء بأن التعليم - خاصة العالي - يؤثر في فرص الزواج ويزيد من احتمالات العنوسة لدى الفتيات، كما يؤدي إلى تغيير نظام القيم - التقليدي - لدى الفتاة سلبا نحو إضعاف التزاماتها تجاه أسرتها واطاعتها للآباء والإخوة الذكور ويخلق لديها القدرة على الرفض والقبول وممارسة حرية الإرادة إزاء مراكز السلطة التقليدية في العائلة. كذلك يقترن العزوف الواضح عن تشجيع الفتيات على التعليم الجامعي بالاعتقاد في مفاسد نظام التعليم المختلط وارتباطه بمفاهيم تسيء إلى سمعة الفتاة وأخلاقها. وأخيرا يبرز المتغير الاقتصادي متمثلا في انخفاض مستوى الدخل كعنصر هام تدفع الفتيات ثمنه نتيجة تفضيل تعليم الذكور تحت وطأة الموارد المحدودة.<sup>٨٣</sup>

والجزائر) كنتيجة لاستمرار آليات تعليم الإناث واقتحامهن كمعروض سوق العمل سواء في إطار مخطط تنموي قائم أو كامتداد لإنجازات تنموية تمت في مراحل سابقة. وهناك بلدان أخرى تحركت فيها النسبة بالسلب. ويظهر ذلك بصفة خاصة لدى مجموعة الدول المستقلة حديثا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والتي تأثر فيها وضع المرأة دون شك بالأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تكتوى بها اقتصادياتها. في المقابل حققت بلدان إسلامية طفرة في حجم المساهمة بلغت الضعف أو أكثر مثل (السعودية والكويت) ويرجع ذلك إلى تأثيرات الطفرة التنموية التي ارتبطت بالحقبة النفطية.

رغم أهمية الأرقام والإحصاءات واستعراض الخطوط العامة المعلنه للسياسات الرسمية لتمكين المرأة وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية لها، إلا أنها لا تغنى بأي حال عن الدراسة الكيفية لواقع المرأة في المجتمع وفهم عناصر واتجاهات الثقافة التحتية لذلك المجتمع التي تظل لها القدرة التفسيرية الأكبر لعوامل التعثر أو النهوض في واقع المرأة. يتجلى ذلك على سبيل المثال من المقارنة بين حالتين متقاربتين (جغرافيا وثقافيا) ولكنهما يقدمان نموذجين متباينين لنجاح أو إخفاق السياسة الخاصة بتعليم الإناث في اليمن على سبيل المثال ورغم تبنى الدولة سياسة رسمية تشجع على تعليم الإناث في كافة مراحل التعليم إلى حد أن اتخذت

قبل مؤسسة العلماء. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما تبرزه الخبرة السعودية من أهمية تمتع السياسة العامة تجاه تمكين النساء بدرجة عالية من التكيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي بما يتيح لها النفاذ من العراقيل التي يفرضها ذلك الواقع مع العمل تدريجياً على تغييره على المدى البعيد. ويتجلى ذلك في تبني السياسة التعليمية السعودية نظام التعليم غير المختلط حتى الجامعة مما أدى إلى إسقاط أرتال من الذرائع والمخاوف والانتقادات التي كان يمكن أن تؤدي بتجربة تعليم لنساء في مجتمع تقليدي كالمجتمع السعودي إلى فشل حتمي.

إن أرقام الجدول السابق تمثل محصلة للسياسات والظروف المحيطة بأوضاع المرأة في الماضي لكنها لا تتنبأ باتجاهات المستقبل في ظل السياسات الاجتماعية الجديدة للعديد من البلدان الإسلامية. فرغم تبني أغلب البلدان الإسلامية وبلدان العالم الثالث سياسات عامة تشجع على مشاركة النساء في فرص التعليم والعمل إلا أن المؤشرات تدل على تجمع عوامل عديدة تهدد مستقبل تلك المشاركة فعلياً خاصة في مجال مشاركة المرأة في سوق العمالة. بل إن أبرز تلك العوامل ينبع من السياسات الحكومية نفسها في ظل ما يعرف بسياسات الخصخصة التي تتجه إليها أغلب الاقتصاديات العالمية حيث تتجه إلى إفساح مجالات أوسع لنشاط رأس المال الخاص وانسحاب الحكومات من العديد من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية. وينبئ هذا الاتجاه

في مقابل الخبرة اليمنية يقف النموذج السعودي في تعليم الفتيات كنموذج ناجح استطاع تحقيق قفزات سريعة رغم حداثة سياسة تعليم البنات كجزء من السياسة العامة، ورغم الطابع التقليدي للثقافة والمجتمع السعودي الذي لا يقل في محافظته عن الخبرة اليمنية وإن زاد نتيجة تبني مذهب فقهي أكثر تشدداً إزاء النساء (الوهابية). حسب إحصاءات وزارة التخطيط السعودية فقد ازدادت مدارس البنات بين عامي ١٩٩٨/٧٠ بمعدل سنوي ١١,٥% في مقابل ٥% لمدارس البنين. كذلك إزدادت أعداد الطالبات في نفس الفترة بمعدل ١٠,٣% (في مقابل ٦,١% للبنين). وقد زاد عدد خريجات المدارس الثانوية من ٣٦٩ خريجة عام ١٩٧٠ إلى ٥٧٨٤١ عام ١٩٩٧. أما في التعليم العالي فقد ارتفع رقم الخريجات من ١٣ شابة سنة ١٩٧٠ (مقابل ٧٩٥ شاباً) إلى ١٥٧٠٧ خريجة عام ١٩٩٧ مقابل ١٥٤٧١ خريجاً من الذكور بمعنى أن نسبة الخريجات من الجامعة قد فاقت نسبة زملائهن من الرجال.<sup>٤٤</sup> لا شك أن العامل الاقتصادي ممثلاً في الطفرة النفطية وتأثيراتها على الاقتصاديات العامة والخاصة في المجتمع السعودي قد أسهمت بدور كبير في هذا التطور في سياسات تعليم الإناث، غير أن العامل الاقتصادي لا يكفي وحده لتفسير تحييد تأثيرات الثقافة التقليدية في تعويق العملية التعليمية خاصة في ظل ما هو معروف من وجود معارضة شديدة عند بدء الأخذ بسياسات تعليم الفتيات كسياسة عامة من

يصل بنسبة مشاركة النساء في مشروعاته منذ إنشائه عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٩ الى ٣٠% من المشروعات البالغ عددها ١٢٠ ألف مشروع. إهتم الصندوق الاجتماعي كذلك بفتح مجالات غير تقليدية لمشروعات النساء مثل الصناعات المعدنية والبلاستيك والأثاث والرخام. كذلك تجاوزت اهتماماته بتمكين المرأة جانب تمكينها إقتصاديا الى الإطار المعرفي اللازم لهذا التمكين عن طريق التدريب ورفع الوعي؛ ومن أمثلة هذا النشاط مشروع محو الأمية القانونية للنساء الفقيرات في بعض الأحياء الشعبية في القاهرة لتعريف النساء بالحقوق التي كفلها لهن القانون. وكذلك تدريب القيادات الشعبية على نشر التوعية القانونية بين النساء والذي شمل ٧٢٠ سيدة من القيادات الشعبية النسائية.<sup>٨٦</sup>

في النطاق الإقليمي يبرز نشاط "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية" حيث طرح البرنامج هذا العام مشروعين هامين في مجال تمكين الفئات المهمشة في المجتمع العربي يعكسان الرؤى غير التقليدية. المشروع الأول هو جائزة البرنامج للمشروعات التنموية الرائدة وتغطي ثلاثة محاور: أولها مكافحة الفقر والتخفيف من حدته في المجتمع من خلال مجالات التدريب وتقديم القروض صغيرة الحجم. الثاني تدريب المرأة الريفية للاعتماد على الذات مما يعود بفائدة قصوى - حسب رأى رئيس البرنامج الأمير طلال بن عبد العزيز - على الأسرة الريفية التي تمثل الغالبية العظمى من الشعوب

بمزيد من التقلص لمشاركة المرأة في سوق العمل في ظل عزوف القطاع الخاص عن الاستعانة بالنساء بصفة عامة بسبب عدم ملائمة ساعات العمل الطويلة والقيود الخاصة بأجازات العمل في القطاع الخاص للمرأة في ظل تعدد أدوارها وأعبائها الاجتماعية المنزلية. وهذا ما بدأت إرهاباته في الظهور لدى بعض البلدان الإسلامية مثل مصر التي يمضى اقتصادها بخطوات نشطة في مجال التخصصه ومعها يتزايد العزوف عن توظيف النساء في هذا القطاع المتنامي الذي لا تشكل النساء فيه سوى نسبة ١٦% من العاملين.<sup>٨٥</sup>

تشير المشكلات المعقدة الخاصة بتمكين المرأة إقتصاديا واجتماعيا في العالم الإسلامي والعربي الى الأهمية الكبيرة لانتهاج أساليب ومناهج فعالة وغير تقليدية في مواجهة تلك المشكلات. وفي هذا الصدد نشير الى تجربتين إحداهما قُطرية والأخرى إقليمية كنماذج لتلك الاتجاهات غير التقليدية في معالجة قضايا الفقر والحاجة لدى النساء بما لهما من آثار مدمرة على أسرهن، وطرح مخارج فعالة لتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا بما يعود بالنفع على المجتمع بأسره.

التجربة الأولى هي تجربة "الصندوق الاجتماعي" في مصر والذي يتولى بصفة عامة تقديم قروض ومساعدات لتمويل المشروعات الصغيرة. وقد أنشأ الصندوق الاجتماعي وحدة للمرأة والتنمية لضمان حصول المرأة على نسبة من المشروعات الصغيرة التي يمولها. واستطاع الصندوق أن



ويتزايد إلحاح المشكلة لدى المجتمعات التي تمر بحالات الحروب الخارجية والأهلية مثل كوسوفا وأفغانستان مما يضاعف من نسب المترملات. غير أن هذه الظاهرة صارت تفرض نفسها كذلك في المجتمعات الإسلامية الأخرى بسبب إرتفاع نسب الطلاق، وهجرة الرجال للعمل في الخارج بأعداد كبيرة، إلى جانب بعض الظواهر المرضية في المجتمع التي تعجز الرجال عن العمل مثل البطالة وانتشار المخدرات خاصة في أوساط الطبقات الفقيرة.

وتقدم الأرقام التالية صورة نموذجية لعمق هذه المشكلة في حالة بعينها هي نموذج لحالات أخرى متكررة في شتى المجتمعات الإسلامية. ففي مصر تناولت العديد من الدراسات التي صدرت هذا العام عن مؤسسات رسمية مثل مجلس الشورى والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فضلا عن جهات دولية مثل منظمة العمل الدولية واليونسيف الأبعاد المتنامية لقضية الأسر التي تعولها نساء وأهمية التصدي لها ومساندتها. أشارت تلك الدراسات إلى أن نسبة تلك الأسر تتراوح بين ١٨% و ٢٢% من الأسر المصرية حيث يقدر عددها بنحو مليون و ٦٠٠ ألف أسرة. تشكل النساء المتزوجات منهن نحو ٢٠% وتصل نسبة المطلقات إلى ٨%. وتعاني غالبية هذه الأسر من مشكلات اقتصادية عميقة بشكل أو آخر فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة ٨١% من النساء المسؤلات عن أسرهن يوفرن حاجات تلك

النامية وهي جائزة موجهة إلى الجمعيات الأهلية. أما الثالثة فتتجه إلى تأهيل أطفال الشوارع والمشردين ودمجهم في المجتمع. أما المشروع الثاني فيتجلى في الاقتداء بأحد المشروعات الرائدة عالميا في مجال مكافحة الفقر وتمكين النساء الفقيرات والمعروف ببنوك الفقراء والنساء في بنجلادش. وقد أعلن رئيس برنامج الخليج عن مشروع مماثل في النطاق العربي تحت اسم "بنك الأمل" تقرر فتح أول فرعين له في القاهرة ولبنان ويتجه إلى إقراض النساء المعدمات لتمويل مشروعات إنتاجية لهن كأحد سبل مكافحة الفقر والمشاكل التي تصاحبه.<sup>٨٧</sup>

يكتسب المشروعان السابقان قيمتهما من كونهما يضعان اليد على واحدة من أكثر المناطق احتياجا وإلحاحا في قضية تمكين المرأة إقتصاديا واجتماعيا عن طريق التعليم والعمل ألا وهو تمكين النساء من الطبقات المعدمة والفقيرة من وسائل الكسب والعيش. إن فرص العمل المأجور الشريف وإن كانت تبدو لأغلب النساء المعاصرات - على اختلاف طبقاتهن - ضرورة تمكن المرأة من اتخاذ - أو المشاركة في اتخاذ - القرارات الخاصة بها وبأسرتها، فإن العمل يصبح لدى قطاع كبير من النساء مسألة حياة أو موت دونها تتعرض المرأة والأسرة للضياع، وهو قطاع النساء المسؤلات عن إعالة أسرهن. وتدل المؤشرات على تزايد أعداد هذا القطاع من النساء بصورة كبيرة في العالم عموما وفي العالم النامي والإسلامي على وجه الخصوص.

المدعومة دوليا وبين الثقافة الذاتية للمجتمعات بصفة خاصة الثقافة الإسلامية من جانب، والمكون التقليدي لثقافة تلك المجتمعات من جانب آخر.

بين مختلف القوى والفاعلين الدوليين في مجال التأثير على قضية وواقع المرأة يبرز على وجه الخصوص دور الأمم المتحدة كأحد أهم مصادر تأثير وآليات العولمة في قضية المرأة في العالم النامي والإسلامي على وجه الخصوص. وينبع خطورة دور الأمم المتحدة في التأثير على واقع المرأة في البلدان النامية من التطورات الجوهرية التي لحقت بدور المنظمة الدولية على مدى العقدين السابقين وأهم ملامحها؛

أولاً- تحول اهتمام وتركيز الأمم المتحدة من منظمة سياسية في المقام الأول تعنى بمشكلات السلم والأمن الدوليين و"العلاقات بين الدول" الى منظمة ذات طابع إجتماعي إنساني تعنى بشكل أساسي بقضية التنمية ووضع البشر "داخل الدول" وبصفة خاصة الدول النامية.

ثانياً- تطوير الأمم المتحدة لطرح ورؤية جديدة لمفهوم التنمية نشأت من خلال نقد ومراجعة تجربة التنمية الاقتصادية التي سادت منذ الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات والتي انتهت الى كثير من الإخفاقات مما دعا الأمم المتحدة في نهاية الثمانينيات الى الحديث عن "ضياح حلم التنمية بالنسبة لدول الجنوب".

في هذا الإطار طورت الأمم المتحدة منظورها الجديد الذي يعرف بالتنمية الإنسانية

الأسر من مصادر ضعيفة وغير ثابتة، فيما تعيش ٢٦% على إعانات الآخرين. ويقطن ٢٩% من تلك الأسر في الأحياء الفقيرة، ويزيد فقر الأسرة التي تعولها سيدة عن التي يعولها رجل ثلاثة أضعاف، كما ينخفض نصيب الفرد من الدخل بمعدل الثلثين في تلك الأسر أي بمقدار ١٠٠ جنيه شهريا.<sup>٨٨</sup>

### سياسات التمكين والعولمة:

يمثل البعد العولمي أحد الأبعاد الهامة في سياسات التمكين في العالم الثالث، وأكثرها حساسية وتعقيدا في العالم الإسلامي. وهو يتجلى في دور الفاعلين الدوليين مثل الأمم المتحدة أو بعض الدول الغربية والمنظمات الخارجية في دعم سياسات تمكين المرأة ومشاركتها السياسية والاقتصادية وفرصها التعليمية والصحية في العالم الثالث.

وللبعد العولمي في سياسات التمكين آثار متضاربة على وضع المرأة؛ فهو من جانب يعد قوة دفع كبيرة نحو تنفيذ العديد من البرامج التنموية في مجالات التعليم والصحة وخلافه بما يوفره من موارد مادية وفنية تقدمها الأطراف الدولية لتلك البرامج مما أدى الى إحراز نتائج هامة في العديد من بلدان العالم الثالث خاصة على صعيد الرعاية الصحية للنساء وللطفولة. على الجانب الآخر يثير البعد العولمي حساسيات دقيقة في البلدان المتلقية للدعم على وجه العموم وللبلدان الإسلامية على وجه الخصوص تتمثل في إثارة قضية السيادة من جانب، ومن جانب أهم التعارض بين المنظومة التي تنطلق منها برامج المرأة

بشرية واجهت ولا تزال قيودًا اجتماعية وقانونية وثقافية وسياسية تحول دون قدرتها على الانخراط في المجتمع، إلى جانب قطاعات أخرى مهمشة كالأقليات الثقافية والعرقية والدينية، والمعوقين وسكان المناطق الريفية والأطفال، وأخيرًا هناك القطاع الأعظم والأهم من الفقراء أو المهمشين اقتصاديًا، هؤلاء الذين تتجه التنمية البشرية بقوة إلى استيعابهم ومشاركتهم في الأسواق والمجتمع والدولة.<sup>٩٠</sup>

**ثالثًا - نمو اتجاهات ونزعات تدخلية قوية داخل الأمم المتحدة نحو فرض مفهومها في التنمية.** وتسوغ الأمم المتحدة لنفسها حق التدخل من منطلق أخلاقي مؤداه ارتكاز هذا المنظور التنموي على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وما ارتبط به من اتفاقيات.<sup>٩١</sup>

ويلاحظ أن اتجاهات التدخل أو الهيمنة من قبل الأمم المتحدة في صياغة عمليات التنمية ومفرداتها في البلدان النامية شهدت تطورًا تدريجيًا بدأ منذ السعي إلى بناء "تصور أو مخطط (موحد) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية"، مرورًا بالسعي إلى إعادة هيكلة وتعريف دور المنظمة الدولية على أساس دور ريادي لها في دفع وتوجيه عملية التنمية، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ الداعي إلى إعادة هيكلة الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية، ومناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبحث عناصر هذا الدور (١٩٩٢) <sup>٩٢</sup> وانتهاءً بالطرح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة

human development أو ما اصطلح عليه عربيًا بالتنمية البشرية. ويستمد هذا المفهوم قيمه العليا من المنظومة الدولية لحقوق الإنسان التي طورتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨. ويقوم هذا المفهوم باختصار على فلسفة جديدة قوامها أن **الإنسان هو هدف عملية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت.** وتعنى التنمية البشرية حسب تعريف الأمم المتحدة بـ "توسيع الخيارات أمام الناس". وحددت تلك الخيارات بأنها تتطوى على **خيارات أساسية ثلاثة** وهي: ان يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. غير أن مفهوم التنمية البشرية لا يقتصر على الجوانب الثلاثة السابقة فحسب التي تدخل في إطار **"تكوين القدرات البشرية"**، وإنما هو يجمع إلى جانب "تكوين القدرات" عنصرًا آخر لا يقل أهمية وهو **"استخدام الناس لتلك القدرات"** سواء في العمل أو الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية. الخ. كما تعنى التنمية البشرية بالجانب التوزيعي لعوائد التنمية بمعنى كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا واسع النطاق وعادلًا.<sup>٨٩</sup> وبذلك مثل مفهوم **المشاركة** على نطاق واسع سواء في عمليات تخصيص الموارد أو استخدام تلك الموارد أو توزيعها أحد مرتكزات مفهوم التنمية البشرية.

والمشاركة تستهدف في المقام الأول الجماعات المستبعدة والمهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا؛ وعلى رأسها النساء كأكبر جماعة

**إشكاليات التوجه التدخلى الجديد للأمم المتحدة فى التعاطى مع قضية المرأة والتنمية**  
على الرغم من التعاطى الفريد الذى لم يسبق له مثيل لمسألة إنصاف المرأة باعتبارها نصف العالم وأكبر الجماعات البشرية المغبونة تاريخياً، وآلاء هذه القضية ما تستحقه من أهمية بعد حقب طويلة من التجاهل، فإن معالجة الأمم المتحدة تحمل الكثير من الإشكاليات خاصة فى المجتمعات الإسلامية.

على رأس تلك الإشكاليات تحرك الأمم المتحدة وبرامجها فى إطار النموذج المعرفى الغربى، حيث تقع أغلب بنود الأجندة التى تضعها الأمم المتحدة لأهدافها فى إطار الرؤى الغربية لقضية المرأة. يتجلى ذلك فى العديد من القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة بدءاً من الأخذ بالمنظور الكمي المطلق فى المساواة، أو تكليف دور المرأة فى الأسرة والنظر إليه من منظور اقتصادي محض ( كدور إنتاجى أو عمالة غير مأجورة.. الخ) أو التقييم السلبى لدور الأمومة بالنسبة لتطور المرأة مما ينعكس فى القضايا الشائكة للصحة الإنجابية. إلى جانب ما سبق هناك قضية المشاركة فى بناء منظومة الحلول الخاصة بالمرأة ومدى تمثيل الثقافات المختلفة فى صياغة برامج وأهداف الأمم المتحدة بشأنها والتى تصبح ملزمة لتلك المجتمعات بعد أن تكتسب صيغة المواثيق والاتفاقات حيث يمكن القول بعدم المساواة فى مشاركة مختلف الثقافات فى ذلك. وأخيراً والأهم هناك التعامل التهميشى مع "الدين" كعامل أساسى بل مرجعية أولى فى تشكيل

كوفى عنان فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٩٩) حول حق تدخل النظام الدولى لحماية ودعم حقوق الإنسان انطلاقاً من مفهوم جديد يتعلق بـ "سيادة الفرد" فى مقابل المفهوم التقليدى لسيادة الدولة.<sup>٩٣</sup>

وعلى الصعيد العملى فقد مارست الأمم المتحدة أنماطاً عدة من التأثير فى السياسات العامة للدول النامية نحو التنمية بمفرداتها ومفهومها الشامل الجديد الذى يضم المرأة والسكان والبيئة الخ وذلك عبر آليات عديدة من أبرزها **المؤتمرات الدولية** وأكثرها أهمية على صعيد قضية المرأة مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمى للمرأة فى بكين (١٩٩٥). أما الآلية الأكثر ديمومة ونشاطاً فى التأثير على سياسات التنمية والأوضاع الخاصة بالمرأة فتتمثل فى برامج التمويل والدعم الفنى التى تبدأ من تمويل التقارير والدراسات والإحصاءات، مروراً بمساعدة الدول فى توزيع الأدوار على المؤسسات المختلفة بما فى ذلك الحكومات المركزية وأجهزة الحكم المحلى والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، والمساعدة فى بناء ما يعرف بالتحالفات السياسية (بمعنى تجنيد عناصر شعبية تتبنى وتدافع عن تلك الأفكار إلى جانب تخطيط حملات إعلامية مساندة)، وانهاء إلى مساعدة تلك الحكومات فى رسم استراتيجية وطنية شاملة للتنمية البشرية تتعلق بجميع الخطوات بدءاً من تحديد الأولويات وانهاء بتنفيذ السياسات والبرامج ورصد التقدم المحرز.<sup>٩٤</sup>

بدورها بين الندوات والمؤتمرات وتنظيم البحوث والتقارير والإحصائيات وتمويل البرامج. الخ. ولكن يمكن فيما يلي الإشارة إلى بعض ما توافرت عنه البيانات من أنشطة.

هذا العام شاركت وفود عربية وإسلامية في اجتماعات دولية هامة تتعلق بتمكين المرأة. أهم تلك المناسبات الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في صيف هذا العام وخصصت لمراجعة والتقويم الشامل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) بمناسبة خمس سنوات على انعقاده. وقد عقدت الدورة تحت عنوان UN.GAss+5 وقد أظهرت أعمال المؤتمر استمراراً في الخلاف بين اتجاهات الأمم المتحدة المدعومة بالدول الغربية وبين بعض الدول الإسلامية حول قضايا هامة منها الاتجاه التحرري لمفهوم الصحة الإنجابية والدعوة الخاصة بتعليم الشباب وإمدادهم بالثقافة الجنسية في إطار الصحة الإنجابية في أية مرحلة عمرية. وهو اتجاه تصدت له بعض الدول الإسلامية مطالبة بأن يتم ذلك تحت إشراف الأسرة وأن يقام نوع من السيطرة على المعلومات حتى لا تتحول إلى مصدر جديد لإفساد الشباب. ومن القضايا الخلافية الأخرى موضوع الإجهاض وإصرار الدول الإسلامية على منع الإجهاض وعدم الاعتراف به كوسيلة من وسائل منع الحمل.<sup>٩٥</sup>

المؤتمر الثاني الهام هو المؤتمر الذي نظّمته الأمم المتحدة في نيودلهي في مارس ١٩٩٩ حول " المرأة والمشاركة السياسية " وذلك

وعى المرأة والمجتمع نفسه وبناء النظام القيمي إزاء قضايا المجتمع والمرأة على وجه الخصوص. ورغم دور الأمم المتحدة في صك وبناء ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تراعى شروط البيئة وتستوفي عناصر المؤسسة بما يضمن استدامة التنمية، فإن رؤية الأمم المتحدة لموضوع المرأة خاصة في مجموعة البلدان الإسلامية قد تجاهلت دور الدين وأهمية التوافق بين الحلول الخاصة بمشكلات المرأة وثوابت الدين كشرط لاستدامة مكتسبات وحقوق المرأة، كما تجاهلت عملية الجدل الثقافي الحاسمة الدائرة في تلك المجتمعات بين اتجاهات علمانية وأخرى إسلامية من جانب وبين اتجاهات دينية مستتيرة وأخرى متشددة بما يمكن أن يخلفه مصير هذا الجدل من تأثيرات مؤكدة على الكثير من القضايا الحيوية وعلى رأسها المرأة. ولعل أحد أبرز ملامح هذا التجاهل تحالف المؤسسة الدولية مع التيارات والقوى العلمانية في تلك البلدان كقنوات لفهم الواقع وتنفيذ البرامج الخاصة بها مما أدى في كثير من الأحيان إلى مواقف عديدة من سوء الفهم والصدام مع التيار الثقافي القاعدي الذي يتبنى المرجعية الدينية، وهو صدام على أية حال لم ولن يكون لصالح المرأة.

**الأنشطة الدولية وقضية تمكين المرأة المسلمة**  
من الصعوبة بمكان تقديم رصد شامل لأنشطة الأمم المتحدة هذا العام في مجال تمكين المرأة في العالم الإسلامي والتي تتنوع

العربية في مجال صنع القرار، كما دعا إلى إجراء حوار وطني في الدول العربية حول قضية ودور المرأة، وإلى إنشاء شبكات لتبادل المعلومات حول دور المرأة في التنمية، وإجراء دراسة شاملة للمعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى صناعة القرار، كما دعا إلى تغيير صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية ووسائل الإعلام باعتبارها تؤكد على الصورة التقليدية للمرأة العربية.<sup>٩٧</sup> من الفعاليات كذلك الندوة الإقليمية التي عقدت في دمشق حول "تفعيل دور الإعلاميين العرب في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" والتي نظمتها في يوليو من العام الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة باكارد. وقد افتتح الندوة رئيس الوزراء السوري الذي دعا إلى تأسيس شبكة من ممثلي مختلف وسائل الإعلام العربية يعهد إليها "بالدعوة إلى قضايا السكان والتنمية من أجل مناصرتها والتعريف بمفاهيم الصحة الإنجابية". كما ناقشت الندوة دور وسائل الإعلام في الترويج لمفاهيم قضايا السكان والتنمية بما في ذلك الصحة الإنجابية.<sup>٩٨</sup>

بعيداً عن الأطر النخبوية للندوات والمؤتمرات والتي تبدي درجات عالية من الدعم والمسايرة لبرامج الأمم المتحدة بشأن المرأة فإن التوجهات غير الرسمية في الشارع العربي والإسلامي قد تحمل إشارات مختلفة تدل على أزمة ثقة في النوايا الخاصة ببرامج الأمم المتحدة في دعم المرأة صحياً واجتماعياً.

بمناسبة مرور ٤ سنوات على مؤتمر بكين. وقد خصص المؤتمر المعروف بـ "بكين + ٤" لمتابعة مدى التزام الدول بتنفيذ خطة العمل التي أقرت في بكين لتحقيق مزيد من الدعم للمرأة ووقف ممارسات وقوانين التمييز ضدها وفتح مجالات المشاركة أمام النساء في الحياة العامة وزيادة تمثيلهن في المجالس الانتخابية والمناصب الإدارية العليا بحيث لا تقل النسبة عن ٣٣% بحلول عام ٢٠٠٥ بما يضمن للنساء المشاركة في صنع القرار الذي يؤثر على أوضاعهن الحياتية العامة والخاصة. وقد شاركت في المؤتمر وفود عربية وإسلامية وأظهرت أعمال المؤتمر التعثر الشديد الذي يواجه تمكين المرأة العربية سياسياً حيث تسجل في هذا المضمار أقل النسب دولياً على النحو الذي عرض له التقرير في موضع سابق.<sup>٩٦</sup>

على الصعيد الإقليمي نظمت الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة عدداً من الفعاليات والأنشطة بالتعاون مع مؤسسات محلية؛ من تلك الفعاليات التتام الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية حول "المرأة واتخاذ القرار في العالم العربي" والتي نظمتها المكتبة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للتنمية في البلاد العربية في مدينة الدار البيضاء في الفترة من ١١ - ١٣ فبراير. وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن كل من مصر والمغرب والأردن والكويت ولبنان والسودان وتونس واليمن والإمارات وعمان. وقد انتهى المجتمعون إلى الدعوة لإنشاء مرصد لمتابعة دور المرأة

للجدل ما تضمنته من إجراءات تعديلات في مدونة الأحوال الشخصية. فقد أثارت تلك التعديلات معارضة التيار الإسلامي في المغرب بمختلف اتجاهاته بالنظر إلى ما تضمنته بعض بنودها من مساس بأحكام شرعية ثابتة بنصوص قطعية مثل نقل حق الطلاق من الزوج إلى القضاء، وإلغاء نفقة المتعة وقضايا أخرى. بدأت هذه المعارضة في شهر يونيو بتقرير اللجنة العلمية للأوقاف ثم اجتماع رابطة علماء المغرب الذي انتهى إلى إصدار بيان انتقد فيه ما تضمنته خطة الدمج من تعارض بعض إجراءاتها مع تعاليم الشريعة الإسلامية. على صعيد المجتمع كرس الخلاف الحاد حول الخطة حدة الاستقطاب بين التيارات العلمانية والإسلامية في النظام المغربي إلى حد اتخذ هذا الاستقطاب طابعاً مؤسسياً (شكل العلمانيون شبكة لدعم الخطة ضمت أكثر من أربعين منظمة وجمعية، وفي المقابل شكل الإسلاميون في نوفمبر من العام تجمعاً باسم الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية<sup>١٠١</sup>).

وعلى مستوى الخطاب تضمن الجدول في الصحافة وبين القوى المختلفة العديد من القضايا الحساسة مثل استبعاد القوى الإسلامية من صياغة الخطط والبرامج، و تبعية بعض القوى المحلية للغرب، وتهافت الأنظمة على المعونات والقروض الأجنبية. غير أن أخطر تلك القضايا التي تم التداول حولها كان قضية المرجعية أو تنازع المرجعيات.

ففي هذا العام أثار برنامج الصحة الإنجابية الذي تنفذه وزارة الصحة السودانية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان الجدل حول تعارضه مع الدين وقيم المجتمع السوداني. وأدى ذلك إلى تقديم خمسين نائباً في مجلس الأمة بمذكرة لاستجواب وزير الصحة حول ما أثير بشأن المشروع من اتهامات وشائعات مثل تعقيم الفتيات، وتوزيع وسائل منع الحمل خارج الإطار الأسري.<sup>٩٩</sup> غير أن الأزمة الأكثر حدة وخطورة حول دور الأمم المتحدة في مجال تمكين المرأة وتعارضه مع الإسلام قد تفاعلت هذا العام في المغرب بما يقتضى تسليط بعض الضوء عليها كتجسيد لخطورة القضية وحساسيتها.

شهد المغرب هذا العام أزمة حقيقية تفاعلت منذ شهر مارس بسبب الخلاف حول ما يسمى بخطة إدماج المرأة في التنمية. وكانت حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي قد أقرت في شهر مارس خطة وصفت بأنها "خطة شاملة للنهوض بأوضاع المرأة تستهدف إجراء تغييرات قانونية واقتصادية واجتماعية لصالح تحسين أوضاع ودور المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً في مختلف المجالات"<sup>١٠٠</sup>، وجاءت هذه الخطة التي تسهم الأمم المتحدة في تمويلها في إطار تأهل المغرب لحضور الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة التي تعقد في يونيو ٢٠٠٠ بمناسبة مرور خمس سنوات على مؤتمر بكين للمرأة والتي تتولى متابعة مدى التزام الدول الأعضاء بمقررات المؤتمر.. ويعد أخطر جوانب هذه الخطة وأكثرها إثارة

شئون المسلمين وهو الأحوال الشخصية بقوله " نخشى أن يظن بنا إخواننا المتشبعون بثقافة حقوق الإنسان والمطالبون بالإصلاحات فى مدونة الأحوال الشخصية فى ضوء ما تم على عهد المولى الحسن الأول، والذين قالوا عنهم أنهم فوتوا على المغرب فرصة لم تعوض بجهلهم جدوى الإصلاح فى زعمهم. لذلك نؤكد أننا مع الإصلاح ومع التغيير كلما كان يؤدي الى المزيد من التمكين للمرأة وتحريرها وتقدمها، وضمان حقوقها شرط أن يتم ذلك إنطلاقاً من شريعتنا وذاتنا وهويتنا، لأن يكون مجرد تقليد للغرب أوطاعة للنظام الدولى المفروض على المستضعفين فى الأرض".<sup>١٠٤</sup>

رغم خطورة المثال المغربى السابق، فإنه وهيمنة الأمم المتحدة يتواريان أمام نماذج لهيمنة أنماط أخرى من العولمة وتأثيرها الهدمى على ذاتية المجتمع والثقافة الإسلامية على رأسها النموذج التركى. فمع قرار الاتحاد الأوروبى قبول تركيا هذا العام " كمرشح" لعضوية الاتحاد صار أمام تركيا إجراء تعديلات غير محدودة على طريق تطبيق معايير كوبنهاجن الخاصة بالبنية السياسية وحقوق الإنسان والبنية الاقتصادية لتوافق البنية الأوروبية. وقد أعلن فى ختام قمة هلسنكى ( ١١ ديسمبر ١٩٩٩) أن الاتحاد الأوروبى سيرسل لتركيا ملفاً من مائة ألف صفحة تتضمن التعديلات القانونية والدستورية التى يجب على الحكومة التركية تنفيذها فى مختلف المجالات لتتأقلم مع المعايير الأوروبية. وهى تعديلات يتوقع أن تستغرق

لقد أثار المشاركون فى الجدل حول الدمج قضية الصراع المتنامى بين مرجعية الشريعة من جانب وما يعرف بالمرجعية الدولية فى إشارة إلى الأمم المتحدة وما تفرضه المواثيق والاتفاقات المرتبطة بها من التزامات وضغوط متزايدة على السياسات الاجتماعية للدول؛ رأى أنصار الخطة أنه وإن كانت المرجعية التى يجب اعتمادها تتحدد أساساً فى المرجعية الدينية، لكن هناك أيضاً المرجعية الدولية التى التزم المغرب بها بتوقيعه على الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تنص على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"<sup>١٠٢</sup>. أما رأى المقابل فرأى فى الخطة هجمة جديدة على آخر ما تبقى من الشريعة الإسلامية داخل المنظومة القانونية المغربية، وخطوة بالغة الخطورة باعتبارها أول اعتراف علنى بوجود مرجعية تزاحم المرجعية الإسلامية والوطنية فى بلد إسلامى خلافاً لما نص عليه الدستور، وهى صورة متجددة من صور الاستعمار الثقافى تستهدف التغلغل فى عمق وجوهر حياة المسلمين من خلال الأسرة وعلاقة الرجل بالمرأة والمرأة بالمجتمع"<sup>١٠٣</sup>.

لقد عبر وزير الشؤون الإسلامية الدكتور عبد الكبير العلوى المدغرى فى مقدمة كتابه عن موضوع "المرأة بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير" -والذى قدمه إلى العاهل المغربى الراحل الملك الحسن الثانى خلال احتفال دينى- عبر تعبيراً بليغاً عن خطورة هذا المنحى الجديد نحو طرح المرجعية الدولية نظيراً ومزاحماً للمرجعية الإسلامية فى أخص



مع الإشارة لنموذج فائزة رافسنجاني، ثم السيدة ميجواتي سوكارنو في أندونيسيا، والسيدة وان عزيزة وان إسماعيل في ماليزيا.

### مرورة قاوقجي: ومعرفة الدفاع عن الهوية

**صورة من قريب:** مرورة قاوقجي هي مهندسة للحاسبات والمعلوماتية ولدت عام ١٩٦٨ في اسطنبول. وتجسد السيرة الذاتية للسيدة مرورة قاوقجي الصراع الثقافي المتأجج بين العلمانية المدعومة نخويبا في تركيا والتيار الإسلامي القاعدي الراسخ في المجتمع التركي. فقد اضطرت أسرة قاوقجي ذات الاتجاه المتدين المستنير و التي يعمل عائلها أستاذًا للغة إلى الرحيل عن تركيا إلى الولايات المتحدة بعدما تركت الأم وظيفتها في الجامعة واضطرت مرورة إلى ترك دراستها في الطب لإصرارهما على ارتداء غطاء الرأس بعد صدور الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعة عام ١٩٨٦. وعادت مرورة قاوقجي إلى بلادها عام ١٩٩٧ حيث انضمت إلى حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة الذي نشأ على أنقاض الأول لتصبح عضوا فاعلا في الجناح النسائي من الحزب الذي تبنى النهج الإصلاحى.

تتبنى مرورة قاوقجي منظومة فكرية مفتوحة تتطوى على توجه إسلامي واضح، مع الاعتراف بالمصادر المعاصرة ذات الجذور الغربية في تكوينها وجيلها بأسره دون تبعية وانسياق أعمى. هي من جانب ترى مثلها الأعلى نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، والخليفة الراشد عمر رضى الله عنه.

١٥ عاما وحوالى ٧٠ مليار دولار أميركيا لتففيها. ١٠٥ ولا شك أن التشريعات المتعلقة بالأسرة والمرأة ستنتال نصيبا كبيرا من تلك التعديلات. ١٠٦

### ٣- الفاعلية: مقارنة نماذج نسائية فاعلة

#### في العالم الإسلامي

ينصرف مفهوم الفاعلية كما نستخدمه إجرائيا في هذا التقرير إلى بعض النماذج أو التجارب التي تلعب فيها النساء أدواراً مستقلة وديناميكية يأخذن فيها زمام المبادرة في الحركة ويشاركن بقوة في قضايا مجتمعهن الملحة مثل قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي، أو قضايا الحقوق والحريات، أو قضية الهوية واستقلال الوطن.. الخ. وإذا كان التمكين يرتبط بوجود دعم خارجي في صيغة سياسات أو برامج من جانب السلطة أو من جانب قوى دولية لتعزيز دور المرأة، فإن الفاعلية تشير إلى تجارب أكثر نضجا تمتلك فيها المرأة قدرة وإرادة الحركة دون دعم خارجي من جانب السلطة بل وفق القواعد والمعايير العامة للحركة في المجتمع.

يتيح لنا مفهوم الفاعلية التعرض إلى عالم الأشخاص الذي يمثل أحد المرتكزات الثلاثة للحولية، غير أنه في الوقت نفسه يطرح مجالاً خصبا للتفاعل بين الذاتي والموضوعي أو بين تجارب الشخصيات النسائية محل الاهتمام ومجتمعاتهن. وقد اخترنا عدداً من التجارب لنساء برزت أدوارهن الفاعلة هذا العام في الفضاء الحضارى الإسلامى هن: السيدة مرورة قاوقجي في تركيا، وحركة النساء في إيران

بأسره- عندما تسببت هذا العام في واحدة من أبرز الأزمات السياسية التي شهدتها تركيا في السنوات الأخيرة. فقد رشحت مروة نفسها في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ربيع هذا العام عن حزب الفضيلة حيث فازت كواحدة من ٢٧ امرأة انتخبن في الدورة الحادية والعشرين من البرلمان التركي. وكانت مروة إحدى ثلاث نائبات محجبات.

تفاعلت الأزمة بدخول مروة محجبة ( بغطاء الشعر) إلى الجلسة الافتتاحية للبرلمان والمخصصة لحلف اليمين (٢مايو) مما أثار احتجاج نواب اليسار والعلمانيين مطالبين بإيها بالخروج. كما أسرع رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إلى المنصة صائحا بأن البرلمان ليس هو المكان الذي يجرؤ فيه أحد على "تحدى النظام والدولة"! مما أدى إلى فض الجلسة دون أداء اليمين. وقد أصرت مروة على دخول البرلمان مرتدية غطاء الرأس، كما رفضت الاستقالة في الوقت نفسه مما أدى إلى سلسلة من ردود الفعل العنيفة من جانب النظام. كان من بين عواقب الأزمة ما طال مروة ذاتها؛ فحيث لم يتمكن خصومها من إقالتها من البرلمان بسبب ارتدائها الحجاب لعدم وجود حظر على ذلك في القانون الخاص بالبرلمان، فقد التفت الحكومة التركية على القضية باستغلال حصول مروة على الجنسية الأمريكية دون إبلاغ السلطات بذلك، فصدر في مايو مرسوم من مجلس الوزراء بنزع الجنسية التركية عنها مما يسقط تلقائيا عضويتها في البرلمان. وتؤكد هـذا

غير أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بنماذج معاصرة وغير إسلامية تستحق التقدير كغاندي "لانتمائه الشديد للشعب" حسب قولها، إلى جانب نماذج وطنية كعدنان مندريس.<sup>١٠٨</sup> وفي مجال رؤيتها للقضايا العامة في المجتمع التركي ترى قاقجي أن نمو التيار الإسلامي وتزايد من يختارون نهج الحياة الإسلامية في تركيا إنما يعود إلى وضوح الرؤية بشأن ما كان يتم في الماضي تحميله ظلما على الإسلام من أخطاء التقاليد والأعراف والتطبيقات، وتؤكد حقيقة أن الإسلام مفتوح للتطور والتعليم والثقافة "وأن هذه الأمور مفروضة على الجميع دون تفریق بين الذكور والإناث".<sup>١٠٩</sup> وتولى مروة قاقجي في منظومتها قضية "الحريات والديمقراطية" اهتماما بالغا فتري أن أهم مشكلتين في تركيا هما توطيد الديمقراطية على أساس كامل غير مزدوج المعايير إلى جانب المشكلة الاقتصادية. وأخيرا تحمل السيدة قاقجي -ذات النزعة الإسلامية المستتيرة- رؤية واضحة لمشكلة المرأة فهي ترى أنه وإن كان من الصعب أن تصل المرأة للسلطات التي يتحكم فيها الرجال حاليا في العالم إلا أنه عندما تتمكن المرأة من الوصول إلى ذلك فإنها تؤدي مهمتها على أكمل وجه. وهي ترى أن السبيل إلى الخروج من الوضعية المهمشة للمرأة هو الإقدام على المشاركة في كافة القضايا والأمور وليس فقط القضايا التي تهم المرأة.

أحداث الأزمة: فرضت مروة قاقجي نفسها على النظام التركي -بل وعلى اهتمام العالم

حزب الفضيلة وطرده نوابه ورؤساء البلديات المنتمين إليه بدعوى كونه امتداداً للتنظيمات الإسلامية المحظورة التي تعادى أسس النظام العلماني كما حدث لسلفه (حزب الرفاه).<sup>١١٢</sup> خلفت الأزمة آثارها كذلك على العلاقات الخارجية لتركيا نتيجة اتهام الرئيس التركي لمروءة بأنها عميلة لإيران واتهام رئيس الوزراء التركي إيران بالتدخل في شؤون بلاده ومحاولة تشجيع الإسلام الراديكالي في تركيا. وقد ترتب على تلك الاتهامات تفجير أزمة مجدداً في العلاقات التركية الإيرانية رغم الاتفاق الذي كانت الدولتان قد توصلتا إليه في مطلع عام ١٩٩٩ حول التعاون العسكري بينهما ضد الأنشطة الإرهابية.<sup>١١٣</sup>

**خطاب الأزمة.** وإذا كانت التداعيات السياسية المبالغ فيها التي ترتبت على واقعة دخول النائبة للبرلمان محجبة تشير إلى تهافت النظام وعمق أزمة الكامنة، فإن هذه الأزمة قد تعمقت بتأثير الخطاب السياسي الذي أحاط بالحدث والذي ألحق مزيداً من الخسارة بالنظام ومكانته. تميز خطاب المؤسسة الحاكمة الذي شاركت فيه كل الفعاليات -بدءاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وانتهاءً بالجيش والنيابة العامة ومجلس الأمن التركي والصحافة- تميز بالرداءة المتمثلة في كيل الاتهامات بالعمالة والتخوين والتآمر، وشن التهديدات وحرب الإشاعات على النائبة التركية العزلاء؛ فقد وصف الرئيس سليمان ديميريل تصرف قاقجي بأنه خيانة للوطن وأنه يهدد بانتشار الفوضى في الدولة، كما

الإجراء بصدور حكم المحكمة العليا في ٢٠ /٩/ ١٩٩٩ في الاستئناف الذي رفعته مروءة تظلماً من القرار. كما هدد النائب العام التركي بإقامة دعوى ضدها بتهمة تشجيع التفرقة العنصرية، والانفصالية، ومعاداة أسس النظام العلماني استناداً إلى المادة ٣١٢ من الدستور التركي.<sup>١١٠</sup>

غير أن ما عمق مفهوم الأزمة هو ما فجرته قضية قاقجي من قضايا أكبر تتجاوز حدود الحدث وحدود صراع مروءة ذاتها مع النظام، بحيث يمكن القول أن ملابسات هذا الصراع قد أدت إلى تفجير التوترات والصراعات الكامنة في النظام التركي على الصعيدين السياسي والثقافي. وعلى سبيل المثال فقد أدت الأزمة إلى تعثر تشكيل الحكومة نحو الشهر بسبب الخلافات بين أحزاب الإئتلاف (خاصة بين حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد والحركة القومية بزعامة دولت باغجة لى) بسبب الشروط التي أصر عليها أجاويد -المكلف بتشكيل الوزارة- بشأن استمرار العمل بالقوانين الخاصة بمنع ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات والدوائر الحكومية الأمر الذي يخالف اتجاهات الحزب القومي الذي يؤيد الحجاب باعتباره جزءاً من التراث القومي.<sup>١١١</sup> من بين التداعيات السياسية لقضية مروءة استغلال المؤسسة العلمانية التركية الموقف لملاحقة حزب الفضيلة الإسلامي حيث أعلن المدعي العام التركي أنه سيتخذ من تصرف قاقجي قرينة لطلب رفع دعوى لحل

تحتوى بحماية دولية- لا تحتكرها قوة واحدة دون غيرها.<sup>١١٦</sup> فى مواجهة تهاقت لغة الخطاب الرسمى كان **خطاب مروة** المقابل -والذى أتاحت له وسائل الإعلام الدولية أوسع مدى للانتشار- من قوة الحجة وتماسك البنيان بحيث يمكن القول انه قد حقق لمروة انتصارا كبيرا على المؤسسة التركية الحاكمة بكل هيمنتها وسلطتها التى استطاعت بها طردها من البرلمان ونزع جنسيتها. غير أن ما يلفت النظر فى خطاب النائبة الإسلامية أن الخطاب الذى واجهت به سطوة خصومها لم يكن خطابا إسلاميا بل كان خطابا حدثيا ذو مرجعية غربية واضحة أساسها قيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقومية بل والعلمانية! حيث دفعت مروة بأن منعها من أداء دورها كنائبة هو تصرف ضد الديمقراطية باعتبارها منتخبة من قبل الشعب بينما تحول قلة دون نيل حقها فى المشاركة بموجب هذا الاختيار الشعبى. وقالت أن هؤلاء الذين وقفوا ضدها قد خانوا بدورهم هيئة الناخبين التى تمثل النساء المحجبات نسبة كبيرة منهم مؤكدة أنها تمثل الآلاف من هؤلاء النساء، كما أعربت عن أملها فى أن تصل الديمقراطية فى تركيا إلى نقطة لا تعود فيها النساء مستبعدات بسبب "خياراتهن الشخصية".<sup>١١٧</sup> احتجت مروة كذلك إزاء خصومها بقيم الليبرالية مؤكدة أن ارتداءها الحجاب هو حرية شخصية وتعبير عن اعتقادها الشخصى، وأن ما اتخذ ضدها وكذا ما تعرضت له كل من منعت من دخول

وصف مروة بأنها عميلة لدولة إسلامية متطرفة مشيرا إلى إيران. أما رئيس الوزراء بولنت أجاويد فدعا إلى منع أداء اليمين بالحجاب "ولو كان الثمن حياة بعض النواب". من جانبه رأى المدعى العام الجمهورى فى تصرف فاقجى خطرا على مبادئ الجمهورية العلمانية الديمقراطية بما يهدد تلك المبادئ ويعرضها للانهايار باعتبار ما ينطوى عليه هذا التصرف من تشجيع للفاعليات الدينية مما يؤدى إلى تجزئة البلاد.<sup>١١٤</sup> أما الصحف التركية فقد شنت حملة تشهير شخصى وشائعات غير مسبوقة على النائبة المحجبة، كما أكدت أن تصرفها لم يكن سوى مؤامرة أكبر من جانب حزب الفضيلة والزعيم الإسلامى أربكان لإحراج النظام التركى وكشف ديمقراطيته أمام الغرب.<sup>١١٥</sup> وقد أثار هذا اللون من ألوان الخطاب السياسى بمبالغاته على صعيد العلمانية وتناقضاته مع المفهوم الديمقراطى الذى يتشدد به النظام استنكار ودهشة واسعة النطاق على صعيد العالم وخاصة الغرب موطن المفهوم العلمانى والديمقراطى حيث تطوع بعض رموزه بإلقاء الدروس لتصحيح المفاهيم المغلوطة للنخبة التركية بشأن العلمانية والديمقراطية والحرريات. من بين هؤلاء المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الذى لفت فى تصريح له انتباه القيادة التركية بأن العلمانية لا بد وأن تتفق مع حريتى التعبير والدين، وأن العلمانية واحترام حقوق التعبير وحرية الدين - التى

ضمان الحرية الشخصية وحرية العقيدة.<sup>١٢١</sup> أخيراً لم يخل خطاب مروة من النزعة القومية المتغلغلة في التكوين الثقافي التركي فذكرت خصومها بكون أمهات الشهداء في حرب الاستقلال كن من المحجبات "وهن أشرف من في تركيا" مؤكدة أنها تقندى بهن.<sup>١٢٢</sup>

يبرز الطرح السابق - وهذا ما يستحق بعض التأمل- أن خطاب النائبة الإسلامية مروة قاوqجى في الأزمة كان يقف على الأرضية الفكرية والنظرية التي يركز عليها النظام التركي، ويمثل رؤية أقل تشوها وأكثر فهماً وقوة - من خطاب النظام- للطروحات الغربية المركزية لمفاهيم الليبرالية والديمقراطية والعلمانية.

في التحليل الأخير لقد نجحت النائبة التركية المحجبة مروة قاوqجى بفاعليتها الحركية والفكرية في كشف مواطن الضعف في النظام السياسي التركي وتفجير تناقضاته على مرأى من العالم وهذا ما اتفق عليه أعضاء وخصوم هذا النظام على حد سواء ؛ فقد شبه المدعى العام التركي قضية مروة قاوqجى بالعنات الناسفة التي يزرعها حزب العمال الكردستاني من حيث أثرها في تفجير النظام.<sup>١٢٣</sup> أما أبلغ ما قيل توصيفا للحدث والأزمة وإبرازاً لمكمن الخلل في العلمانية التركية ذاتها فهو ما ذكره الزعيم الشيعي الإيراني آية الله أحمد جناتي بأن النظام التركي يناصب العداء للأديان إلى حد أنه "لا يستطيع أن يتحمل نصف متر من القماش على رأس امرأة"<sup>١٢٤</sup>

المؤسسات المختلفة بسبب حجابهن إنما هو اعتداء على الحريات الشخصية والإنسانية وحرية المعتقد. بل فجرت مروة مشكلة الحقوق والحريات في تركيا على نطاق أوسع مشيرة إلى المادة ٧٢ من الدستور التي يقبع بسببها كثيرون من الأدباء والمفكرين والسياسيين في السجون بسبب التعبير عن آرائهم في موضوعات سياسية واجتماعية تشكل في نظر محاكم أمن الدولة تهديداً لوحدة أراضي تركيا ونظامها العلماني.<sup>١١٨</sup> وتعهدت بالكفاح ضد العدوان على الحقوق والحريات في تركيا كما كافح "زنج أمريكا" حتى نالوا حقوقهم الأساسية. كما اتهمت مروة المؤسسة التركية الحاكمة بطرح معايير مزدوجة فيما يتعلق بالديمقراطية والحريات الشخصية.<sup>١١٩</sup> استندت مروة في خطابها كذلك إلى المرجعية العلمانية ذاتها فذكرت أنها ابنة تركيا العلمانية، وأكدت تمسكها بالعلمانية بمعنى فصل شؤون الدين عن السياسة. كما أكدت أن ما حدث ضدها هو انتهاك للمبدأ نتيجة المرونة في تفسير العلمانية بحيث أصبحت تفسر بمعنى تقليص الحريات الدينية<sup>١٢٠</sup> واستغلال مفهوم العلمانية لممارسة الضغوط على المتدينين واضطهادهم والحد من حريتهم في ممارسة العبادة. وأرجعت مروة ذلك إلى الخلط بين مفهومي العلمانية والإلحاد. بل الأكثر من ذلك أن تبنت مروة دعوة إلى "إصلاح" مفهوم العلمانية السائد وتقديم تعريف جديد ومحدد للعلمانية بدلا من تعريفها القديم الفضفاض ودعت للاقتداء بالغرب في مفهومه وتطبيقه للعلمانية لأنه تطبيق أفضل مبني على

**حركة النساء في إيران**

قدمت التجربة الإيرانية في الأعوام الأخيرة نموذجاً فذاً وغير مسبوق لفاعلية ودينامية النساء ومشاركتهن في كل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمع إسلامي. ويرجع وجه الفريدة في هذا النموذج لعاملين: أولهما انتماء إيران إلى مجتمعات الشرق الأوسط التي تعاني فيها المرأة من ميراث ثقيل من الأعراف والتقاليد والأوضاع القائمة على استضعاف النساء وتهميشهن. أما الجانب الفذ والواعد في تلك التجربة فيرجع لكونها تتبع من مرجعية إسلامية واضحة وتلتزم بقوة بالمعايير الإسلامية مما يطيح بالادعاءات التي طالما ربطت بين الإسلام واستضعاف النساء وتهميشهن من خلال تقديم بديل حي معاش لتلك الصورة. وتحبى هذه التجربة آمالاً كبيرة لملايين النساء في سائر العالم الإسلامي بإمكان تطوير صياغات أخرى لنفعل ومشاركة النساء في إطار المنظومة الإسلامية.

**بيئة التفعيل وشروطه:** يمكن القول أن نمو دور النساء في الأعوام الأخيرة قد ارتبط بتطور التجربة الإيرانية من مرحلة الثورة إلى مرحلة النظام والذي مضى قدماً نحو اكتساب ثلاث خصائص هامة: أولها تعددية القوى والتيارات السياسية والفكرية داخل التيار الإسلامي العام الذي يشكل في ظل التجربة "نظاماً عاماً" يلتزم به الجميع إن واقعياً أو نظرياً. ثانياً: حيوية المجتمع المدني بكل فئاته ومنها النساء. ثالثاً: فتح آليات تأثير المجتمع

على النظام السياسي وتشكيله على نطاق واسع من خلال آليات ديمقراطية نزيهة كالانتخابات المباشرة، والمجالس التمثيلية، والصحافة الحرة.. الخ مما دعم من قوة المجتمع المدني من جانب وزاد من حساسية النظام السياسي تجاه الفعاليات والقوى الاجتماعية من جانب آخر.

تطورت الاتجاهات السابقة تدريجياً عبر السنوات الماضية غير أن ملامحها تجسدت بشكل واضح خلال تجربة إيران في الأعوام الثلاثة الماضية في ظل حكم الرئيس محمد خاتمي. فقد تكرست معالم التعددية في إطار النظام الإسلامي العام بوضوح ثلاثة تيارات أساسية هي: التيار الليبرالي والتيار المحافظ والتيار الوسط الإصلاحى، وضم كل منها أعداداً كبيرة من الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية إلى جانب الرموز والتكتلات المنتمية لها في السلطة. وقد جاء انتخاب خاتمي ذاته تعبيراً عن تنامي التيارين الليبرالي والإصلاحى في أوساط ثلاث قطاعات رئيسية هي المثقفين والشباب والنساء.

اتجه خاتمي منذ انتخابه إلى دعم السمات الثلاثة السابق الإشارة إليها وتكريسها في النظام الإيراني. فتنبى نهجاً من الانفتاح السياسي والثقافي الواضح على مختلف القوى والاتجاهات، ودعا إلى تطوير ما أسماه بـ "الديمقراطية الإسلامية". وأكد خطاب خاتمي السياسي على مفاهيم سيادة القانون، واحترام الخلافات والاعتراف بها، ومأسسة النشاط السياسي ومسئولية السلطة التنفيذية أمام الرأي

اغتيالات المتقنين، انتخاب رئيس البرلمان ونوابه وأعضاء اللجان، انتفاضة الطلبة في صيف ١٩٩٩، ثم معركة قضاء رجال الدين المتواصلة مع صحف التيارين الليبرالي و الإصلاحى ورموزهما (مثل معركة إيقاف صحف زان، وسلام وخرداد، ونشاط، واعتقال محسن كديور رجل الدين الإصلاحى والحكم بالسجن على عمدة طهران السابق غلام حسين كرباسنشى، والتحقيق مع عبد الله نورى مستشار الرئيس خاتمي، ومحمود شمس الواعظين رئيس تحرير صحيفة نشاط).

**حركة النساء:** مثلت النساء قوة متنامية من قوى المجتمع المدنى الإيراني. وقد تطورت أوضاع المرأة الإيرانية قدامًا منذ قيام الثورة نتيجة تبني الخومينية رؤية غير سلبية إزاء الدور العام للنساء. ورغم ما تعرضت له النساء فى ظل مرحلة الزخم الثورى من ضغوط من جانب القوى المتشددة -وعلى رأسها الحرس الثورى- خاصة فى موضوع الالتزام بالزى "الشادور"، إلا أن النساء أحرزن وجودًا متزايدًا فى مؤسسات التعليم والعمل والسياسة. فقد شكلت النساء نسبة ٥٣% من عدد طلاب الجامعة عام ١٩٩٨، كما تشارك النساء بالعمل فى المصانع والمكاتب والمستشفيات والمدارس. وتعمل النساء كطبيبات وموظفات ومحاميات وسيدات أعمال، كما يلعبن دورًا بارزًا فى المجالات الفنية والإبداعية ككاتبات ورسامات وفى مجال المسرح والسينما ويتم كل ذلك فى إطار من

العام، مع حرصه فى الوقت نفسه على تأكيد أن تسير كل المفاهيم السابقة جنبًا إلى جنب مع الدين" الذى منح للإيرانيين هويتهم واستقلالهم ومنح الشعب حقه فى تقرير مصيره بنفسه.<sup>١٢٥</sup>

لقد أفرز الطرح السابق نتيجتين متعارضتين ؛ الأولى إيجابية تتمثل فى مزيد من الشفافية للنظام السياسى وتدعيم قوة المجتمع المدنى، إلى جانب إيجاد مناخ غير مسبوق من حرية الكلمة والنقد امتد إلى كافة القضايا بما فى ذلك أسس النظام نفسه مثل مبدأ ولاية الفقيه التى صارت مناقشتها مباحة للشارع الإيراني وليست حكرًا على الحوزات. على الجانب الآخر أنتج هذا المناخ فى المقابل درجة عالية من الاستقطاب بين التيار الليبرالى والإصلاحى من جانب والتيار المحافظ من جانب آخر. حيث استنفرت حيوية الجبهة الأولى اصطفاف التيار المحافظ الذى رأى فى "الحرية الخارجة عن السيطرة" استهدافًا للأسس الأيديولوجية للثورة و"ذريعة لنشر الفساد"، وفى الانفتاح الثقافى غزوًا ثقافيًا من الغرب.<sup>١٢٦</sup> وقد تطور هذا الاستقطاب عام ١٩٩٩ إلى صراع سياسى مبطن حينًا ومتفجر أحيانًا، يتم عبر القنوات الشرعية والمؤسساتية تارة وفى الشارع تارة أخرى. ويرى كثير من المراقبين أن هذا الصراع الفكرى السياسى بين التحالف الإصلاحى- الليبرالى و المحافظين هو القاعدة التى حكمت تطورات الأحداث فى إيران عام ١٩٩٩. وقد تفجر الصراع فى مناسبات عدة مثل الانتخابات البلدية، قضية

همدان غربى إيران، كما أثبتن حضورهن فى كافة المحافظات والبلديات بدون استثناء تقريبا بما فى ذلك مدينة قم معقل المراجع الشيعية العظمى والحوزات.<sup>١٢٩</sup> وفى يوليو أسهمت النساء بدور كبير فى المظاهرات الطلابية سواء فى إطار الحركة الاحتجاجية التى قادها التحالف الليبرالى - الإصلاحى تحت قيادة مكتب ترسيخ الوحدة احتجاجًا على إغلاق صحيفة سلام. أو فى إطار المظاهرات الحاشدة المضادة التى نظمها المحافظون لمواجهة الانتفاضة الطلابية الليبرالية. وقد برزت أسماء نسائية عديدة كناشطات بارزات فى الحركة الديمقراطية الإصلاحية منهن: فائزة هاشمى رافسنجاني، ومريم ميرهادى المحاضرة بجامعة طهران والداعية لحقوق المرأة والحقوقية سيرين عبادى، والناشطة أعظم طالقانى، والإعلامية شهلا شوكت، والكاتبة سيمين بهبهانى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمو البارز لحركة النساء قد دعمه نشاط فكرى وتأصيلى لدعم مفاهيم المساواة وحقوق النساء وإنصافهن. وهى أنشطة لا تتبع - كما يبدو حتى الآن - من لدن الحركة النسوية الدولية كما هو حادث فى العديد من البلدان الإسلامية، بل تحاول تأسيس قواعد لها من الأصول الإسلامية.<sup>١٣٠</sup> وتتجاوز بعض مقولات هذا الاتجاه النسوى الإسلامى - إن جاز التعبير - حدود المجتمع الإيرانى إلى رفع شعار الدعوة "لتوحيد الحركة النسائية الإسلامية".<sup>١٣١</sup> كما يشارك فى التأسيس النظرى لها بعض

الحفاظ على القواعد والمبادئ والآداب الإسلامية.<sup>١٢٧</sup>

وعلى صعيد تمكين النساء من المناصب العليا فى النظام تحتل النساء ١٣ مقعدًا فى مجلس الشورى، كما تشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية فى مجالى البيئة (معصومة ابتكار) والمرأة (زهراء الشجاعى). و توجد لجنة للنساء فى مركز تشخيص مصلحة النظام الذى ينظر فى كل القوانين تتولى رئاستها امرأة (ليلى بروجردى)، كذلك توجد فى كل وزارة مستشارة خاصة بشئون المرأة "معاونات".<sup>١٢٨</sup>

وقد تلقت النساء دفعة قوية على صعيد دورهن فى النظام والمجتمع منذ انتخاب خاتمى الذى ساهمت أصوات النساء بدور كبير فى فوزه الساحق عام ١٩٩٧. ويعد تدعيم النساء ودورهن فى المجتمع أحد العناصر الأساسية فى خطاب ومشروع خاتمى الانفتاحى التجديدى. وقد برز دور النساء فى إيران هذا العام نشطا فى مختلف أحداث وفعاليات النظام وتركز الثقل النسائى فى التياريين الليبرالى والإصلاحى. ومن أبرز ما حققته النساء الإيرانيات هذا العام - خاصة المنتميات إلى التياريين الليبرالى والإصلاحى - فوز أعداد كبيرة منهن فى انتخابات المجالس البلدية التى جرت فى فبراير وتعد الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإيرانية قبل عشرين عامًا. وقد تمكنت النساء من اكتساح بعض الدوائر بل احتلن جميع المقاعد فى بعض البلديات منها ثلاث بلدات تابعة لمحافظة



إيريل أصدرت محكمة رجال الدين قراراً بإغلاق صحيفة زان التي ترأس تحريرها بعد نشرها برقية لفرح ديبا إمبراطورة إيران السابقة تهنئ فيها الشعب الإيراني بعيد النيروز. واتهمت المحكمة رافسنجاني بأنها باعت نفسها للأجانب، وناهضت مبادئ الثورة الإسلامية، وأن بقائها كعضو في البرلمان عار على السلطة التشريعية.<sup>١٣٢</sup> لم تستسلم رافسنجاني أو تتبنى موقفاً دفاعياً عن نفسها بل بادرت بشن هجوم مضاد على المحافظين فهاجمتهم في قلب البرلمان، وفي المحكمة، وحملت على السلطة القضائية خاصة القضاء الاستثنائي الديني الذي شرعه المحافظون هذا العام سيفاً مسلطاً على رموز الإصلاحيين والليبراليين. اتهمت رافسنجاني هذا القضاء بإساءة استغلال ولاية الفقيه واتخاذ سلاحاً لمحاربة خصومهم.<sup>١٣٣</sup> وشنت هجوماً عنيفاً أمام المحكمة على رئيس السلطة القضائية آية الله محمد يزدي، كما أعلنت رفضها صلاحية المحكمة النظر في قضيتها لكونها ليست جهة اختصاص، ورفضت الرد على ١٢ سؤالاً وجهها لها القاضي. في المقابل هددت المحكمة بمحاكمة رافسنجاني بتهمة اتخاذ موقف مضاد للثورة.<sup>١٣٤</sup> ولم تواجه رافسنجاني غضب المحافظين في ساحة القضاء فحسب بل في الشارع كذلك حيث نظمت النساء المنتميات إلى تيار المحافظين مظاهرات واعتصمن أمام البرلمان مطالبات بطرد فائزة منه بسبب هجومها الحاد على المحافظين.<sup>١٣٥</sup>

المراجع الدينية العليا مثل آية الله يوسف صانعي الذي اشتهر بفتاواه الجريئة فيما يتعلق بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية على حد سواء.

**نموذج لفاعلية المرأة الإيرانية: فائزة هاشمي رافسنجاني..** هي "النائبة البرلمانية الإصلاحية الناشطة المتهمه من جانب اليمين المحافظ بقيادة حركة نسوية نقدية لاذعة للعديد من ثوابت ومقولات هذا التيار. وترأس فائزة وهي إبنة الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني - تحرير صحيفة نسائية هي صحيفة "زان" أو المرأة. وقد انخرطت رافسنجاني بقوة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية العامة خلال فترتي رئاسة والدها (١٩٨٩ - ١٩٩٧) الذي مثل تيار الوسط في السياسة الإيرانية، حيث كانت إحدى مساعديه المقربين، وتولت في عهده العديد من المهام والمناصب العامة مما أسهم في دعم صورة المرأة الإيرانية وتعزيز دورها وتمكينها.

شاركت فائزة بقوة في فعاليات المجتمع المدني مع قدوم الرئيس خاتمي الذي اعتبر دوره امتداداً أكثر ليبرالية لتيار الاعتدال الذي تكرر في عهد رافسنجاني. من هذا المنطلق كان لفائزة رافسنجاني دورها البارز هذا العام خلال محطات الصدام العديدة بين الإصلاحيين والليبراليين من جانب والمحافظين من جانب آخر، حيث مثلت أحد الرموز الجريئة للتحالف الإصلاحي - الليبرالي ممثلة لتيار الوسط الإصلاحي، بل اعتبرها البعض رأس حربة الإصلاحيين في الصراع مع المتشددين. ففي

المدنى وقدرته على التأثير على النظام السياسى عبر قنوات الانتخاب الحر للمؤسسات وحرية الصحافة وشيوع الرقابة. والثانى الحفاظ فى نفس الوقت وبفس القوة على الهوية والمرجعية الإسلامية للتجربة الإيرانية. ولاشك أن هذه المعادلة تواجه مع مطلع القرن الجديد مخاطر حقيقية نتيجة تزايد حدة الصراعات واستحكام الاستقطاب بين الاتجاه الليبرالى من جانب والدينى المحافظ من جانب آخر، ذلك أن انتصار أى من الطرفين وما سيترتب عليه من استبعاد للآخر كفىل بأن يودى حتما بهذه التجربة؛ على الجانب الأول يمكن توقع أن يودى انفراد الليبراليين بالسلطة إلى خروج التجربة فى نهاية المطاف عن المنظومة الإسلامية إلى نمط متكرر من أنماط النظم العلمانية بكل ما يحيط بها من انفصام عن ثقافة المجتمع، وعدم استقرار وأزمة شرعية نتيجة خروج القوى الأخرى من النظام. أما انفراد القوى المحافظة بالساحة فسيُدفع بالتجربة إلى النموذج السلطوى الشائع فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى تحت غطاء الدين. ولا مناص من القول بأن كلا البديلين ليسا من مصلحة وجود نموذج نسائى إسلامى فاعل. على ضوء ما سبق يمكن القول بأنه إذا كانت حركة النساء المسلمات فى إيران هى أحد الأرقام الأساسية فى النظام حاليا فإن الدور التاريخى الذى يتعين على تلك الحركة - بالتعاون مع كل القوى الإسلامية الإصلاحية والمستتيرة - إنما هو الحفاظ على التوازن الدقيق وعلى الوجود المشترك بين الاتجاهين

لم يثن الهجوم الذى تعرضت له السيدة فائزة رافسنجاني عزيمتها على مواجهة التشدد أو التخلي عن جراتها فى اتخاذ المواقف العامة. فى مايو كانت رافسنجاني من الشخصيات التى رافقت إلى قصر العدل غلام حسين كرباستشى رئيس بلدية طهران السابق وزعيم حزب كوادى بناء إيران الإصلاحي المعتدل الذى ساقه المحافظون إلى المحاكمة بتهمة الفساد فيما يعتقد أنه اتهام ذو دوافع سياسية. وانتقدت فائزة بهذه المناسبة القضاء والأحكام القضائية مجدداً مؤكدة "أنها تنطلق من دوافع سياسية تحكمت فيها دوافع التخريب مما ساق القضاء بعيداً عن العدل".<sup>١٣٦</sup> وفى شهر يونيو جددت فائزة رافسنجاني غضب المتشددين عليها بتصريحاتها اللاذعة حيث اتهمتهم بالضلوع فى مؤامرة لتخريب مبادرات الرئيس خاتمي وإضعافه، وانتقدت الحملة التى يشنها القضاء ضد الصحافة الموالية لخاتمي مؤكدة إنها غير مشروعة وان الصحافة تلقى فى إيران معاملة سيئة. ولم تعف رافسنجاني حكومة الرئيس خاتمي من صراحتها حين أنحت باللائمة على ضعف أداءه الاقتصادى، وعدم بلورة خطته الخاصة بالإصلاح.<sup>١٣٧</sup>

**النساء ومستقبل التجربة الإيرانية:** إذا كانت فرادة التجربة الإيرانية تتبع من وجود دور فاعل ومؤثر للمرأة كجزء من فاعلية المجتمع المدنى فى ظل منظومة إسلامية، فإنه يمكن القول بأن نجاح تلك التجربة واستمرارها إنما يتوقف على شرطين متلازمين؛ أولهما الحفاظ على التعددية والحيوية الفائقة للمجتمع

على الانتخابات البرلمانية والاقتراع الرئاسي معا.

وتوصف ميجاواتي وحزبها أيديولوجيا بكونها تعبير عن الاتجاه القومي المحافظ الذي يعارض مطالب الاستقلال القومي التي ترفعها حاليا بعض الأقاليم الإندونيسية. كما تتبنى ميجاواتي شعار الديمقراطية الذي تتبناه كافة القوى والفعاليات التي تنشط حاليا في الساحة الإندونيسية على أنقاض حكم سوهارتو الطويل ذو الطابع الفردي الاستبدادي. تدين ميجاواتي وحزبها بالطابع العلماني الذي يعبر عن تيار في المجتمع الإندونيسي يحيد الدين في الممارسات والحياة الاجتماعية كما يجتذب هذا الاتجاه تأييد الأقليات الدينية والعرقية المؤثرة اقتصاديا واجتماعيا مثل المسيحيين والهندوس والبوذيين فضلا عن الأقلية الصينية التي تسيطر على ما يتراوح بين ٧٠-٨٠% من الاقتصاد الوطني.<sup>١٣٨</sup>

**تحليل الظاهرة:** يتفق كثير من المحللين أن ظاهرة ميجاواتي سوكارنو في إندونيسيا إنما هي محصلة لثلاثة عوامل مزيج بين الذاتية والموضوعية:

أولاً: ضعف المؤهلات الشخصية. فهي وافدة حديثاً على الحياة السياسية لم تعرف باهتماماتها السياسية قبل نهاية الثمانينات بل قضت أغلب سني عمرها كربة منزل وأم. وهي فضلا عن ذلك لم تتم دراستها الجامعية. وتتعكس قلة الثقافة والخبرة في الخطاب السياسي لميجاواتي فهي فضلا عن عزوفها عن الحديث، فإن حديثها يتسم غالبا بالبساطة

الليبرالي والمحافظ معا وإيجاد قنوات شرعية وسلمية للتفاعل بينهما وضبط الصراع في الحدود والأطر المؤسسية ضمانا لاستمرارية ما وصفه الرئيس خاتمي بالديمقراطية الإسلامية التي تعد ركيزة أساسية لوجود وفاعلية المرأة الإيرانية في إطار منظومة إسلامية.

### **ميجاواتي سوكارنو: فاعلية الرمز:**

**السيرة السياسية:** ميجاواتي سوكارنو البالغة من العمر ٥٢ عاما هي واحدة من أبرز الظواهر السياسية عام ١٩٩٩ في إندونيسيا أكبر دولة إسلامية في العالم (٢٠٠ مليون نسمة ٩٠% منهم من المسلمين). دخلت سوكارنو إلى معترك الحياة السياسية في نهاية الثمانينات حيث انضمت إلى قيادة الحزب الديمقراطي وبدأت شعبيتها في الصعود حيث يعزى لهذه الشعبية ارتفاع أسهم الحزب وفوزه بـ ١٤% من الأصوات عام ١٩٩٢. وخرجت ميجاواتي من الحزب إثر مؤامرة من أحد أجنحة الحزب عليها يشار إلى تورط الرئيس السابق سوهارتو والجيش في تشجيعها وذلك عام ١٩٩٦ فمضى الحزب بخسارة كبيرة في شعبيته وانخفض نصيبه من الأصوات إلى ٣% في انتخابات ١٩٩٧. وبعد سقوط سوهارتو وإعلان الرئيس بحر الدين يوسف حبيبي حرية الصحافة وتشكيل الأحزاب أسست ميجاواتي حزب النضال من أجل الديمقراطية الذي حاز شعبية طاغية في الشارع الإندونيسي فرضت نفسها هذا العام

مفتوحا على مصراعيه فى كل من أتشية وإيربان جايا وغيرهما. رافق هذ الظرف الموضوعى المتأزم ظهور ميجاواتى على الساحة السياسية زعيمة لحزب النضال الديمقراطى. وفسر البعض الشعبية الطاغية التى حازتها ميجاواتى سوكارنو بكونها استجابة لرغبة ملحة لدى الشعب الإندونيسى فى التغيير فى الوجوه والسياسات معا.

ثالثا- قوة الرمز: ويمثل هذا البعد أقوى ما تتمتع به ميجاواتى سوكارنو والذى كفل لها ملء فراغ الزعامة فى المجتمع الإندونيسى. تستمد ميجاواتى سوكارنو شعبيتها الطاغية من كونها ابنة الزعيم الإندونيسى ومؤسس إندونيسيا الحديثة أحمد سوكارنو. وهى سمة تضمن لها - خلاف غيرها- أولاً الاعتراف فى عموم جزر إندونيسيا. وتضمن لها من جانب آخر الشرعية (التي ترتبط فى عهد ما بعد سوهارتو بالتناقص مع عهد سوهارتو) وهو ما يتطابق مع حالة ميجاواتى. فهى رمز للمضطهدين فى عهد سوهارتو الذى لم ين طوال عهده عن تشويه سوكارنو وميراثه. وقد تعرضت ميجاواتى ضمن أسرته لهذا الاضطهاد الذى كان آخر مظاهره التآمر لإبعادها عن قيادة حزبها السابق الحزب الديمقراطى عام ١٩٩٦. كذلك فإن ارتباط ميجاواتى بإسم سوكارنو -الذى كان متحالفاً مع الشيوعيين ومرتبطا بحركة العالم الثالث - جعل صورتها ترتبط لدى الكثيرين من أبناء الشعب الإندونيسى - حسب استطلاعات رأى كثيرة أجرتها الصحافة الغربية- بانتصار

والتركيز على العموميات والشعارات، والامتناع عن طرح أية رؤية اجتماعية أو سياسية أو مشروع واضح المعالم لمواجهة مشكلات البلاد فى حالة توليها السلطة، وتميل دائما إلى الإحالة لوجود متخصصين وفنيين فى حزبها سيتولون صياغة تلك المشروعات فيما بعد حدوث التغيير فى النظام.<sup>١٣٩</sup>

ثانيا- الواقع الإندونيسى والحاجة الملحة للتغيير والإصلاح. يفسر البعض ظاهرة ميجاواتى باعتبارها نتاجا أو تعبيرا عن أزمة متعددة الأبعاد فى المجتمع الإندونيسى تفرض الإصلاح والتغيير كآمل ومطلب يسعى إليه الإندونيسىون. هناك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعد إحدى تداعيات الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة التى اجتاحت دول النمر الآسيوية فى ١٩٩٧ حيث فقدت العملة الأندونيسية ما يقرب من ٤٠% من قيمتها، وأضحى ما يقرب من ١٠٠ مليون أندونيسى (أى نصف السكان) تحت خط الفقر. وترتب على ذلك ازدياد حدة التوتر والاحتقان الاجتماعى الذى انعكس فى "انتفاضات الجوعى" التى اجتاحت أندونيسيا فى نهاية عهد الرئيس الأسبق سوهارتو وتمثلت فى هجمات جماعية على أحياء الأثرياء. وأخيرا هناك أزمة الاندماج القومى المتجسدة فى تصاعد حركات الاستقلال والانفصال عن أندونيسيا على أسس عرقية أو دينية أو إقليمية. وقد بدأت بتفاقم قضية تيمور الشرقية التى انتهت- بدعم غربى ودولى- الى الاستقلال. ولا يزال ملف الانفصال - وما يقترن به من عنف -

الحزب في شوارع جاكرتا متشحين بشعار  
الحزب الأحمر اللون. تميزت الحملة الانتخابية  
كذلك بحرب سياسية مغرضة ضد ميجاواتي  
بهدف الإساءة إليها. تراوحت هذه الحرب بين  
الشائعات التي شككت في دينها (بمناسبة  
زيارتها لأحد المعابد البوذية والزرع بأنها  
صلت هناك إلى جانب الثقل الذي تحظى به  
العناصر غير المسلمة في حزبها خاصة  
مستوياته القيادية)<sup>١٤١</sup>. كذلك أحاطت بها  
الاتهامات المتعلقة بدورها السياسي مثل القول  
بضعف مشاركتها في الانتفاضات التي أدت  
إلى إسقاط سوهارتو، فضلا عن شائعات  
واتهامات تتعلق بالفساد.<sup>١٤٢</sup> غير أن أخطر  
أسلحة المعركة التي شرعت في وجه  
ميجاواتي كإمرأة تسعى لأداء دور سياسي  
قيادي في دولة إسلامية هو مرة أخرى سلاح  
الدين؛ تمثل ذلك في دعوة مجلس العلماء  
الإندونيسي وجماعة المحمدية ثانياً أكبر  
الجماعات في أندونيسيا الناخبين المسلمين إلى  
مساندة الأحزاب انطلاقاً من مواقفها الدينية.  
وقد أثار هذا الاتجاه في الخطاب انتقادات  
العديد من علماء الدين البارزين مثل الجمعية  
الوطنية لعلماء الدين التي وجهت نداء في ختام  
مؤتمر عقده في شهر يونيو دانت فيه  
المغالاة في استخدام الدين كسلاح سياسي،  
منبهة إلى توظيف ذلك الاستخدام لخدمة  
مصالح مجموعات وزعماء سياسيين معينين  
في صراعهم على السلطة، وكاشفة ما ينطوي  
عليه هذا الأسلوب من إساءة لاستخدام تعاليم  
الإسلام. كذلك ناشد حزب جولكار الحاكم -

الفقراء والمعدمين وأبناء الطبقة الوسطى التي  
تهدت مواقعها الاجتماعية إثر الأزمة  
الاقتصادية عام ١٩٩٧. وقد استغلّت  
ميجاواتي وحزبها بمهارة أبعاد الصورة  
والرمز المرتبط بها على صعيد الشعارات  
السياسية خلال الانتخابات هذا العام خاصة  
عندما وصفت العهد الجديد الذي تعد به الشعب  
بأنه حركة "التحرير الثاني لإندونيسيا".

### الحدث السياسي: الانتخابات النيابية

#### والاقتراع الرئاسي:

خاضت ميجاواتي سوكارنو بحزبها عام  
١٩٩٩ معركةين سياسيتين بارزتين على  
طريق صعودها السياسي هما الانتخابات  
التشريعية لاختيار أعضاء مجلس الشعب  
الاستشاري. والاقتراع الرئاسي لاختيار رئيس  
إندونيسيا الرابع بين أعضاء المجلس في  
أكتوبر.

في يونيو شهدت إندونيسيا معركة انتخابية  
تشريعية حامية هي الانتخابات الأولى من  
نوعها منذ ٤٤ عاماً. كانت ميجاواتي سوكارنو  
على رأس حزبها النضالي الديمقراطي هي  
الحصان الأسود في هذه الانتخابات الذي  
شارك ضمن ٤٨ حزبا لاختيار ٤٦٢ عضواً  
منتخباً في المجلس التشريعي المعروف بمجلس  
الشعب الاستشاري. وقد تميز أداء ميجاواتي  
خلال الحملة الانتخابية بنجاحها غير المسبوق  
في حشد وتعبئة جماهير الحزب في الشارع  
وأمام صناديق الاقتراع. لعل أبرز تلك  
المناسبات ما يعرف بالمظاهرة الحمراء التي  
احتشد فيها ما يقرب من مليون من أنصار

إلى مطلع القرن القادم ؛ فقد جاء خروج عشرات الآلاف من أنصار ميجاواتى عقب اختيار الرئيس الجديد فى سلسلة من أعمال العنف والتفجيرات التى هددت بجر البلاد الى حمام من الدم - جاء حاسماً فى إقناع النخبة النيابية بمراعاة الرقم الذى تمثله ميجاواتى فى الشارع الأندونيسى فكان اختيار ميجاواتى سوكارنو فى اليوم التالى (الحادى والعشرين من أكتوبر) لمنصب نائب رئيس الجمهورية الذى كان مطمئناً لعدد من القوى السياسية بما فى ذلك المؤسسة العسكرية. وقد حصلت ميجاواتى فى هذا الاقتراع على ٣٩٦ صوتاً (بنسبة ٥٧,٨%) مقابل ٢٨٤ صوتاً لمنافسها. وقد واجهت ميجاواتى خلال معركتها الرئاسية أيضاً خصوماً شرعوا الدين سلاحاً فى صراعهم السياسى ضدها ليس لكونها رمزاً من رموز العلمانية فى البلاد بما يتناقض مع المشروع الإسلامى وإنما لكونها امرأة. واستخدموا فى ذلك الرأى الفقهى السلفى الذى يرى المرأة ليست أهلاً للولاية (يذكر فى هذا قرار الحزب الموحد للتنمية -إسلامي- الذى أعلن أنه لن يؤيد سوى رجل فى منصب الرئاسة، وكذلك إعلان ٢٠٠ من علماء الدين فى شرق جاوا رفضهم تولى ميجاواتى الرئاسة لأنها أنثى).

**مستقبل ظاهرة ميجاواتى سوكارنو:** تتباين التنبؤات بشأن المستقبل السياسى لميجاواتى سوكارنو ففى حين يرى البعض أنها تتبىء بامتداد ظاهرة الوراثة السياسية للنساء فى آسيا التى عرفتها من قبل الهند وباكستان

والمشرف على الانتخابات - الناخبين بدوره بأن "أندونيسيا لا تحتاج إلى مزج الدين بالسياسة".<sup>١٤٣</sup>

رغم الحرب السياسية وغير السياسية ضد ميجاواتى فقد نجحت وحزبها فى الفوز بأكبر الأصوات قياساً بسائر الأحزاب وإن لم يحقق لها هذا الفوز الأغلبية. حصل حزب النضال الديمقراطى على ١٥٤ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب الاستشارى بنسبة ٣٤%، تلاه حزب جولكار بنسبة ٢٢%.

فى أكتوبر من العام نفسه خاضت ميجاواتى معركتها الثانية الكبرى على مقعد رئاسة الجمهورية من خلال الاقتراع الرئاسى بين أعضاء مجلس الشعب الاستشارى الذى يضم سبعمائة عضو. اعتمدت هذه المعركة فى المقام الأول على التحالفات السياسية بين الكتل والأحزاب داخل المجلس مما قلل من فرص ميجاواتى رغم كون حزبها أكبر الأحزاب الممثلة فى المجلس. وقد تركزت صفقات التحالف بين أحزاب الأقلية الأخرى مما أسفر فى العشرين من أكتوبر عن فوز عبد الرحمن عبد الواحد الأب الروحى لجمعية نهضة العلماء وزعيم حزب اليقظة القومى بـ ٣٧٣ صوتاً مقابل ٣١٣ صوتاً حصلت عليها ميجاواتى. وإذا كانت سياسة تعبئة الجماهير قد نجحت فى تحقيق الفوز لميجاواتى وحزبها فى انتخابات الهيئة التشريعية فإن هذه الأداة لم تعدم فائدتها كذلك فى الاقتراع الرئاسى حين بدت ملامح الاتجاه لتجاهل ميجاواتى تماماً فى تشكيل بنية السلطة المقرر لها قيادة إندونيسيا

مدى وحدود قدرتها على التطور والنضج: أولها نمط القيادة التاريخية التي تعبر بمجتمعها مشكلاته وأزماته بحكمة ورؤية بعيدة الأفق ( نموذج تاتشر وأنديرا غاندي)، الثاني هو نمط محترف السياسة وهو نمط شائع يعنى بهاجس وحيد هو البقاء السياسي surviving ويقوم على اعتماد أدوات المناورة والخطاب الديماجوجي ولا يتورع عن استغلال السلطة (النموذج البارز لذلك بيناظير بوتو). وأخيرا هناك قيادة الصدفة وهي نموذج تدفع به الظروف الى السياسة دون مؤهلات ولكنه يعجز عن مجابهة المشكلات وتطوير قدراته لمواجهتها (والنموذج البارز لذلك هي كورازون أكيانو رئيسة الفلبين السابقة التي دخلت مجال العمل السياسي امتدادا لزوجها الذي قتل بتدبير من ديكتاتور الفلبين فرديناند ماركوس وفي إطار حملة للانتقام من ماركوس لكنها انتهت إلى الفشل السياسي).

#### وان عزيزة إسماعيل - ماليزيا

تثير حالة السيدة وان عزيزة إسماعيل التي فرضت نفسها بقوة على الواقع الماليزي وعلى الصحافة العالمية -خاصة في النصف الأول من العام- العديد من الأفكار والتساؤلات المحورية نجملها في نقطتين:

أولا- إن خبرة عزيزة إسماعيل هي نموذج يجسد ما يمكن أن نسميه بـ "سياسات النساء". يعكس هذا المفهوم نمطاً مستحدثاً ارتبط بحركة النساء في العمل العام وهو نمط تسقط فيه العديد من الفواصل الوهمية بين العام والخاص، وبين السياسي والاجتماعي. فقد

وبنجلاديش وسريلانكا، فالبعض الآخر لا يرى لها مستقبلاً واعدًا في ظل ما سبقت الإشارة إليه من ضعف مؤهلاتها الشخصية خاصة في نطاق الخطاب والمناظرة. الخ. والواقع أنه أيًا كانت الخلافات حول شخصية ورؤية ميجاواتي سوكارنو فإن سيرتها السياسية لا تعزز القول بتجاهلها. فقد أثبتت الأحداث أن أهم ما تمتلكه ميجاواتي سوكارنو هو الإرادة والطموح السياسي الذي أتاح لها البقاء على مدى عقد على الساحة السياسية ومعاودة النهوض بعد ضربها في ظل سوكارنو. الجانب الثاني هو الشرعية الطاغية التي تحظى بها ويفتقد إليها بعض الساسة المحنكين وذوى الخبرة. وأخيرًا فقد أثبتت أحداث هذا العام قدرة ميجاواتي على الأداء السياسي الجيد والتمتزن في آن واحد وقدرتها على حشد الجماهير والتحكم في حركتها؛ ففي يونيو إبان الانتخابات النيابية استخدمت ميجاواتي سلاح التعبئة ودفعت بمئات الآلاف من أنصارها للشارع دون حوادث شغب أو مصادمات. وفي أكتوبر وظفت ميجاواتي سلاح التعبئة الجماهيرية لصالح حصولها على نصيب من السلطة بعد أن تكاتفت الأحزاب والكتل الأخرى ضدها في اقتراع الرئاسة. وجاء قبولها لمنصب النائب بمثابة خطوة حكيمة في ظل الأخطار التي تواجه وحدة إندونيسيا في الوقت الراهن بما يصعب أن يتحمل عبئه منفردًا طرف أو حزب واحد.

يمكن القول بأن المستقبل يحمل لميجاواتي واحدًا من ثلاث أنماط للقيادة التي تتوقف على

واجهت زوجة أنور إبراهيم ما لحق بزوجها وأسررتها من ظلم - حسب اعتقادها- بالخروج من منزلها الذي ظل مجالها الحيوي على مدى ١٩ إلى رحابة العمل العام. رفعت وان عزيزة إسماعيل التي لم تخبر من قبل العمل السياسي شعار "العدالة" كمطلب خاص وعام، فشكلت حزب العدالة الوطني Keadilan nasional، وقادت المظاهرات أثناء أزمة زوجها مطالبة بالعدالة والإصلاح reformasi، وأكدت أنها قد أخذت عهدًا على نفسها بتحقيق العدالة التي افتقر إليها زوجها لجميع الماليزيين الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال السلطة.<sup>١٤٤</sup> كذلك سعت وان عزيزة إسماعيل إلى بناء صورة رمزية لها في الشارع السياسي مستلهمة خبرتها كربة أسرة هي صورة "الأم" للشباب الماليزي الذي شكل الجانب الأكبر من أنصارها. أكدت عزيزة إسماعيل أن الأزمة قد حولتها من مجرد أم لأطفالها الستة إلى "أم لكل شباب ماليزيا الذين أيدوا قضية زوجها"، وأنها تأمل في أن تصبح كالأم تريزا في مخاطبتها كل النوازع الطيبة في الرجال والنساء على حد سواء والتواصل مع مشاعرهم وقيمهم وإنسانيتهم.<sup>١٤٥</sup>

ثانيا - يلفت نموذج وان عزيزة إسماعيل الانتباه إلى ظاهرة هامة تسترعى التفكير وهي نزوع العديد من الإسلاميين إلى الوقوف على أرضية الفكر والخطاب العلماني الغربي عند انتقالهم من إطار الحركة الحزبية الضيقة إلى الحركة السياسية في إطار قومي من خلال المنافسة على السلطة. لا يقتصر ذلك على

ارتبطت مساهمات كثير من النساء في العمل العام بدوافع وظروف وارتباطات أسرية ظلت تعكس نفسها على حركتهن. ويخالف هذا النمط النموذج الذكوري العريق والمستقر للعمل السياسي الذي يقوم على الفصل الحاد بين مهنة السياسي وحياته الخاصة.

ارتبط دخول وان عزيزة إسماعيل (٤٦ عامًا) إلى العمل السياسي بأزمة خاصة تمثلت في المحنة التي تعرض لها زوجها أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء السابق إثر اتهامه بالفساد والانحراف الأخلاقي، وذلك بعد وقت قصير من إقالته من منصبه في سبتمبر ١٩٩٨ وإعلان تحديه لرئيس الوزراء مهاتير محمد وسياسته. وقد ألحقت تلك الاتهامات -التي اعتقل بسببها أنور إبراهيم- العار به وبأسرته المكونة من زوجة وستة أبناء. كما أثارت تلك الاتهامات انقسامًا في المجتمع الماليزي زاد الاحتقان الاقتصادي والأزمة المالية الآسيوية من حدته، فخرج الآلاف من أنصار أنور إبراهيم إلى الشارع معلنين تكذيبهم لتلك الاتهامات، ومتهمين رئيس الوزراء بتلفيقها بغرض التخلص من منافس قوى له في ظل احتمالات الإطاحة به بعد الانهيار الاقتصادي الذي أصاب ماليزيا. وقد أدين أنور إبراهيم بأربع تهمة للفساد بعد محاكمة استغرقت ٧٧ يوماً هي أطول محاكمة في تاريخ ماليزيا، وصدر حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات فيما اعتبره أنصاره حكماً قاسياً خرج على أثر صدوره الآلاف من أنصاره في مظاهرات وأعمال شغب واسعة النطاق.



إطار الاستعداد لتحدى ومناقشة رئيس الوزراء القوي مهاتير محمد وجبهته الحاكمة (UMNO) المستقرة في الحكم منذ ١٨ عاماً والتي تسيطر على ثلثي مقاعد البرلمان. فتحالفت مع حزبي المعارضة الرئيسيين ( حزب ماليزيا الإسلامي PAS وحزب العمل الديمقراطي الذي يركز على الأقلية الصينية).<sup>١٤٧</sup> كذلك جابت عزيزة إسماعيل أنحاء ماليزيا للدعوة لحزبها الجديد وحشد التأييد لها والتعاطف مع زوجها من خلال اجتماعات حاشدة ولقاءات جماهيرية.<sup>١٤٨</sup> كما عملت على تسويق نفسها سياسياً في الإطار الإقليمي الأوسع كما ظهر في زيارتها للفلبين في نهايات إبريل التي أثارت احتجاج الحكومة الماليزية إزاء الفلبين.

لقد أثار الظهور السياسي لوان عزيزة إسماعيل إبان أزمة زوجها ثورة من التوقعات إزاء مستقبلها السياسي وما تمثله من تهديد حقيقي لمكانة رئيس الوزراء المخضرم مهاتير محمد، ولعبت الصحافة والحكومات الغربية دوراً هاماً في تعزيز وتضخيم حجم هذا التهديد وفي استخدام قضية أنور إبراهيم لضرب رئيس الوزراء الماليزي الذي اتهم الغرب واليهود علناً بالتسبب في الأزمة المالية للنموذج الآسيوية الصاعدة والتأمر لضرب الاقتصاد الماليزي. غير أن تطورات الواقع الماليزي لم تسمح بتكرار تجربة سوهارتو في أندونيسيا بفضل نجاح مهاتير محمد وحزبه في تجاوز مضاعفات الأزمة ومعاقبة الوقوف على طريق العافية الاقتصادية من جديد. وقد

نهج عزيزة إسماعيل بل سبق أن رصدنا في موضع سابق هذا الاتجاه في خبرة مروءة قاوجي في تركيا، وفي حركة الأحزاب الأندونيسية ومنها الأحزاب الإسلامية مثل حزب التفويض القومي بزعامة أمين راييس وحزب اليقظة القومي بزعامة عبد الرحمن عبد الواحد اللذين يؤكدان حرصهما على علمانية البلاد ويلتزمان في خطابهما السياسي نهجاً علمانياً قومياً. والراجح أن اللجوء إلى هذا الخطاب إنما يحمل نوعاً الإحالة لمرجعية جاهزة تقر التعددية وحرية الرأي في الوقت الذي يغيب فيه وجود منظور إسلامي معاصر يقدم تأصيلاً لمفاهيم الحريات والمواطنة و إقرار حقوق الاختلاف والتعددية. الجانب الثاني يتمثل في تظمنة الأقليات الدينية على أوضاعها في ظل أيضاً غياب مفهوم إسلامي معاصر ومعتزف به يكفل حقوق المواطنة لغير المسلمين في المجتمع.

في هذا الإطار كان حرص عزيزة إسماعيل -التي تميزت بزيتها ومظهرها الإسلامي- وكذلك قيادات حزبها على تأكيد أنه ليس حزباً إسلامياً وأنه يسعى للحصول على تأييد الأقلية الصينية المسيحية النافذة التي تشكل ٣٠% من السكان.<sup>١٤٦</sup> وأكدت عزيزة إسماعيل أنها تؤمن بوحدة الإنسانية في مواجهة الانقسامات العرقية، وتسعى لأن تجعل الماليزيين يؤمنون بذلك.

بذلت عزيزة إسماعيل طوال العام جهوداً مضيئة لبناء قواعد حزبها الجديد (الذي بلغ عدد أعضائه عند إنشائه ١٢ ألفاً) وذلك في

-التفاعلات الإسلامية} حول قضايا المرأة  
 رغم وجود قضايا كبرى تتعلق بالمرأة وتمس في ذات الوقت صميم كيان الأمة ووعيتها مثل الاغتصاب الجماعي لنساء كوسوفا والاضطهاد الجماعي لنساء أفغانستان باسم الإسلام، فإن هذه القضايا بدت غائبة عن ساحة العمل الإسلامي في ظل انحسار مفهوم الأمة ذاته، وتهافت المنظمة الأم التي تعد التعبير المؤسسي الأول عن المفهوم ( منظمة المؤتمر الإسلامي). اقتصر أنماط التجاوب على بعض المساعدات ذات الطابع الإنساني التي تطوعت بعض الدول والجهات الإسلامية بتقديمها للاجئين كوسوفا - ضمن عديد من دول العالم الأخرى- بينما لم تجد أغلب الدول الإسلامية فيما حدث سواء في كوسوفا أو الشيشان ما يستدعي قطع العلاقات السياسية مع البلدان المعتدية أو القيام بإجراءات للضغط الجماعي ضدها. ومن أبرز ما قدم مساعدات إنسانية للاجئين كوسوفا قيام دولة الإمارات المتحدة بإنشاء مخيم للاجئين في ألبانيا يأوي عشرة آلاف لاجيء ويضم خدمات متكاملة ومتطورة للإعاشة (مستشفى، مدرسة، دارا للعجزة والأيتام) فضلاً عن توفير حراسة أمنية جيدة تشرف عليها وتتولاها وحدة إماراتية.<sup>١٤٩</sup>  
 على الجانب الآخر لم يرصد التقرير تفاعلات على النطاق الإسلامي إزاء أي من القضايا الملحة التي واجهتها نساء العالم الإسلامي كقضايا العنف والأمية. الخ بينما نظمت الجهات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة تدعمها المؤسسات الغربية العديد من

انعكس هذا النجاح الاقتصادي - رغم آثار قضية انور إبراهيم - إيجاباً على صناديق الاقتراع في الانتخابات التي أجريت في شهر نوفمبر حيث أحرزت أحزاب الجبهة الوطنية الماليزية بزعامه مهاتير محمد فوزاً ساحقاً فازت أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان (١٤٨ مقعداً من أصل ١٩٣ مقعد) ولم يلق الحزب سوى هزيمة رمزية بعد أن خسر ولاية في شمال شرقي البلاد أمام حزب العدالة الوطني ومرشحته وان عزيزة وان إسماعيل.

#### ٤- التفاعلات الإسلامية في قضايا المرأة

يفتح مفهوم التفاعلات الإسلامية-الإسلامية على إطلاقه أفقاً ملتبسة وغير محدودة للرصد بما يقتضى ضبط المفهوم وتحديد معيار أو معايير محددة لتصنيف الظاهرة محل الدراسة. في هذا الإطار يمكن التعامل مع التفاعلات الإسلامية في شأن المرأة عبر مفهومين أكثر تحديداً يؤدي كل منهما الى نتائج مختلفة هما:  
 أولاً التفاعلات الإسلامية حول قضايا المرأة، وثانياً التفاعلات حول قضايا المرأة في العالم الإسلامي. المعيار المتبع في هذا التصنيف هو حضور أو غياب الوعي الإسلامي أو مفهوم الأمة بين أطراف التفاعل ولو في حدوده الدنيا المتمثلة في التعاطف أو التجاوب الذي يعبر عن نفسه في أنماط تلقائية من السلوك العام. فالمفهوم الأول يتجلى فيه هذا الوعي بوجود للتواصل الإسلامي بينما يغيب في المفهوم الثاني لصالح أنماط أخرى من الصلات ( القومية، الإقليمية، العرقية. الخ) بين مجموعات من بلدان العالم الإسلامي.

سوكارنو على مقعد الرئاسة. وقد أثار هذا الاستفتاء الخلاف بين كبار رجال وجهات الفتوى في مصر بين القول بالإجازة (شيخ الأزهر) والمنع (مفتى الجمهورية).<sup>١٥١</sup> شهدت المرحلة محل الرصد خمودًا لافتًا في الانتقاضات والتحركات الجماهيرية التي طالما لعبت دورا هاما في تاريخ العالم الإسلامي الحديث في مناصرة قضايا العالم الإسلامي والضغط على الحكومات من أجل التوافق مع الحدود الدنيا لقيم ومشاعر الأمة الإسلامية. واقتصرت أغلب التحركات على نطاق ضيق من الندوات أو الحملات الصحفية إزاء أحداث كوسوفا على وجه الخصوص.

بخلاف القضايا الساخنة المشار إليها رصد التقرير بعض التفاعلات الإسلامية على النطاق الأكاديمي لمعالجة قضايا ممتدة. من بينها اجتماع "الملتقى النسائي العلمي العالمي" في الخرطوم (من ١٩ - ٢١ بريل ١٩٩٩) وذلك في إطار النشاط الذي يقوم به المنظمة المعروفة بـ "الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي". عقد المؤتمر تحت شعار " المرأة المسلمة واستنهاض الأمة"، وضم عدد من الباحثات والعالمات في العلوم الفقهية والشرعية للتعرف على آفاق البحث والاستباط في شتى فقهيات الحياة المعاصرة. وقد انتهى المؤتمر الى مجموعة من التوصيات الهامة منها تشكيل كيان دائم للعالمات المسلمات تحت اسم " المجلس العالمي للمسلمات العالمات"، كما انتهى الى بعض القرارات ذات الصلة بمجال البحث منها العمل

المؤتمرات الدولية لرصد تلك الأمراض الاجتماعية والضغط على دول العالم من أجل التحرك إزاءها. كذلك التزم العالم الإسلامي الصمت إزاء ما يحدث في أفغانستان فيما لم تتوقف حركة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الغربية - بغض النظر عن الأهداف والنوايا - لإثارة قضية المرأة هناك والضغط على حكومة طالبان من أجل رفع القيود التي فرضتها على المرأة هناك. ولعل من أبرز تلك الحملات الحملة التي نظمتها أكثر من ١٣٠ مؤسسة ومنظمة أمريكية نسوية وغير نسوية لمناصرة قضية النساء الأفغانيات والضغط على حكومات العالم بشأنهن والتي اتخذت شعار " أوقفوا الأبارتيد النوعي في أفغانستان".<sup>١٥٢</sup>

ومن المفارقات المثيرة أنه في مقابل التقاعس عن نصررة النساء المسلمات المستضعفات فإن بعض التفاعلات المحدودة ذات الطابع الإسلامي التي نشطت هنا أو هناك حول المرأة استهدفت بدورها مزيدا من التحجيم والتهميش للمرأة في الداخل الإسلامي؛ مثل لجوء بعض الإسلاميين في الكويت إلى استدعاء فتاوى قديمة أصدرها الأزهر في فترات سابقة بشأن عدم صلاحية النساء للولايات العامة لدعم موقف الأصوليين الكويتيين المناهض للحقوق السياسية للنساء. كذلك فعلت بعض الجهات الأندونيسية باللجوء الى الأزهر للفتوى حول جواز الولاية العظمى للمرأة بمناسبة منافسة ميجاواتي

في المحصلة يمكن القول بأن التفاعلات المنظمة والقصدية ذات الطابع الإسلامي في مجال المرأة قد اتسمت بالانقطاع والتعثر الواضح، وابتعدت في أغلبها عن القضايا الحيوية الملحة للمرأة. وهكذا ظل أقصى درجات التشارك بين النساء المسلمات هي المشاركة في الهموم والمشكلات؛ بدءاً من وضع المرأة في الأسرة، وضغط التقاليد، وتدني الوضع الاجتماعي للمرأة، والتعرض للكثيف للعنف، وتعثر جهود التمكين، مروراً بارتفاع نسب العنوسة والطلاق وتفاقم الأعباء اليومية، وانتهاءً بغبن التشريعات خاصة في مجال الأحوال الشخصية.

#### التفاعلات حول قضية المرأة بين دول العالم الإسلامي

وفقاً لهذا التصنيف فالـ"إسلامية" لا تعدو كونها وصفاً لمجموعة من الكيانات الدولية لا يحمل أي مدلول سياسي أو أيديولوجي، إذ قد يجمع في بوتقة واحدة دولاً ذات توجه علماني غربي مثل تركيا وأخرى ذات توجه ديني متشدد وإنعزالي كأفغانستان. في هذا الإطار يبرز بقوة العنصر الإقليمي في التفاعل الدولي؛ إذ نلاحظ كثافة في شبكات التفاعل، وتتوعاً في أنماطه (اقتصادي، سياسي، علمي، فني.. الخ) بين عدد من الوحدات التي تجمع بينها وشائج إضافية مثل اللغة أو الثقافة أو الإقليم أو العرق.. الخ داخل أقاليم معينة في إطار الأفق الإسلامي الأوسع.

في إطار المتاح من بيانات يمكن إلقاء الضوء على أبرز التفاعلات بشأن قضايا

على إجراء دراسة مقارنة بين المرأة في الشريعة الإسلامية والمرأة في القوانين الدولية تكون بمثابة مرجعية للدول الإسلامية، وحث المؤتمر على ضرورة مشاركة المرأة المسلمة في المؤتمرات والمحافل الدولية التي تتعلق بقضايا المرأة.<sup>١٥٢</sup>

كذلك يمثل النشاط البحثي والأكاديمي أحد أبرز الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات الإسلامية لمسلمي المهجر في أوروبا وأمريكا، وهو نشاط يدعمه احتكاك هؤلاء المسلمين بقيم وأفكار التعددية والليبرالية الغربية، وتحديات الرؤى الغربية المتحيزة عن الإسلام، فضلاً عن تواصل تلك الجهات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الغربية خاصة منها المعنية بدراسة أحوال الإسلام. وقد أدت مجمل الظروف السابقة التي تبنى تلك المحافل لمنحى تجديدي واضح سواء بالنسبة للمرأة أو لطرح وموقف الإسلام من قضايا الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. من أمثلة تلك المنتديات الحلقة النقاشية التي نظمها في لندن المنبر الدولي للحوار الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات الديمقراطية في جامعة وستمنستر البريطانية في إبريل وشارك فيها علماء مسلمون ومستشرقون بهدف " تعميق النقاش حول المنظور الإسلامي لمسألتى التعددية والمجتمع المدني". ومثلت قضية المرأة أحد المحاور الأساسية للحلقة حيث نوقشت تحت عنوان " المرأة المسلمة: أداة تغيير في المجتمع الإسلامي".<sup>١٥٣</sup>

المؤتمر الرابع للمرأة بعد خمس سنوات من انعقاده"، وقد ناقشت اللجنة إعداد تقرير عربي عن المرأة العربية سنة ٢٠٠٠.١٥٥ في القاهرة عقدت في شهر سبتمبر الدورة الثالثة للصحفيات العربيات التي نظمتها منظمة التربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو). وخصصت الندوة لتدريب الصحفيات العربيات على "المعالجة لنقدية" لقضايا المرأة في الصحافة. كما نظمت في إطارها عدة ندوات ومحاور حول الصحافة والحقوق القانونية للمرأة والعنف المجتمعي ضدها، والتوعية الصحية، ومشكلات المرأة العربية والمتوسطة. وأعلن في ختام اجتماعات هذه الدورة عن مشروع لتأسيس رابطة للصحفيات العربيات. وفي نطاق الأدب جرت في دولة عمان في شهر أكتوبر فعاليات مهرجان شعري ضم ١٦ شاعرة عربية تحت عنوان " مهرجان الخنساء". ضم المهرجان - الذي يعد أول تجمع للشاعرات العربيات - ضم عدداً من رائدات الشعر العربي مثل فدوى طوقان من فلسطين، وملك عبد العزيز وعليه الجعار من مصر، ولميعة عباس من العراق ومريم بوجودة من لبنان وفوزية أبو خالد من السعودية. وقد اطلقت الشاعرات العديد من نصوصهن التي انطوت على نقد الواقع الاجتماعي والسياسي العربي.<sup>١٥٦</sup>

حظى موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي بنصيب هام من التفاعلات النسائية في النطاق العربي. في سبتمبر عقدت بالقاهرة ندوة صوت المرأة الانتخابي مع التطبيق على

المرأة في إطار واحد من تلك الأقاليم ذات المكانة المركزية في العالم الإسلامي وهو النظام الإقليمي العربي كنموذج لهذه السمة الإقليمية في التفاعلات.

تنوعت مجالات التفاعل في شأن المرأة في النطاق العربي ما بين مجالات السياسة والعلم والفن والأعمال الخ؛ ففي إبريل التأم في أبو ظبي مؤتمر " تفاعل المرأة العربية مع العلوم والتكنولوجيا" ( ٢٤ - ٢٦ إبريل). وانتهى المؤتمر الى صدور " إعلان أبو ظبي" الذي تبنى عدة توصيات أكدت على أهمية تطوير النظام التعليمي في جميع مراحلته وإصلاح عناصر المنظومة التعليمية من أجل زيادة المردود الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. ودعا المؤتمر الى تحقيق مبدأ التعليم للجميع وترجمة هذا الحق في فرص تعليمية متكافئة بين الجنسين وتعميم التعليم الأساسي بين الصغار والقضاء على أمية الكبار خاصة بين الإناث.<sup>١٥٤</sup>

في إطار جامعة الدول العربية عقدت اللجنة الفنية الاستشارية للمرأة العربية دورتها الرابعة والعشرين في الصيف بالقاهرة بمشاركة وفود تمثل الجهات المعنية بشئون المرأة والأسرة في الدول العربية، وممثلين للمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة، إلى جانب عدد من الخبراء والمتخصصين في شئون المرأة. وقد عقدت هذه الدورة في إطار "الاستعدادات التي تجرى على المستوى الدولي والوطني لاستعراض وتقييم ما تم إنجازه في إطار تنفيذ نتائج

العمال من ١٥ دولة عربية بهدف دعم دور المرأة العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما تم خلاله مناقشة مشروع تكوين اتحاد لسيدات الأعمال العرب.<sup>١٥٩</sup> أعقب هذا الاجتماع سلسلة أخرى من المنتديات الهامة منها مؤتمر القطاع المصرفي ودوره في دعم الاستثمارات المشتركة بين سيدات الأعمال العربيات (تونس /مايو)<sup>١٦٠</sup>، والمؤتمر الاقتصادي لسيدات العمال العرب الذي عقد في أغسطس بتونس حضرته أكثر من ٣٠٠ سيدة أعمال يمثلن ١٦ دولة عربية وأفريقية.<sup>١٦١</sup> وتوجت هذه العملية بإعلان تأسيس أول مجلس عربي لسيدات الأعمال بالقاهرة (في سبتمبر) بهدف تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين سيدات الأعمال العربيات وتوسيع وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد تم انتخاب مجلس إدارة المجلس برئاسة الشيخة حصة سعد العبد الله من الكويت وذلك خلال الاجتماعات التي استضافها مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. كما تم خلال الاجتماع دراسة إنشاء شركة مساهمة لسيدات الأعمال العربيات بهدف دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان العربية والعمل على وضع برنامج دقيق لتقديم الدعم الفني والمادي والتسويقي لمنتجات المرأة العربية ومشروعاتها.<sup>١٦٢</sup> وقد أشار المسؤولون بجامعة الدول العربية إلى وجود اتجاه ليصبح المجلس أحد الأجهزة المرتبطة بالجامعة.<sup>١٦٣</sup> أثارت بعض الأنشطة العربية المتعلقة بالمرأة هذا العام ردود فعل واسعة النطاق

التجربة المصرية والتونسية ونظمتها دار الهلال الصحفية. وشارك في الندوة مجموعة من السياسيين والباحثين المصريين والعرب. وانهت الندوة إلى التأكيد على أهمية تفعيل دور المرأة الانتخابي في دعم قضايا المرأة ومواجهة مشكلاتها من خلال دعم مركزها في صنع القرار.<sup>١٥٧</sup> وفي شهر سبتمبر شهدت العاصمة التونسية أعمال "المؤتمر الإقليمي للنائبات العربيات" الذي دعا إليه مجلس الأمة التونسي بالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وشاركت فيه وفود من ستة عشر بلدًا عربيًا وممثلين عن الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي. انصبت أعمال المؤتمر على تقييم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والبرلمانية والبحث عن وسائل تحسين هذه المشاركة. وقد أبدت الحاضرات والحضور القلق إزاء مؤشرات ضعف مشاركة النساء في البرلمانات العربية والتي تتراوح بين ٣% و ٤% بما لا يعبر عن الثقل الذي تمثله المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العربية.<sup>١٥٨</sup>

شكلت التفاعلات بين اتحادات ورموز سيدات الأعمال العربيات هذا العام "عملية" متكاملة انتهت بتشكيل كيان موحد هو المجلس العربي لسيدات الأعمال. وقد تطورت هذه العملية عبر سلسلة نشطة من اللقاءات من أبرزها الملتقى الثاني لسيدات الأعمال العرب "نحو سوق عربية مشتركة" والذي عقد بالقاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية (٩-١٣ مارس) وشاركت فيه وفود سيدات

د. رؤوفة حسن إحدى الرموز النسائية في اليمن، وإغلاق المركز الذي ترأسه. في القاهرة تكرر الحدث بكثير من ملايساته بمناسبة انعقاد المؤتمر الضخم الذي نظمه المجلس الأعلى للثقافة في أكتوبر بمناسبة مرور ١٠٠ عام على صدور كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين والذي يعد علامة فارقة في تاريخ تحرير المرأة وتطور الفكر الخاص بها في المجتمع المصري والعربي. شارك في المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان "مائة عام على تحرير المرأة العربية" باحثون وأدباء ومفكرون من مختلف البلدان العربية ومن الغرب من المهتمين بدراسات وحركات المرأة العربية. وناقش المؤتمر على مدى خمسة أيام (من ٢٣ إلى ٢٨ نوفمبر) ٩٨ ورقة بحثية، فضلا عن ١٣ مائدة مستديرة و ١٠ جلسات شهادات. وتناولت محاور المؤتمر أغلب الموضوعات التي تهتم المرأة العربية مثل قضايا المشاركة السياسية والقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة وعلاقة المرأة بالسلطة في المجتمع والمرأة والإعلام. والمرأة والأدب وموقف التيارات الدينية المعاصرة من المرأة.<sup>١٦٥</sup> شهدت مناقشات المؤتمر الصدام التقليدي بين التيار العلماني بمختلف فصائله والذي هيمن على أعمال المؤتمر وبين التيار الإسلامي خاصة في فصيله السلفي الذي شارك ممثلوه بالحضور. وقد أثارته المداخلات التي تطرق إليها ممثلو التيار النسوي بشأن موقف الشريعة من المرأة، والدعوة إلى تحرير المرأة من الفقه، وإلى

وحركت جدلاً في المجتمع بسبب ما تناولته من قضايا ذات حساسية خاصة على رأسها موقف الإسلام من المرأة والأحكام الشرعية الخاصة بها. وارتبط هذا الجدل بمداخلات ومشاركات العناصر العلمانية والنسوية على وجه الخصوص. في صنعاء وعلى مدى ثلاثة أيام نظمت جامعة صنعاء أول مؤتمر من نوعه لمناقشة "تحديات الدراسات النسوية في القرن الواحد والعشرين". وقد شارك في المؤتمر ١٦٣ باحثاً وباحثة من ٢٦ بلداً وبلغ عدد الأبحاث وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر ٦٩ دراسة تناولت جوانب القانون والتاريخ والإعلام والتعليم والتنمية واللغة والأدب والتربية وتحديات المراكز النسوية. شهدت قاعات المؤتمر صداماً بين تيار المطالبة بحقوق المرأة في إطار المنظومة الإسلامية ومراعاة الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة وبين التيار النسوي الداعي إلى إلغاء كافة لفروق وأشكال التمييز وتأكيد المساواة المطلقة.<sup>١٦٤</sup> وقد أحدثت مداخلات التيار الأخير ردود فعل غاضبة لما تضمنته من مساس بالشريعة. امتدت ردود الفعل تلك إلى خارج قاعات المؤتمر حيث شارك خطباء المساجد والصحافة في إدانة هذه الأفكار واتخذت الحملة منحى متشدد بلغ حد تكفير المشاركين القائمين على تنظيم المؤتمر خاصة المسؤولين عن مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية بجامعة صنعاء. وانتهت الحملة باتخاذ إجراءات قمعية تمثلت في إبعاد رئيسة المركز

ملاحظات تتعلق بالإطار الثقافي لحركة المرأة المسلمة في الفترة التي شملها التقرير وما يثيره ذلك من قضايا وإشكاليات.

#### أولاً- ملاحظات عامة: الإطار السياسي - الاجتماعي لحركة المرأة

\* رغم وجود ظواهر الاستضعاف والتمكين والفاعلية مختلطة في العموم إلا أن الملاحظ غلبة هذه السمة أو تلك على تجارب بعينها في العالم الإسلامي. نلاحظ أن بعض التجارب يغلب عليها الاستضعاف حيث يستخدم العنف المباشر ضد المجتمع ونسائه (مثل حالات كوسوفا وأفغانستان)، فيما تسود سياسات التمكين حالات أخرى ترتبط غالباً بهيمنة الدولة على المجتمع المدني (كافة الأنظمة العربية)، بينما تفتتح مجالات الفاعلية في الأنظمة التي تفسح أفقا أكبر لحركة المجتمع المدني بحيث تتكافأ قوته أو ترجح أمام قوة الدولة ( حالة الدول الإسلامية الآسيوية مثل باكستان، بنجلاديش، تركيا، إندونيسيا). ويمكن القول بوجود نوع من التراتبية بين الأنماط الثلاثة من حيث نضج العلاقة بين الدولة والمجتمع.

\* رغم تعدد مصادر وأنماط الضغط والاستضعاف التي تنقل كاهل لنساء في العالم الإسلامي، يمكن القول بأن استضعاف النساء هو- في جانب كبير منه- جزء لا يتجزأ من استضعاف المجتمع بأسره، وأن المرأة المستضعفة هي أحد تجليات المجتمع المستضعف. يبرز هذا الارتباط بقوة في النماذج الفجة للاستضعاف مثل كوسوفا

إقرار المساواة الكاملة في حقوق الزواج والطلاق والميراث خلافاً للأحكام الشرعية الثابتة في هذا الخصوص، فضلاً عن الدعوة إلى تحرير المرأة من المرجعية الدينية إلى المرجعية المدنية كما تقدمها منظومات الأمم المتحدة، أثار كل ذلك ردود فعل واسعة النطاق خارج جنات المؤتمر امتدت إلى خطباء المساجد وصفحات الصحف كما نظمت بعض الجهات كحزب العمل ذو الاتجاه الإسلامي مؤتمراً موازياً لإدانة مؤتمر مؤيوة المرأة.

#### خاتمة التقرير: عالم المرأة المسلمة.. ملاحظات واتجاهات

رغم صعوبة تكوين رؤية متماسكة حول ظاهرة ما بناء على رصد حركة واتجاهات تلك الظاهرة على مدى عام واحد، فإن الزخم المرتبط بحركة المرأة وارتباط قضاياها بصميم المشكلات والقضايا الحيوية في الأمة مثل قضايا الهوية، والتجديد الثقافي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتبعية، والصراع بين الاتجاهات الدينية والعلمانية، وأنماط السلطة السائدة اجتماعياً وسياسياً، والصراعات الدولية في عالم ما بعد القطبين.. الخ كل ذلك يتيح لنا استخلاص عدد من الاتجاهات العامة والأفكار التي يجمل أن نختتم بها هذا التقرير حول حال المرأة في العالم الإسلامي.

في هذا السياق يمكن تصنيف تلك الملاحظات إلى طائفتين؛ الأولى ملاحظات عامة حول الإطار السياسي-الاجتماعي لحركة المرأة في العالم الإسلامي، والطائفة الثانية هي



يولد اتجاهها متزايدا لممارسة العنف الاجتماعى ضدهن.<sup>١٦٦</sup>

\* تشير نماذج التمكين التى شهدتها العام العديد من الأفكار الجديرة والتساؤلات التى تستدعى التفكير. على رأس تلك الموضوعات قضية العلاقة المركبة بين التطور من جانب والمجتمع والدولة من جانب آخر، ودور كل من المجتمع والدولة فى دفع أو تعويق حركة التطور. إن قضية الحقوق السياسية للمرأة فى الكويت وقطر لتشير بقوة إلى احتفاظ الدولة فى المشرق - رغم طبيعتها التسلطية - بدورها الريادى فى دفع حركة تطور المجتمع، بينما تقف قوى اجتماعية نافذة بحكم مصالحها أو منظوماتها القيمية كعقبة ومعوق يسعى للإبقاء على الأنماط التقليدية للتنظيم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

إذا كان هذا هو ما تشير إليه تجارب التمكين فى المراحل الأولى من التحول عن الأنظمة التقليدية، فإن التجارب الأكثر عراقة فى التمكين (مثل مصر والشام والمغرب) تشير ما يمكن أن نسميه بـ "معضلة التمكين". ينصرف مفهوم معضلة التمكين فى شقه الأول إلى الحدود أو السقف الذى يمكن أن تقف عنده جهود النخب فى تمكين النساء وكفالة مشاركتهن فى العمليات الاجتماعية والاقتصادية. إذ تشير تلك التجارب إلى أن النظم غالبا ما تكتفى بالحدود الدنيا والرمزية للمشاركة أو تقف عند إقرار حقوق النساء نظريا وتشريعياً، فيما تحرص على إبقاء جوهر نظام توزيع القوى كما هو من حيث

وأفغانستان حيث تمارس قوة غاشمة داخلية أو خارجية ألوانا من القمع على المجتمع بأسره يتضاعف أثرها على النساء فى تلك المجتمعات. ففي كوسوفا كانت "سياسة الاغتصاب" جزءا لا يتجزأ من سياسة التطهير العرقى التى أودت بحياة ما يقرب من ١٠٠ ألف رجل كوسوفى حسب بعض التقديرات. وفى أفغانستان لا تتفصل سياسة اضطهاد النساء وقمعهن عن مجمل كوارث الحرب التى حاقت بالشعب الأفغانى والتى أدت إلى تشريد ما يقرب من ٣٠٠ ألف أفغانى، وتهجير ٢,٦ مليوناً خارج أفغانستان ومصارع عشرات الآلاف فى الحرب الأهلية. كما أن إكراه النساء على التزام البيوت وإخفاء أنفسهن بالكامل بالبرقع يلحق به تعزيز الرجال على مخالفة المراسيم الخاصة بطول الرداء واللحية والشعر ولبس العمامة.

تتطبق القاعدة أيضاً على الأنماط المختلفة لاستضعاف النساء فى المجتمعات الإسلامية حيث تقع شرائح اجتماعية واسعة فريسة للتخلف وضحية لإخفاقات عملية التنمية غير المتوازنة وآثارها الجانبية وما يترتب عليها من آليات الإفقار والبطالة والاحباطات الاجتماعية واسعة النطاق. وتكون النتيجة أن تدفع غالبية النساء الثمن مزدوجاً فهن يدفعن الثمن الأصلى جنباً إلى جنب مع الرجال بحكم انتمائهن إلى الطبقات الفقيرة والمضارة أو القطاعات الأكثر تخلفاً ثم يدفعن ثمناً إضافياً بوصفهن نساء أو الطرف الأضعف فى نظام اجتماعى تسوده سلطة ذكورية محبطة مما

والإنصاف وحقوق المواطنة لشريحة كبيرة من المواطنين (النساء) الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا في أطر سياسية واجتماعية تسمح بالاختلاف والتغيير.

\* تطرح قضايا المرأة نمطاً جديداً من التعامل و "النظر" والتحليل السياسي يسقط الفواصل الوهمية بين السياسة والمجتمع وبين العام والخاص. إن دخول النساء الى عالم السياسة قد يرتبط بدخول قضايا الحياة الأسرية والخاصة الى صميم العمل السياسي ؛ من هذا المنطلق صارت قضايا العنف الأسري والاعتصاب والأعباء اليومية التي تحملها النساء في إطار الأسرة والعمل من قضايا السياسة، وصارت قضايا الطلاق والنفقة وتماسك أو تشتت الأسر من هموم العمل السياسي، كما صار لحجاب مروة قواقجي، ونسب ميجاواتي سوكارنو ومحنة أسرة وان عزيزة إسماعيل تأثيرها المباشر في النظام السياسي. وواقع الأمر إن هذه السمة لا تعد نوعاً من التشوه والانحراف الطارئ على مفهوم السياسة بقدر ما تعكس إصلاحاً لمحتواه ولمفهوم العملية السياسية في المجتمعات التي ما وجدت فيها السلطة في الأصل إلا لمواجهة صميم مشكلات الإنسان.

### ثانياً- ملاحظات حول الإطار الثقافي لحركة المرأة المسلمة:

واجهت المرأة المسلمة هذا العام تحديات ثقافية جسيمة لا تقل بل تزيد خطورة عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية النابعة من قضايا التنمية والفقر والتخلف. كما

ميله بشدة لصالح السلطة الذكورية في المجتمع. الشق الثاني في معضلة التمكين يتمثل فيما تتطوى عليه عملية التمكين في ظل رعاية الدولة من تنمية وترسيخ اتجاهات التبعية والاعتمادية المفرطة لدى النساء انتظاراً لما تقدمه لهم الدولة من منح ومزايا من آن لآخر. وتؤدي هذه العادة النفسية الجماعية إلى استئصال فاعلية النساء وتدجينهن وإفقادهن القدرة على بذل التضحيات والجهود اللازمة من أجل نيل حقوقهن في المجتمع واستحقاق تلك الحقوق. ولعل هذه السمة تعد أحد المشكلات الأساسية التي تحول دون انتقال النساء إلى مرحلة الفاعلية في منطقة مركزية وشاسعة من العالم الإسلامي هي المنطقة العربية.

\* تدفع نماذج الفاعلية المشار إليها في التقرير للتأمل في مسألة هامة، ألا وهي الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفاعلية. تدل تلك النماذج على أن ازدهار دور المرأة وتحقق فاعليتها ليست رهنا بحركتها في أطر أيديولوجية معينة ( علمانية أو دينية) وإنما هي رهن بمدى تمتع تلك الأنظمة بدرجات معقولة من الانفتاح والتعددية وقبول الرأي والرأي الآخر وضمان حد أدنى من الحقوق والحريات ونشاط المجتمع المدني (الحادث حتى الآن في إيران). ويعد هذا الشرط شرطاً عاماً يرتبط بحركة النساء في مختلف أنحاء العالم باعتبار هذه الحركات في جوهرها حركات إصلاحية تدعو الى تغيير العديد من البنى القائمة لتحقيق مزيد من العدالة

وأنماط الإنحلال في الغرب ( تابع على سبيل المثال الجدل الذي دار في الكويت حول الحقوق السياسية للمرأة). وبالنظر الى جوهر فقه المصلحة الذي يحكم أهداف تلك القوى فإنها تلجأ حين العجز عن إيجاد دليل فقهي - لا نقول شرعي - لدعم موقفها إلى خلط خطاب الدين بخطاب القيم والعادات والتراث والتقاليد الحكيمة الموروثة في مجتمعنا الإسلامي، بل قد تلجأ إلى لى عنق الأدلة الشرعية بحجة دفع الضرر وتقاليد الجماعة ( تابع الحجج التي أثارها تلك القوى لتقييد نظام الخلع الشرعي الذي تبناه القانون الجديد لإجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية في مصر). وأخيرا فإن من "الحيل" الشائعة في خطاب هذا التيار استغلال وضعية الجهل وانتشار الأمية وبخاصة الجهل بالدين في تقديم منظورها باعتباره الطرح الحقيقي والوحيد للدين ولعل هذا ما يفسر انحياز بعض النساء إلى مقولات هذا التيار كما ظهر في خروج النساء ضمن مظاهرات المتشددين في إيران وإعلانات الصحف التي نشرتها بعض النساء في الكويت تعبيراً عن رفضهن منح المرأة الحقوق السياسية.

\* **قصور قوى الإصلاح الإسلامي:** التحدى الثانى الذى يواجه النساء المسلمات يتمثل فى الفراغ القائم فى العمل الإصلاحي والتجديدي الإسلامى وتقايس العلماء عن المبادرة فى التصدى الإيجابى لمشكلات النساء. لقد أظهر رصد أحوال المرأة هذا العام أن أعداداً كبيرة من النساء يواجهن فى أغلب البلدان الإسلامية

أن تلك المشكلات تشير بالقدر نفسه إلى مجالات واحتمالات مفتوحة للحركة مستقبلاً، نستعرض بعضها فى إطار المنظور الحضارى الأشمل الذى يتبناه هذا التقرير.

### المشكلات:

\* **قوى التشدد:** تشير أحداث هذا العام الى أن التحدى الثقافى الأول الذى واجه المرأة فى العالم الإسلامى إنما يكمن فى اتجاهات التشدد على اختلاف هوياتها الفكرية سواء كانت دينية (أفغانستان، إيران، الكويت) أو علمانية ( تركيا) على حد سواء.

\* **التيارات الإسلامية المتشددة:** بخلاف حالة تركيا فقد مثلت القوى الإسلامية المتشددة أحد أهم التحديات التى واجهت حركة المرأة المسلمة هذا العام نحو تفعيل دورها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع.

تتشرك هذه القوى على اختلاف مسمياتها فى تبنى نظرة دونية للمرأة تقوم على الإدانة والشك ومن ثم السعى الى تقليص دورها العام وإحكام الهيمنة عليها. تتبع تلك الرؤى فى جوهرها من جذور تقليدية ترتبط بالحفاظ على أنماط السلطة ومنظومة القيم القبلية والإقطاعية التى تحظى فيها بوضع احتكارى للسلطة والمكانة، وتسعى إلى إكساب هذه المصالح شرعيتها بغطاء دينى يتحكم فى تفسيراتها للنصوص واختياراتها المذهبية والفقهية، فهى تحمل منهجاً انتقائياً فى التراث الفقهي يقوم على اختيار أكثر الأقوال تشدداً فى موضوع المرأة، وتدعم خطابها بالإحالة الى نماذج

والأمناء على الشرع مما جعل هذا الباب مفتوحاً أمام مبادرات أخرى بديلة من خارج الحضيرة الإسلامية بل من خارج حدود الأمة بأسرها عبر قنوات العولمة.

\* **اختراق قوى العولمة:** لا تجابه المرأة في العالم الإسلامي هيمنة القوى المحلية فحسب بل شهدت السنوات الأخيرة ظهور نمط آخر من الاستضعاف والهيمنة الثقافية يتمثل في المرجعية الدولية وسعيها الدؤوب إلى فرض أجندتها الخاصة المستمدة من الرؤية الغربية لحياة ومستقبل وقيم المرأة على العالم الإسلامي والعالم على وجه العموم.

رغم الطرح الفريد وغير المسبوق الذي تقدمه المرجعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة لقضايا المساواة وإنصاف النساء ومشاركتهم في هذا العالم، إلا أن صيغ الحلول التي تتطوى عليها موثيق ومنظومة الأمم المتحدة تتطوى على الكثير من التناقضات الأساسية مع المنظومة الدينية عموماً، والإسلامية بصفة خاصة بما يجعل العمل على تطبيق تلك الحزم من الحلول منطويًا على قدر كبير من القهر والاستضعاف الثقافي لا يقل قسوة عن الاستضعاف الاجتماعي والسياسي القائم في المجتمعات النامية ومنها المجتمع الإسلامي. ويتجلى هذا الاستضعاف لدى القاعدة العريضة من النساء اللاتي يعرفن أنفسهن في إطار الرؤية الدينية وليس لدى النخب العلمانية المحدودة الحجم والتأثير والتي استبعدت نفسها من تلك المنظومة.

أوضاعاً مزرية - لكونهن نساء - نتيجة تراجع القيم الإسلامية من النفوس، وتحييز قوانين الأحوال لشخصية للسلطة المطلقة للرجل وعجزها عن توفير الأطر الآمنة التي ينص عليها الشرع للأسرة والمرأة والأطفال سواء فيما يتعلق بأحكام النفقة أو الطلاق أو توفير المأوى للمرأة المطلقة وأطفالها، أو العنف الأسري.. الخ. وقد اتسم موقف المؤسسات الدينية الرسمية (ممثلة غالباً في جهات الإفتاء والأوقاف وكبار علماء المعاهد الدينية) بالسلبية بصفة عامة إزاء تلك المشكلات المتفاقمة. ولم تشهد العقود الأخيرة من هذا القرن أي تحرك إصلاحي - مناسب لحجم المشكلة - من جانب هذه المؤسسة أو رجال الدين المعتدلين سواء لتوعية الرجال بمسئولياتهم وواجباتهم الشرعية إزاء الأسر أو لتعديل الثغرات أو جوانب الخلل في المنظومة التشريعية. بل تصدت رموز تلك المؤسسات في حملات ضارية لكثير من الإجراءات التي تستهدف الإصلاح (بدءاً من تعليم البنات في بعض الدول الإسلامية ومروراً بمواجهة بعض العادات الضارة الملصقة بالدين كالتحان انتهاء بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية) بدلاً من العمل على ترشيد تلك الإصلاحات لتظل في حدود الشرع، حتى بدت تلك المؤسسات وكأنها الحارس الأمين على معاناة النساء وأوضاعهن المأساوية في البلدان الإسلامية. وقد أدى هذا الموقف إلى وضع خطير يتمثل في وجود فراغ على ساحة الإصلاح الإسلامي وانعدام خطوات المبادرة من "أولى الأمر"

## رؤية حضارية نحو تطوير حركة المرأة المسلمة في مواجهة التحديات الثقافية

في مواجهة المعضلات الثقافية السابقة تقترح واضعات هذا التقرير مجموعة من الأفكار المتعلقة بالإطار الثقافي لحركة المرأة المسلمة:

أولاً- الأولوية التي يتعين أن تحظى بها قضية التجديد في الفكر والثقافة الإسلامية، وفي قلبها عملية التجديد والاجتهاد الفقهي في أجندة أي حركة جادة لتطوير المرأة وإنصافها في العالم الإسلامي. ذلك أن نهضة المرأة في العالم الإسلامي وتحقيقها أوضاعاً مستقرة ومستدامة على صعيد الإنصاف والمشاركة لا يمكن أن يتم خارج المنظومة الإسلامية.

ثانياً- حتمية مشاركة المرأة المسلمة مشاركة نشطة فاعلة في عمليات تطوير الثقافة الإسلامية وإحياء الاجتهاد الفقهي وفق مناهج منضبطة وفي إطار القيم والمبادئ الإسلامية الأعلى وعلى رأسها الحق والإنصاف. ويمكن القول بأن هذه المشاركة لن تعود عوائدها فحسب على نساء الأمة بل سيعم تأثيرها على الثقافة الإسلامية والنتائج الفقهي الإسلامي نتيجة كسب عقول جديدة لديها وازع الإصلاح والتجديد في إطار القواعد المستقرة والثابتة للشرع.

ثالثاً- تبني نهج إصلاحى ينأى عن التصادم ويعتمد الحوار والإقناع. والدفاع عن التعددية والحوار بين مختلف القوى الاجتماعية بوصف هذه التعددية هي الشرط اللازم للتطور

يتدعم مفهوم الاستضعاف في منظومة الأمم المتحدة بشأن حقوق المرأة نتيجة عوامل أخرى إضافية؛ منها عدم مشاركة النساء المتدينات في العالم (والمسلمات على وجه الخصوص) في صياغة تلك المنظومة التي صيغت وفق أولويات التيارات النسوية الغربية العلمانية. ويضاف لما سبق الضغوط الشديدة التي تزاولها الجهات الدولية على الحكومات باستخدام كافة وسائل الضغط والتأثير للتعجيل في إحداث التغييرات التشريعية والاجرائية المطلوبة للتوافق مع المنظومة الدولية لحقوق المرأة دون اعتبار لمعارضة أو تحفظات الرأي العام أو حتى الأخذ بعناصر الموائمة بما لا يخالف القواعد الأساسية الثابتة للشرع (كما تجلى إبان أزمة خطة إدماج المرأة في التنمية التي شهدها المغرب).

إن أزمة تتازع المرجعيات وضغوط المرجعية الدولية أدت الى إثارة العديد من المشكلات على صعيد حركة المرأة أولها دفع قضية المرأة نحو مزيد من الغرق في ملابسات الصراع والاستقطاب الثقافي بين القوى العلمانية والدينية المتشددة ووضعها موضع المزايدة والاستغلال في خطاب تلك القوى. أما الجانب الأخطر فيتعلق بمستقبل مكاسب المرأة وقابليتها للاستدامة ذلك أن إقرار (الحقوق) التي تضغط من أجلها المرجعية الدولية دون توافق عام أو اتساق مع المرجعية الدينية، إنما يفتح الباب واسعاً أمام الارتداد عن تلك المكاسب والحقوق الى أوضاع أكثر سوءاً في المستقبل.

الاجتماعى والفكرى والثقافى ولتصويب الأفكار والاتجاهات.

رابعاً- أهمية انفتاح القوى والاتجاهات الإصلاحية والتجديدية النسائية الإسلامية على بعضها البعض من خلال تبادل المعلومات وتبادل النتاج الفكرى والخبرات وطرح مواقف صريحة وثابتة للمرأة المسلمة إزاء ما تتعرض له النساء فى شتى بقاع العالم الإسلامى والسعى للمشاركة الفاعلة فى الأطر الدولية الخاصة بالمرأة والمطالبة بمشاركة عادلة للنساء المسلمات خصوصاً، وللأديان السماوية عموماً فى صياغة المواثيق والالتزامات الدولية.

## ( جدول حول أوضاع المرأة في العالم الإسلامي في مجالات الصحة والتعليم والعمل )

إسم الدولة	توقع الحياة عند الميلاد (بالأعوام)		نسبة الالتحاق بالتعليم الإلزامي وصولاً إلى الصف الخامس عند الإناث		نسبة الإناث من إجمالي القوى العاملة %	
	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٨٠	١٩٩٨
ألبانيا	٦٩	٧٥	--	٨٣	٣٩	٤١
الجزائر	٦٩	٧٢	٨٥	٩٥	٢١	٢٦
أذربيجان	٦٧	٧٥	--	--	٤٨	٤٤
بنجلاديش	٥٨	٥٨	٢٦	--	٤٢	٤٢
تشاد	٤٧	٥٠	--	٥٣	٤٣	٤٥
مصر	٦٥	٦٨	٨٨	--	٢٧	٣٠
إريتريا	٤٩	٥٢	--	٦٧	٤٧	٤٧
إندونيسيا	٦٣	٦٧	--	--	٣٥	٤٠
إيران	٦٩	٧٠	--	--	٢٠	٢٦
الأردن	٦٩	٧٣	٩٤	--	١٥	٢٣
كازاخستان	٦٠	٧٠	--	--	٤٨	٤٧
الكويت	٧٤	٨٠	--	--	١٣	٣١
قرغيزيا	٦٣	٧١	--	--	٤٨	٤٧
لبنان	٦٨	٧٢	--	--	٢٣	٢٩
مدغشقر	٥٦	٥٩	--	٣٣	٤٥	٤٥
ماليزيا	٧٠	٧٥	٩٧	--	٣٤	٣٧
مالي	٤٩	٥٢	٤٢	٨٢	٤٧	٤٦
موريتانيا	٥٢	٥٥	--	٦٨	٤٥	٤٤
المغرب	٦٥	٦٩	٧٨	٧٧	٣٤	٣٥
نيجريا	٥٢	٥٥	--	--	٣٦	٣٦
باكستان	٦١	٦٣	--	--	٢٣	٢٨
السعودية	٦٩	٧٢	٨٦	٩٢	٨	١٥
السنغال	٥١	٥٤	٨٢	٨١	٤٢	٤٣
سوريا	٦٧	٧١	٨٨	٩٤	٢٤	٢٦

٤٤	٤٧	--	--	٧١	٦٦	طاجيكستان
٤٩	٥٠	--	٩٠	٧١	٦٨	تونس
٣٧	٣٦	--	--	٧٢	٦٧	تركيا
٤٦	٤٧	--	--	٦٩	٦٢	تركمانستان
٢٨	٣٣	--	--	٥٥	٥٤	اليمن



## الهوامش:

- 1- أنباء أسوشيتدبرس، The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, November 3, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/november99>
- 18- انظر نقلا عن نادو تايمز ووكالة أسوشيتدبرس: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, April 8, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/April99>. see also: Ibid, April 14, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/April99>
- 19- Ibid., -
- 20- جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٥/٢٤.
- 21- انظر: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, January 22, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/January99> وحول أبعاد هذه القضية في الأردن التي حظيت هذا العام بنصيب كبير من اهتمام ونشاط المنظمات النسائية والاتحاد العام للمرأة في الأردن انظر: الشرق الأوسط أعداد ٢٧ / ٩ / ١٩٩٩، و ٢٩ / ٩ / ١٩٩٩. وحول الجدل القانوني والفقهي ووجهة نظر العلماء ومدى توافر الشروط الشرعية في جرائم الشرف انظر ملخصا لندوة جمعية العفاف الخيرية في الأردن في: الشرق الأوسط، ١٢/١ / ١٩٩٩.
- 22- نموذج لذلك المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني التي لا تتجاوز طبقا له مدة العقوبة العام.
- 23- نقلا عن صوت أمريكا انظر: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, August 11, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/August99>
- 24- انظر نقلا عن وكالة رويترز: Ibid, January 27, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/January99>
- 25- انظر: <http://www.ualberta.ca/~mupal/pacawom/human.html>
- 26- انظر: "خاطف الأثني والقصاص السريع، في الأهرام ١٧/٤ / ١٩٩٩، ص ١٨.
- 27- انظر نقلا عن وكالة أسوشيتدبرس:
- 28- جريدة الحياة، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٩. وجريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٩/٢٧.
- 29- انظر نقلا عن رويترز وأسوشيتدبرس: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, March 9, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/March99>
- 30- جريدة الشرق الأوسط، ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩.
- 31- جريدة الشرق الأوسط، ٣ / ٥ / ١٩٩٩.
- 32- جريدة الأهرام، ٩ / ٣ / ١٩٩٩.
- 33- انظر: Deja.com. forum: misc. activism. Progressive Thread: Rights\_Bangladesh:women Demand Equality,cov't Cites Religion
- لا يختلف مضمون هذه الدراسة كثيراً عن نتائج دراسات أخرى لحال المرأة في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي تتعرض فيه النساء لنفس المشكلات تقريباً. للتعرف على بعض نتائج تلك الدراسات وما تتضمنه من مؤشرات العنف

- 1- انظر: BBC News, April 13, 1999, in <http://news.co.uk/hi/english/world>
- 2- Ibid. and: BBC News, April 9, 1999, in <http://news.co.uk/hi/english/world>
- 3- عن وكالات الأنباء، صحيفة الوفد ١٩٩٩ / ٥ / ٢٦.
- 4- أنظر: Newsweek, May 24, 1999.
- 5- انظر على سبيل المثال المصدر السابق الذي ناقش القضية بتفصيل. ويذكر أن الفاتيكان لم يكن فيما يتعلق بموقفه من رفض اجهاض المعضبات المسلمات عند حد إبداء الرأي فقد اتخذ خطوة فعلية في مجال الضغط لتبني رأيه إبان حرب البوسنة تتمثل في التوقف عن دفع حصته في صندوق الأمم المتحدة للطفولة بسبب توفير الأمم المتحدة وسائل منع الحمل لمعضبات البوسنة. انظر BBC News, April 13, 1999, Op.Cit.
- 6- يذكر أن أجهزة الإغاثة الدولية قد واجهت نفس المشكلات المتعلقة باخفاء وقائع الاغتصاب إبان حرب البوسنة، وقد تبين بمرور الوقت وإفصاح الضحايا تاليا بما تعرضن له أن ضحايا الاغتصاب في البوسنة تراوحت بين ٣٠ و ٥٠ ألف سيدة. انظر: مجلة الوسط، عدد ٣٨٢، ٢٤ / ٥ / ١٩٩٩.
- 7- صحيفة الشرق الأوسط، ١١ / ٥ / ١٩٩٩.
- 8- مجلة الوسط، مصدر سابق.
- 9- جريدة الشرق الأوسط، ٢ / ٤ / ١٩٩٩.
- 10- عن وكالة رويترز / أب انظر: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, April 19, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/April99>
- 11- Ibid, January 4, 1999. in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/January4>
- 12- U.s. Department of State, Afghanistan Country Report on Human Rights Practice for 1998, released on February 26, 1999. in [http://www.state.gov/wwwglobal/human\\_rights](http://www.state.gov/wwwglobal/human_rights)
- 13- Ibid, p24.
- 14- عن صحيفة نيويورك تايمز انظر: The Feminist Majority Foundation On Line, Feminist News, April 8, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/April99>
- 15- نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية انظر Ibid, April 28, 1999, in <http://www.feminist.org/news/newsbyte/April99>
- 16- انظر ملخصا لأهم محتويات التقرير بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ في: CNN <http://cnn.com/ASIANOW/central> September 13, in
- 17- المصدر السابق. وقد صدرت إعلانات دولية عديدة من منظمات ووكالات الأمم المتحدة تحمل نفس الاتجاه منها على سبيل المثال لا الحصر البيان الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في أواخر أكتوبر- أول نوفمبر والذي حث فيه دول العالم بأسره على العمل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان بعد أن فشلت القوى الكبرى في مواجهة تلك المشكلة. انظر: نقلا عن وكالة

- ٦٣ - جريدة الحياة ١٩٩٩/٥/٣١. وقد جاءت هذه التصريحات متزامنة مع إعلان وزير شؤون الديوان الأميري أنه لا نية للديوان لنقل تبعية لجنة استكمال تطبيق الشريعة الى وزارة الأوقاف كما أشاعت الصحف. وكذا جمعت الحكومة في إطار هذه العملية التساومية إحالة التقارير الخاصة بالجمعيات الى اللجنة القانونية، فلم تحل سوى عدد محدود من الجمعيات من بين نحو ١٥٠ فرعاً منتشرة في أنحاء الكويت. وعمدت في النهاية الى إغلاق هذا الملف حسبما ذكرت الصحف. انظر: المصدر السابق وكذا جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٥/٣١.
- ٦٤ - انظر رأى رئيس مجلس الأمة السابق في الشرق الأوسط ١٩٩٩/١٢/١. وهو رأى يتنبه بعض النساء الكويتيات أيضاً اللاتي رأين أن الحكومة تقاعست عن الدعم الكامل للمرسوم دفعا للتصادم مع المجلس الذي تحتاجه في تمرير صفقات ومشروعات أخرى أهم لها. انظر: "بعد رفض المرسوم الأميري ومشروع منح المرأة الحقوق السياسية"، في مجلة المصور، ١٠ ديسمبر ١٩٩٩، ص ٢٤ - ٢٥، ص ٧٤.
- ٦٥ - الشرق الأوسط ١٩٩٩/١١/٢٤.
- ٦٦ - الحياة، ١٩٩٩/٦/١.
- ٦٧ - الحياة، ١٩٩٩/١٢/١٦.
- ٦٨ - الحياة، ١٩٩٩/٦/٢٥.
- ٦٩ - مجلة المحلة ١٩٩٩/٥/١٦.
- ٧٠ - المصدر السابق.
- ٧١ - الحياة، ١٩٩٩/٤/٢٢.
- ٧٢ - مجلة عقيدتي، ١٩٩٩/١٠/٥.
- ٧٣ - من حديث الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبير رئيس مجلس الشورى السعودي في: مجلة الوسط، عدد ٤٠٤، ١٠/٢٥/١٩٩٩، ص ١٩.
- ٧٤ - المصدر السابق، ص ٢٠.
- ٧٥ - انظر: حبيبة محمدى، "عن المرأة والانتخابات في الجزائر"، الأهرام، ٤/١٥/١٩٩٩. وأيضاً الجزائريون يترقبون أول حكومة لعهد بوتفليقة"، في الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٧/٣١.
- ٧٦ - الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٧/١.
- ٧٧ - الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٦/٢٠.
- ٧٨ - انظر: Women in Parliaments, <http://www.ipn.org/wmn~e/world.htm>
- ٧٩ - "الجزائريون يترقبون أول حكومة لعهد بوتفليقة"، ١٩٩٩/٧/٣١.
- ٨٠ - انظر: Human Development Report 99/2000, Op.Cit., pp. 238- 241.
- ٨١ - World Development Report 1999/2000, Op.Cit., pp.232-235, p.240-241.
- ٨٢ - الأهرام ١٩٩٩/٤/٣٠.
- ٨٣ - انظر: "موانع اجتماعية أمام دخول الفتاة اليمنية الى الجامعة"، في الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٤/٨.
- ٨٤ - انظر: ثريا العريض، "المرأة السعودية وعام ٢٠٠٠"، في الحياة، ١٥، ٥، ١٩٩٩.
- ٨٥ - انظر تقريراً بهذا الشأن في: الحياة، ١٩٩٩/٩/٢٥.
- ٨٦ - الأهرام العربي، ١٩٩٩/٩/١٨.
- ٨٧ - "الأمير طلال يعلن عن جائزة عالمية تهدف الى تنمية المرأة والطفل"، في الأهرام، ١٩٩٩/٥/٢٨.

- والاستضعاف العديدة للمرأة في الأسرة والمجتمع في مصر مثلاً: الحياة ١٩٩٩/٢/٢٧/١٩٩٩، الحياة ١٩٩٩/٤/٣، الحياة ١٩٩٩/١٠/٢، الحياة ١٩٩٩/١٠/٩، الجمهورية ١٩٩٩/٤/١، وعن المغرب الحياة ١٩٩٩/٤/٣، الشرق الأوسط ١٩٩٩/٩/٢٧، وفي الأردن الشرق الأوسط ١٩٩٩/٣/٥. وتجدر الإشارة أن الدراسات المنوه اليها كلها دراسات وطنية أجرى العديد منها إطار مؤسسات رسمية متخصصة.
- ٢٤ - انظر: World Bank 2000, Entry the 21 Century: World Development Report , 1999/ 2000, pp 242- 243.
- ٢٥ - Ibid, pp 232- 233.
- ٢٦ - جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٩/١٠.
- ٢٧ - World Development Report , 1999/ 2000, Ibid, pp. 234-235.
- ٢٨ - انظر: Human Development Report 1999, pp 229-232.
- ٢٩ - Ibid, pp 233-234.
- ٤٠ - Ibid, p 237.
- ٤١ - انظر: "الجزائريون يترقبون أول حكومة لعهد بوتفليقة"، في الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٧/٣١.
- ٤٢ - الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٨/١٤.
- ٤٣ - الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٣/٦.
- ٤٤ - انظر "مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية يثير جدالاً فكرياً وقانونياً في المغرب"، الشرق الأوسط، ١٩٩٩/١٢/٨.
- ٤٥ - الشرق الأوسط، ١٩٩٩/١٠/٣.
- ٤٦ - انظر: عقيدتي، ١٩٩٩/٢/٢٣. وأيضاً: "Calling it quits", in Al Ahram Weekly, 23/9/1999.
- ٤٧ - الشرق الأوسط ١٩٩٩/١٠/٣.
- ٤٨ - حول الإطار السياسى والإقليمي للانتخابات البلدية القطرية انظر: أمان السيد عبد الوهاب، "الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية"، في السياسة الدولية، إبريل ١٩٩٩، ص ١٧٣-١٧٦.
- ٤٩ - حول سيرة المرشحات انظر: جريدة الشرق الأوسط: ١٩٩٩/٣/٨.
- ٥٠ - الأهرام، ١٩٩٩/٣/٩.
- ٥١ - حول هذه التفسيرات وشواهدنا انظر: صحيفة البيان الإماراتية ١٩٩٩/٣/٢.
- ٥٢ - وصحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٣/٢٠.
- ٥٣ - المصدر السابق، وأيضاً: جريدة الأهرام ١٩٩٩/٣/١٣.
- ٥٤ - جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٣/١٤.
- ٥٥ - تصريح نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة عبد العزيز السدخيل. جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٥/٢٤.
- ٥٦ - جريدة الحياة ١٩٩٩/٥/١٧.
- ٥٧ - الحياة ١٩٩٩/٥/٢٦.
- ٥٨ -
- ٥٩ - حول مواقف القوى الإسلامية انظر: جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/٥/١٨.
- ١٩٩٩، وجريدة الحياة ١٩٩٩/٥/٢٩.
- ٦٠ - انظر: جريدة أخبار اليوم ١٩٩٩/٥/٢٩.
- ٦١ - الحياة ١٩٩٩/٥/٢٩.
- ٦٢ - الأهرام ١٩٩٩/٥/٢٨.

- ٨٨ - انظر نتائج تلك الدراسات في: الشرق الأوسط، ١٣/١٩٩٩، وأيضا أمينة شفيق، " المرأة المصرية في تقرير لمجلس الشورى"، في المهram، ٢٤/١/١٩٩٩.
- ٨٩ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣) ص ٣.
- ٩٠ - حول مجمل قضايا وإشكالات المشاركة في مفهوم التنمية البشرية انظر: المرجع السابق، ص ٢١-٢٩.
- ٩١ - انظر على سبيل المثال حجج ومسوغات الأمم المتحدة في: Clarence J. Dias, " part 1: Human Rights- based Approach to Development", in Occasional Paper 21: Human Development and Shelter: A Human Rights Perspective ( <http://www.undp.org/hdro/oc21b.htm>.) p2.
- ٩٢ - حول توجهات الأمم المتحدة نحو بناء تصور واحد للتنمية انظر: د. عطية حسين الأفندي (محرر)، الأمم المتحدة وقضايا الجنوب: قضايا ومناقشات ( القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٦) ص ٣١-٣٣.
- ٩٣ - انظر: Kofi A. Annan, " Two concepts of sovereignty", in The Economist, 18 September 1999, <http://www.un.org/Overview/SG/kaecon.htm>
- ٩٤ - حول هذا التصور لأنماط التوجيه أو التدخل انظر برنامج النقاط العشر الوارد في: تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٩٥ - حول اهم أعمال واتجاهات هذه الدورة انظر: الأهرام، " في الدورة الخاصة ال ٢١ للجمعية العامة للأمم المتحدة"، صفحة الجمعة، ١٦/٧/١٩٩٩. انظر أيضا عن نيويورك تايمز: The Feminist Majority Foundation On June 30, 1999, in —Line, Feminist News, <http://www.feminist.org/news/newsbyte/June99>
- ٩٦ - حول أعمال مؤتمر نيودلهي انظر: الأهرام، ١٨/٤/١٩٩٩، وأيضا: سعد الدين ابراهيم، " تحرير المرأة المصرية في نهاية القرن: هل تخلفت مسيرة تحرير المرأة المصرية؟"، في نشرة المجتمع المدني، العدد ٨٩، مايو ١٩٩٩.
- ٩٧ - انظر: الشرق الأوسط، ٢١/٢/١٩٩٩. وأيضا: الحياة، ٢٧/٢/١٩٩٩.
- ٩٨ - الحياة، ٢٤/٧/١٩٩٩.
- ٩٩ - انظر: الحياة، ١٠/٤/١٩٩٩.
- ١٠٠ - حول أبعاد هذه الخطة كما أعلنتها الحكومة المغربية انظر: الحياة ٩/٣/١٩٩٩.
- ١٠١ - انظر البيان التأسيسي للهيئة في صحيفة " التجديد" المغربية، عدد ٤٢، ١١/١/١٩٩٩.
- ١٠٢ - انظر: الحياة، ٢٧/٦/١٩٩٩.
- ١٠٣ - حول هذه الطروحات انظر: المقرئ الإدريسي: " الخطة مساومة غربية بأدوات محلية"، في التجديد، العدد ٢٩، ١١ أغسطس ١٩٩٩. " الأستاذة ندية ياسين للتجديد: أبداً لن تأتي من عندنا أية مبادرة لرفع الحصار"، في المصدر السابق، ص ٥. مصطفى الخلفي، " بصد الخطة لوطنية لإدماج المرأة.."، التجديد، العدد ٣٢، ١ سبتمبر ١٩٩٩، ص ٥. تدخل د. أبو بكر أبو القاسم المهدي.. مقترحات المشروع في مجال الأحوال الشخصية كفيئة بلخلة الاستقرار الاجتماعي"، في جريدة العصر المغربية، عدد ٧٠، ٩/٨/١٩٩٩.
- ١٠٤ - الحياة، ٢٧/٦/١٩٩٩.
- ١٠٥ - الحياة، ١٢/١٢/١٩٩٩.
- ١٠٦ - كان النظام التركي قد واصل هذا العام اتخاذ مزيد من الخطوات والقرارات للتأهل للعضوية الكاملة للنظام الأوروبي ومن بين تلك الخطوات بعض التشريعات
- التشريعات الخاصة بالمرأة مثل القانون الخاص بإلغاء عقوبة الخيانة الزوجية والذي وصفته بعض الصحف التركية العلمانية بأنه " أهم قانون تحرري بعد القانون الصادر عام ١٩٣٠ بحق المرأة في الانتخاب". انظر: الشرق الأوسط ٤/٨/١٩٩٩.
- ١٠٧ - انظر حديث فاوقحي بخلة الوسط بعنوان: " النائية التركية المحجة تعتبر أن على بلادها الاقتداء بالغرب"، في الوسط، عدد ٣٨٢، ٤/٥/١٩٩٩.
- ١٠٨ - المصدر السابق.
- ١٠٩ - المصدر السابق.
- ١١٠ - الشرق عدد ٣٧٠، ١٠-١٦/٥/١٩٩٩. الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٩.
- ١١١ - الشرق، عدد ٣٧٠، ١٦/٥/١٩٩٩. الشرق الأوسط ٩/٥/١٩٩٩.
- الحياة ٢٩/٥/١٩٩٩.
- ١١٢ - الحياة ٨/٥/١٩٩٩.
- ١١٣ - الوسط ١٧/٥/١٩٩٩.
- ١١٤ - سيد عبد المجيد، " الحجاب في تركيا والمطالبة بإغلاق حزب الفضيلة"، في الأهرام، ١١/٥/١٩٩٩.
- ١١٥ - انظر: المصدر السابق. وأيضا: Al- Ahram weekly, 20/5/ 1999.
- ١١٦ - الشرق الأوسط ١٦/٥/١٩٩٩.
- ١١٧ - الحياة ٤/٥/١٩٩٩. وأيضا الخليج، ٢/٥/١٩٩٩.
- ١١٨ - الحياة ٨/٥/١٩٩٩.
- ١١٩ - الشرق، عدد ٣٧٠، ١٠-١٦/٥/١٩٩٩.
- ١٢٠ - الوسط، عدد ٣٨٢، ٢٤/٥/١٩٩٩.
- ١٢١ - الحياة، ٨/٥/١٩٩٩.
- ١٢٢ - الحياة ٤/٥/١٩٩٩.
- ١٢٣ - الوسط، ١٧/٥/١٩٩٩.
- ١٢٤ - انظر: Al- Ahram Weekly, 20/5/ 1999.
- ١٢٥ - انظر الخطاب الشامل لخاتمي الذي ضمنه الملامح الأساسية لمشروعه أمام مائة ألف من أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في ملعب آزادي، في الشرق الأوسط، ٢٤/٥/١٩٩٩. وأيضا الشرق الأوسط ٢٧/٥/١٩٩٩.
- ١٢٦ - انظر كلمة على أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني في: الشرق الأوسط، ٢٤/٥/١٩٩٩. والشرق الأوسط ٣٥/٥/١٩٩٩.
- ١٢٧ - انظر محاضرة السيدة ليلى برجودي وكيل مجمع تشخيص مصلحة النساء، وحفيدة الإمام الخوميني في الشارقة حول " دور المرأة في تطور المجتمع ثقافيا واجتماعيا وسياسيا"، في صحيفة البيان الإماراتية، ١٥/١٠/١٩٩٨.
- ١٢٨ - انظر تقرير حول محاضرة السيدة ليلى برجودي وكيل مجمع تشخيص مصلحة النساء، وحفيدة الإمام الخوميني في الشارقة، في صحيفة الخليج الإماراتية، ١٥/١٠/١٩٩٩.
- ١٢٩ - الشرق الأوسط، ٣/١/١٩٩٩.
- ١٣٠ - انظر: محاضرة السيدة ليلى برجودي وكيل مجمع تشخيص مصلحة النساء، وحفيدة الإمام الخوميني في الشارقة، في صحيفة الخليج الإماراتية، ١٥/١٠/١٩٩٩.
- ١٣١ - المصدر السابق.
- ١٣٢ - انظر: " فائزة رافسنجان الإصلاحية المتحررة رأس حرية للإصلاحيين"، في مجلة الوسط، عدد ٣٧٧، ١٩/٤/١٩٩٩.

- ١٣٣ - المصدر السابق.
- ١٣٤ - الحياة ١٢/٤/١٩٩٩.
- ١٣٥ - الشرق الأوسط، ١١/٤/١٩٩٩.
- ١٣٦ - الحياة ٥/٥/١٩٩٩.
- ١٣٧ - الحياة ٦/٨/١٩٩٩.
- ١٣٨ - مجلة الوسط ٦/٢١/١٩٩٩.
- ١٣٩ - انظر: مجلة المجلة ٦/٢٦/١٩٩٩. وأيضاً الشرق الأوسط ٥/٢٥/١٩٩٩.
- ١٤٠ - الشرق الأوسط ١٠/٢٠/١٩٩٩، ص ١٠.
- ١٤١ - انظر: مجلة المجلة ٦/٢٦/١٩٩٩.
- ١٤٢ - الحياة ٦/١٤/١٩٩٩.
- ١٤٣ - المصدر السابق.
- ١٤٤ - انظر الأهرام ٤/٢٩/١٩٩٩. انظر أيضاً: حوار عزيزة إسماعيل مع مجلة النيوزويك: Newsweek, April 26, 1999.
- ١٤٥ - Ibid
- ١٤٦ - Ibid.
- ١٤٧ - انظر مجلة: Time, April 26, 1999, pp46-50
- ١٤٨ - Ibid
- ١٤٩ - الوسط، عدد ٣٨٢، ٥/٢٤/١٩٩٩.
- ١٥٠ - انظر: The Feminist Majoroty Foundation on line, Press release progress in Afganistan, May 13, 1999, in <http://www.Feminist.org/> news
- ١٥١ - الشرق الأوسط ٩/٢٨/١٩٩٩.
- ١٥٢ - البيان والتوصيات الختامية للمؤتمر. نسخة خاصة بالفاكس.
- ١٥٣ - جريدة الشرق الأوسط، ٢٦/٤/١٩٩٩.
- ١٥٤ - جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٧/٤/١٩٩٩.
- ١٥٥ - الأهرام، ١/٦/١٩٩٩.
- ١٥٦ - الأهرام ٢٢/١٠/١٩٩٩.
- ١٥٧ - الأهرام، ١٠/٩/١٩٩٩.
- ١٥٨ - تونس: ١١/١٨/١٩٩٩، وكالة الأنباء الفرنسية.
- ١٥٩ - انظر الأهرام أعداد ١٩/٢/١٩٩٩ - ٢٨/٢/١٩٩٩ - ٥/٣/١٩٩٩ - ٩/٣/١٩٩٩.
- ١٦٠ - الأهرام، ٢٨/٥/١٩٩٩.
- ١٦١ - الأهرام، ١٨/٨/١٩٩٩.
- ١٦٢ - الأهرام ٩/١٠/١٩٩٩. والأهرام ٩/١٠/١٩٩٩. والأهرام ١٠/٢٣/١٩٩٩.
- ١٦٣ - انظر: كلمة السفير عبد الرحمن الصلح نيابة عن الأمين العام للجامعة في افتتاح ملتقى سيدات الأعمال العربيات في بيروت في أكتوبر: الحياة، ١٠/٢٣/١٩٩٩.
- ١٦٤ - عقيدتي، ٢٨/٩/١٩٩٩.
- ١٦٥ - حول أعمال المؤتمر انظر: الحياة ٦/١١/١٩٩٩، الحياة ٧/١١/١٩٩٩.
- ١٦٦ - يمكن الإحالة إلى بعض الدراسات الاجتماعية في هذا المقام مثل دراسة أجريت في الأردن حول العنف الأسرى ضد النساء والأطفال أشارت الى ارتباط جرائم العنف الأسرى بحالات الإحباط والتوتر الناجمين عن البطالة وتدني الدخل وكثرة الإنجاب. انظر ملخصاً لهذه الدراسة في الشرق الأوسط ٥/٣/١٩٩٩.